

الحمد لله الذي جعل في كتابه
والنعمه والصلاه والسلام
على سوله بنو النعمه وعلى اله واصحابه اجمعين
فقد طبعنا الرسالة للامامة

بفصل الخطاب

— (في) —

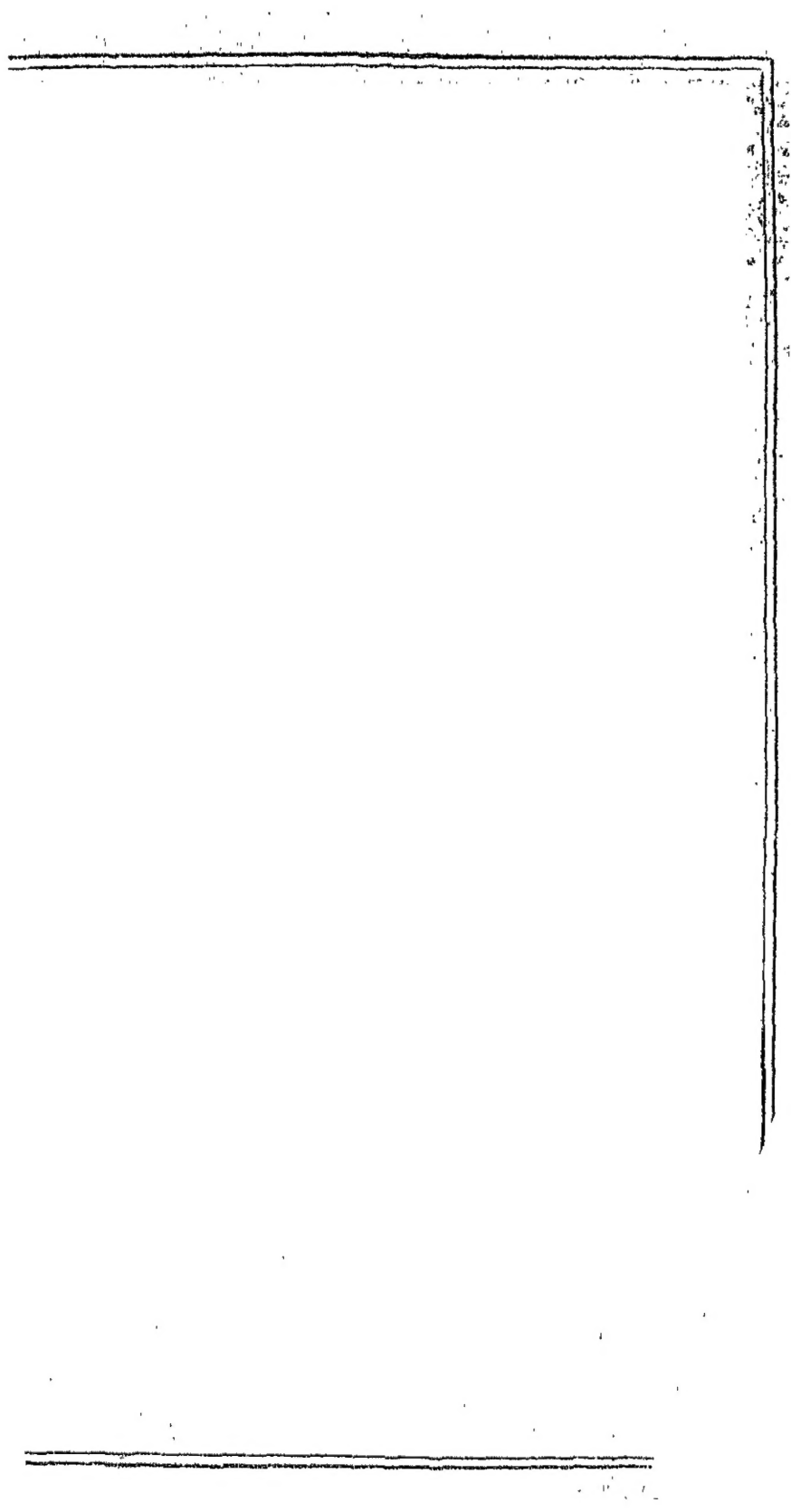
مسألة أم الكتاب

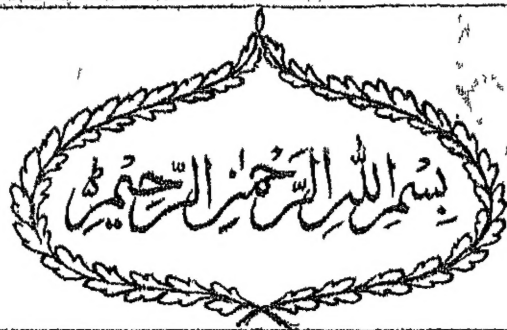
قصدا وسطا لا جورا ولا قوطا
تسعة للعلامة السيد محمد باقر الخليلي
على يد العلامة آية الله العظمى
فقد نور كان لله له
في شهر ربيع الثاني سنة 1344



ARS211

MALIBRARY, A.M.U.





اللهم لك الحمد كما دائماً مع خلقك. ولك الحمد حمد لا منتهى له دون علمك ولك الحمد حمد لا يريد قائله الا رضاك. والحمد حمد لا يملكه عند كل طرفة عين وتنفس نفس الا فمحي عن علي. اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين واما الملتقين خاتم النبيين محمد عبدك ورسولك امام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة. اللهم بعثه مقاماً محموداً يعظم فيه الاولون والاخرون. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم اناك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم اناك حميد مجيد. ابن مسعود عجب وعلى سائر اصحابه الجاهلین لسننه وادابه

من البيض الوجوه نجوم هدى
لو انك تستضي بهم اضاءوا
هم حلوا من الشرف المعلى
ومن حسب العشيرة حيث شاءوا
اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني في زهد في علمي. الحمد لله على كل حال. واعوذ بالله من جلال اهل النار. عن ابي هريرة. اللهم الطف بي في تيسير كل عسير. فان تيسير كل عسير عليك يسير. واسألك اليسر المعافاة في الدنيا والاخرة. طس عن ابي هريرة اما جعل هذه اطراف وتكمل من الكلام في حديث الفاتحة خلف الامام من طريق محمد بن اسحق وبيان ما فيه من ملاحظ السباق كشفاً عن معناه وبنائه وشفاعاً عن معناه ومغزاه. لم تفرغ الايضاحاً ايضاً حاكنت ارتضيه. ولا القاء على النجى على ما يكفي. نعم داخل بحث هي شعوب وذكر لا تغني عن مزاوله رقيقة واعمال فكرة والشأ وفي اعتبارات الآتية في الكلام شأ واسع المسأ

من علوم العربية سفر شاسع - والموضوع خير كله نعم ان غرضي ان احصل على
 غرض الشارع اولا والشأن في الغرض - ثم لم اخرج عن احوال صيغنا وان نزلت من
 بعضهم الى بعض ولا ينبغي لنا قل ان يفسد دينه بدنياه ويجعل عاجلة على عقبا
 وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل ولتسمة بنزل الرقاق في حديث محمد بن
 اسحق وبفصل الخطاب في مسئلة ام الكتاب فاعلم ان الذي ثبت في المسئلة على الشارع
 هو نفي الصلوة عن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا اي بانتفاء كليهما مجموع الصلوة وعسى
 من وثبت عنه لا صلوة الا بقراءة الكتاب كما في جزم القراءة من حديث عبادة بن
 يونس وحديثه في شكاية الحديثين ابي هريرة ابي السبي صلى الله عليه وسلم انه ان يخرج فينادي
 انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب ما زاداه عندنا اورد وغيره وعن جابر قال كنا نخطب
 انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك او فما اكثر من ذلك عند الطحاوي
 والبيهقي في كتاب القراءة وكانه مأخوذ من حديثه في قصة معاذ وسياق في هذا
 عموم الصلوة لا عموم للصليين ويقرب منه حديث ابي سعيد قال امرنا ان نقرأ بفاتحة
 الكتاب ما تيسر عندنا في اورد وغيره لانه قد يسهل ضمير المتكلم مع الغير في العموم المجع
 لا العموم الافرادي - وثبت عنه ان الصلوة خداج لمن لم يقرأ بام القرآن اي وان قرأ
 بغيرها ولا ادى يثبت عنه نفي الصلوة بانتفاءها فقط بدون غناية ما فوقها وارادة
 انه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعدا اي فخلت عن القراءة رأسا - وثبت الامر بالانصاف
 في حديث الایتمام ولم يوجب عنه النهي عن الفاتحة خلف الامام بعنوان النهي صريحا الا ما ياتي بل
 اما كراهة القراءة للمنازعة او كراهة المنازعة لغيرها وثبت مكان له امام فقهاء الامامة
 له ولم يثبت عنه ايجاب الفاتحة خلف الامام بل اياحتمها اباحة مرجوحة فلما كان
 امر بالانصاف ولم ينع عن الفاتحة صريحا وكراهة القراءة او كراهة المنازعة ولم يثبت
 اباحة الفاتحة من الانصاف في سياق وانما استثنى قراءة فاتحة الكتاب عن في القراءة
 بدون ان تعرض لاستثناءها عن امر الانصاف صريحا نظري الاجتهاد فذهب بعض السلف
 الى تركها رأسا وبعضهم الى تركها في الجهرية وبعضهم الى اجازتها في الجهرية مرة وتركها

في غير الجهرية
 ان يرد وجود الصلوة حسا اذا خلت عنها واجتمع اركانها

مرة كره في أبي هريرة وبعضهم إلى استنباطها فيها مؤكداً لعبادة وبعضهم إلى قراءتها
 في المسكنات وأقل قليل إلى إيجابها أو تأكيدها في الجهرية على كل حال كسجل عند
 أبي داود والبيهقي في كتابه وفريق بين الأمر بالانصات وبين سماع النبي عن
 قراءة الفاتحة إذ المزارع أن الأمر بالشئ من غير ضرورة ولا بيان استثناء الفاتحة
 عن في القراءة وبين استثناءها عن عنوان الانصات والذي كان يقرأ في الجهرية
 أقل قليل والذي كان يقرأ في سكنتها أكثر منه والذي كان يقرأ في السرية لا يجهرية
 أكثر كثير وبعضهم كان يقرأ في السرية حيناً ويترجم حيناً وهذا يعلم بالجملة إلى
 الآثار خصوصاً خصوصاً لا باجمال من اختار جانباً في المسألة فلهذا في بعض النسخ نقل العمل
 ولم يبدئ في الشارع في تشریح القراءة للمقتدي بشئ وكذا في السرية أيضاً وإنما ابتدأ بعضهم
 بما فكرها ولم يبدئه عنها وهو ما عند أبي داود وقال بن كثير في حديثه قال قلت لقتادة
 كرهه قال لو كرهه نهي عنه اهـ وأقول بلى قد ذكره وإن لم يبدئه بل قد نهى فيها على
 ما سيأتي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة ولا شك أن السؤال عن
 وجود القراءة أي أصلها ممن لا يعلم وجوب الفاتحة من غير ما استدلوا فلم يكن من
 الشارع إلا إباحة مرجوحة ولا عن الصحابة إلا تغليب الجاهل بها وعليه نبوي بعض
 أئمة الحديث كابن داود في بعض النسخ والفسائي وظن أن الشافعي أيضاً لا يقول إلا
 باختيارها في الجهرية لا إيجابها وليس في الأمر وإنما هو في بعض النسخ من البيع كما
 في الاختلاف مسكوك وخالفه أبو جعفر صاحب كتابه بل هو من جهة أخرى في قوله في قوله
 إيجاباً للفاتحة لكل مصل في جزئه وهو قد غاير أسلوبيه في تبيينه فلم يجمع إلا على وجوب
 القراءة وسكت عن تسمية الفاتحة فقال باب وجوب القراءة للأمام والمأمور في السكوت
 كلها في الحضر السفر ما يجهر فيها وما يخافها وهذا العمل لم يرد إلا عند
 تمام النصيح بالحكم على شرطه فسقط تراجم السورة أيضاً شق الفاتحة وفي شرح الشيخ
 فخر الدين الزيلعي البناية قال أحمد ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول إن الأمام إذا جهر
 بالقراءة لا تجزئ صلوة من لم يقرأ اهـ وفي فتاوى الحفاظ بن تيمية بخلاف وجوبها في حال الجهر

فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه انه فكان اختلاف السلف في احد جانبي
 الفعل اختياره او للترك ثم وضع بعدهم في الايجاب وخلافه وكثيرا ما يصنعون
 وهذا هو الذي نقله ابن حبان عن الكوفيين اي اختيار الترك كما في فتح القدير وان
 خالفه هو ومنشأه من اللغة في اللفاظ عن بعض السلف من الجانبين الانسان قد يبلغ
 فيما يختاره او يكرهه ولا يكون عنده ايجاب لا تحريم هذا فصل ان الشارع شرع الانصاف
 في الجهرية وبني كلامه وخطابه في التشريع على ترك قراءة المقتدى في هارأس الفاتحة
 وغيرها سواء واجب قراءة الفاتحة فصاعدا على غير المقتدى الفاتحة وغيرها سواء
 وتزل لتزليل بامره الاستماع والانصات للقرآن ويختص بالجهر باتفاق ائمة اللغة اما
 ايجاب لفاتحة فصاعدا على غير المقتدى فقد صح من حديث عبادة عنده مسلم والنسائي
 وابي داود وغيرهم بدون شذوذ وعلة وتابع معرافيه سفيان بن عيينة عند ابي داود
 وعبد الرحمن بن اسحق عند البخاري في جزئه وهو المحدث من رجال مسلم الواسطي الضعيف
 والاوزاعي وشعيب بن ابي حمزة عند البيهقي في كتابه من طريق احمد بن حنبل بن هرون بن السلمي
 وقد ذكره ابن حبان في الثقات كما في اللسان وتابعه صالح كما في العدة ولم يذكر من خرج
 وقد زعم بعضهم انه لا يدل على وجوب السورة اصلا وان لفظ فصاعدا لا ايجاب ما قبله
 ههنا وللتمييز فيما بعده وان شاك في اللغة فيه كما في تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا
 ليس بجيد فان هذا اللفظ في اللغة لا ينسحب بحكم ما قبله على ما بعده ان وجوبا فوجوبا
 ان غيره فغيره ولا بد من ان ينسحب بحكم المصدا لا ايجابا كان او استجابا او اباحة وتخييرا
 بحسب المقام على كلا الجزأين ولما كان حكم ما قبله ههنا الوجوب فلا بد ان ينسحب على ما بعده
 لا محالة نعم قد يدل على الاقتصار على ما قبله في بعض الصلوة كالركعة الثالثة والرابعة
 لا على عدم وجوب السورة في كل ما قال الرضى في شرح الكافية ومن المواضع التي يجز في
 اي حال حال قياسا على الوجوب ان يبين الحال زيداد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونا
 بالفاء او ثم تقول في الثمن بعت بدرهم فصاعدا او ثم زائد اي فذهب الثمن صاعدا
 او زائد اي اخذ في الازيد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر

وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً أو ثمراً ثلثاً أي ذهبته القراءة
زائدة أي كانت كل يوم في الزيادة أه فليزيد كصورة الاقتصاء المعنى في مجموع الشيء ولا
ما إذا قيل بعد بهم فصاعداً الشيء واحد غير ذي أجزاء وبصيغة الأمر ولا ما إذا ذكر
العدد ولم يذكر المعدود كحدث تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً ولا مثل ما في الصحيح
صمكت كناني إلى الخشبة ثلاثة أذرع وفوق ذلك وذكر أنه للتوزيع لا للتخيير وهذا
إذا كان واقعة البيع والقراءة في الزيادة وأما إذا كان بالاقصاء على الدرهم والجزء
وتكون ذلك في الأمر الذي يتفق وقوع الأمر بالقل فقد يقال هذا أيضاً ولكن
لا دلالة على التخيير فيما بعده أصلاً من حيث لالة اللفظ إنما ذلك من تلقاء خصوصية
المادة أي الواقعة أو من حيث أن يكون الحكم المصدراً هو التخيير ونظيره ما في المعنى من العطف
على المعنى عن ابن الضائع من أن النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جازم باجماع مع أنه
قد يحصل لا تيان ولا يحصل التحديث أه وإذا التفت هذا فقوله لا يصلو لمن لم يقرأ بأمر
القرآن فصاعداً لا بد فيه أن يكون لما فوق الفاتحة دخل في الصلوة بانتفاها وهو في
الأولين أن لم يوجد في الآخرين كيف وبعبارة بلفظ الماضي مثله في شرح القاموس عن
الكاتب هم قد ذكرنا أن الخبر لا تكون فيه كلمة أو للتخيير فكيف بغيرها فلا يأتي في الماضي
لفظ فصاعداً في صورة الاقتصاء في مجموع الشيء ولا يستعمل فيه إذن أصلاً فاذن الفاء في
قوله فصاعداً ليست من باب هي أحسن الناس قرناً فقد ما ولا من باب قوله

أقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فخرهم

وأما هي من باب الأيمن فالأيمن في الشرب والأقرب فالأقرب في الصلوة وبعثت من خير
قرون بني دمر قرناً فخرناهم والاول فالاول في فضل الجمعة فقال بعضهم إن الجواب
الاقتصاء على ما قبله دائماً وبعضهم أنه للجمع دائماً وليس كذلك بل يأتي فيما يأتي فصاعداً
الاقتصاء في بعض الجمع في بعض ومتى كان الجمع ففي حكم ما قبله فحيث شرعت السورة
كالأولين فواجبة كالفاتحة وحيث لم تكن فليست وقد قام حديث البقرة في
في الصحيح مخصصاً للآخرين بل قول ليست الفاء في تقطع اليد لا فائدة أن المداير أربع

من حيث كونه رجا فيما زاد عليه بل كما ان الربع مؤثر كذا الثلث والنصف مثلا من
 حيث انهما هما لا باعتبار اشتغالهما على الربع وهذا ظاهر وكذا الواجب في السورة ليس القدر
 المشترك في آحاد السوريات يكون المطلوب للماهية ويكون العينية ملائمة بل لكل
 واجب بدلا وهو الا شبه في الواجب المخير فيه بخلاف قوله تعالى فاقروا بما تيسر من القرآن
 فانه بالنظر الى القدر لا بالنظر الى البدلية وليس معنى تقطع اليد آية تقطع اليد في ربع دينار
 فقط او ربع دينار وزيادة بحمل اصلا وعقد المجعولات بعدة كما في كتاب الفقه عن ابن
 خزيمة صلا وعكسه الطبيعي هو اقل بالعمية فقال اذا لم نقل بوجوب الزكاة لا يستقيم ان
 نقول بوجوب الفاتحة ايضا من هذا الحديث كما في المرقاة عن ذلك لثساوي الدلالة ولا
 هذا المعنى في مادة من مواد استعماله وانما الا مرفيه كما ان صبغة الجمع لما فوق الاثنين مع
 ان الحكم الوارد عليه انها يراد عليه على كل فرد فيها بعد صاعدا محكوم عليه برأسه لا
 باعتبار المجموع من حيث المجموع وكل لكل الافراد لا المجموع واما وجه الواو في حديث
 امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر ونحوه في سياق الاثبات ووجه الفاء في حديث
 عباد في سبيل الله في سياق الشفاعة فساد ذكره قريبا وكذا وجه تخصيص الحديث بغير المتقدمين ومن
 الادلة في المسئلة حديث ابى سعيد وابى هريرة وجابر وقد مر حديث مسنى الصاوية من
 طريق رفاعة بن رافع عن ابى داود وغيره ومن الادلة التي تأتي في وجوب السورة حديث
 جابر في قصة مهيا في الصحيحين وامره بسورتين من او سطر المفضل قال عذرا لا استظهرهما او
 اعلم ان ما ذكرنا من الاقتصار في قولهم قصصا عدل في بعض علم ما قبله ليس هذا مدلوله
 للفاء ولا للصاعدا من حيث دلالة ما عليه بل انما ذلك من تلقاء خصوصية المادة
 والمثال حيث لا يكون ما بعدهما واقعا ونظيره ما ذكره الرضى من قوله وينبغي ان تعرف
 ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما او بل ليستا الا
 لاحد الشياطين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل الساطفة وما بعدهما معا
 لان تعلم العلم غير زيادة الخير فدلالة او اما في الاباحة والتحخير والشك الا بهما
 والتقصير على معنى احد الشياطين او الاشياء على سواء وهذه المعاني تعرض في الكلام

لا من قبل واما بل من قبل شياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده
 الى التفصيل الا بهامه والتفصيل من حيث قصده الى الخ لا باحة من حيث كون الجمع
 يحصل به فضيلة والتجديد من حيث لا يحصل به ذلك وهذا كما يقال ضربت زيدا
 وعمر اذا كان ضربهما كليهما ويقال اضرب زيدا وعمر ويكون مفعيلا ثم لا يجادل المأمور على
 مثله ومثله ضربت زيدا وعمر او اضرب زيدا وعمر او نظيره في اشتغال حكمه ما قبله على ما بهد قول
 قتالي بنحو ضربته فما فوقها وحديث الصحيح من باب اشغال الناس بالاداء الانبياء ثم
 الاشغال كما نقل من كتابي ليرضى فيه ما من مسلم يصيب اذى شريكه فما فوقها الا كغيره
 بهامسياته كما تحط الشجرة ورقها الله وعند مسلم ما من مسلم يصيب اذى من مضى فاسوا
 الاخط الله به سيئاته كما تحط الشجرة ورقها وحديث ابي داود عن علي رضي الله عنه قال
 زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ها توارج العشر من كل ربيع درهمها
 درهم وليس عليكم شيء حتى تتعم ما أتى درهم فاذا كانت ما أتى درهم ففيها خمسة دراهم
 فما زاد فعلى حساب ذلك فقل يكون عند المالك ما زاد وقد لا يكون واذا كان فالحكم الوجوب
 ونظيره ايضا ما في الصحيح من الزكاة في ربيع وعشرين من الابل فما دونها من الغنم من كل
 خمسة شاة وقد ذكر النخاعة ان المرو في قوله هربت بن زيد عمره مورو واحد في قوله هربت
 بن زيد عمره مورو ان ولا جد وابن جبان كما في الفقه من حديث رفاعه ثم اقرأ بام القرآن
 ثم اقرأ ما شئت وهذا كله على تقدير ان تكون الفاتحة واجبة في الاخيرين على رواية
 عن ابي حنيفة اختارها الشيخ ابن الهمام على لفظ مسند احمد وغيره في حديث رفاعه
 بن رافع ثم اصنع ذلك في كل ركعة اه حلاله على ما يختص بالوجوب واما على المشهور
 عند اصحابنا من استحبابها فيها وقد ثبت عن علي وابن مسعود رضي حلاله على ما يحسم
 الاستحباب فالامر كما يأتي وقد استنبطوه من الاسرار بها مع كون الوقت وقت الجهر
 وانها على شاكله الثناء والدعاء لا القراءة كما هي في السرية على شاكلتها فتكون الفاتحة
 قرآنا ودعاء ففي الدال المنثور اخرج ابو عبيد عن مكحول قال امر القرآن قراءة ومثل ذلك ودعاء
 على نحو ما في المستدرک عن ابي ذر ان الله ختم البقرة بآيتين اعطانيهما من كنز الذي

تحت عرشه فتعلمون وعلموا من نساءكم وابناءكم فانها صلوته وقرآن ودعاءه وهو كان
في مراسيل ابي داود والآيتان مناسبتان للفاصلة في صفة النزول فعند مسلم وغيره عن
ابن عباس بنينا جبرئيل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيضا من فوق فرفح
رأسه فقال هذا ملك نزل الى الارض لم ينزل قط الا اليوم فسلم وقال ابشر بنو دين
او تيتهما لم يوتيهما نبي قبلك فاشحة الكتابي خواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما الا
اعطينه اه وفي الجوهري قال ابن جرير ان سمع في الاخيرين لم يلزمه الا عادة ومضت صلوته
لنقل الحجة ذلك ووراثته عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وليس ايضا صيغة لا صلوته لم لم
يقرأ بام القرآن فصاعدا صيغة انشاء على نحو بعه بدلهم فصاعدا قبل ان يظهر ما يقع
بل صيغة خبر على نحو بعه بدلهم فصاعدا بعد ما انكشف الحال ولم ار لهم في نفى وجوب
السورة الا ما في الفقه لابن خزيمة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام
فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب هو وسكت عليه وفيه حنظلة السدوسي قال
هو في التقريظ ضعيف من السابعة وفي التاريخ الصغير قال يحيى القطان حنظلة السدوسي
رائد وتركه على عمد كان اختلط وفي ميزان عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله بن ابي
الثقف مقل جدا تفرد عن حنظلة السدوسي بهذا عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى صلوته لم يقرأ فيها الا بالفاتحة ثم روى ابن القطان بهذا الخبر وحنظلة اياه
والحديث في المسند ليس فيه عبد الملك وهو من رجال تهايب التهاذي لفظه
قال عن حنظلة قلت لعكرمة اني اقرأ في صلوته المغرب بقل عوف برب لفلن وقل عوف
برب لناس وان ناسا يعيبون ذلك علي فقال وما بأس بذلك اقرأها فانها من
القرآن ثم قال حدثني ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فصلى ركعتين
لم يقرأ فيهما الا بام الكتاب اه واخرجه في المسند ايضا ص ٢٢٣ عن حنظلة السدوسي
عن شهر بن حوشب عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين
لا يقرأ فيهما الا بام الكتاب لم يزد عليها شيئا اه فاضطرب اسناد او نقله في الزوائد
عن المسند بلفظ لا يقرأ فيهما الا بام الكتاب لم يزد عليها اه بضمير التثنية راجعا الى

الركعتين وتكلم عليه في الجهر في باب الاقتصار على الفاتحة ومثل هذا يروى ويطوى و
 عن ابن عباس نفسه في الكنز ^{ص ٢٠٢} قال لا تصليان صلاة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب في
 سورة ولا تدع ان تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة عجب في الصحيحين باب الخطبة العيد
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها ^{الحديث}
 في رواية حنظلة شاذة بالهرة وكانوا يعتنون بالقراءة في العيد حتى سأل عمر ابواقده
 الليثي كما عند مسلم عنها هذا ويحتمل على بعد ان يريد بقوله لم يزد عليها شيئا اي
 سورة كاملة بل بعضها ولعله عليه ما عنه في كتاب القراءة ^{ص ٢٠٢} ولتختتم الكلام فيما يتعلق
 بقوله فصاعدا بعبارة الكتاب لسيبويه قال هذا باب ما ينتص به على افعال المتروكة
 اظهره في غير الامم انتهى ^{ص ٢٠٢} وذلك قولك اخذته بدل هم فصاعدا واخذته
 بدل هم فرائد اخذ في الفعل كثرة استعماله اياه ولا نهم آمنوا ان يكون على الباء
 لو قلت اخذته بصاعدا كان قبيحا لانه صفة ولا يكون في موضع الاسم كانه قال اخذ
 بدل هم فرائد الثمن صاعدا او فذهب صاعدا ولا يجوز ان تقول وصاعدا لانه لا تارة
 ان تخبر ان الدرهم مع صاعدا شيئا كقولك بدرهم وزيادة ولكنك خبرت باني
 الثمن فجعلته او لا شئ فقلت شيئا بعد شئ لاثنيان شتى قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى
 ولم تترك الواو الشياطين ان يكون احدهما بدلا لآخر لا ترى انك اذا قلت مررت بزيدا
 وعمر لم يكن في هذا دليل على نافي مررت بعمر وبعد زيدا فصرح بان فيه ادنى ثمن
 مع هذا هو لا ثمان شتى فلا بد ان يكون ادناه درهما واذا زاد فهو ايضا بجملة ثمن وهكذا
 نقول ان اي ركعة اقتضت الشريعة فيها على الفاتحة فهي هناك وحدها واجبة واي ركعة
 جمعت فيها بين الفاتحة والسورة فجميعها واجب يجب ان يكون هذا التوزيع على بعض
 الصلوة لا على احوال المصلين من المقتدى وغيره كما زعموا لانه لا ايماء في الحديث الى
 احوالهم فيجب ان يكون بالنظر الى نفس الصلوة كتوزيع الاثنان على اجزاء المبيع واذا لم
 يؤمر في سياق الحديث بان بالنظر الى احوالهم ولم يبين كلامه عليه وعمل الشريعة مع
 قطع النظر عن هذا الحديث في الشاهد على توزيع الوظيفة على الركعات افلا يكون العدل

عن هذا الى حواله عد ولاهما ساعدة الواقع والشاهد كتحليل المنطقة خلاف ما في
 الشاهد ثم بعد هذا ينبغي ان يلاحظ في هذا التركيب موقعه من الاثبات والنفي في الخبر
 والانشاء والمقادير وغيرها ولا فرق عند التحقيق بين المقادير وغيرها واريد بالمقادير
 ما يدخل ما قبله فيها بعد اذ اكرر وبغيرها ان يكون ما قبل ما بعد لا جلسين متخالفين
 فان ما ذكره اهل العربية انما ذكره في مثله المقادير ومن امثلة النقيض في الامثلة
 بدنيا فصاعدا واشتبه بدنيا فصاعدا قال وهي التي يبين بها ازدياد او نقص متدين
 وهو صريح في ما قلنا انه ليس على تقدير فقط فيما قبل لبقاء واعتبار الجموع ما في ما بعد ها
 لكن في جمع الجموع عن ابي حيان انه لم يمثال الثاني الا لابين ما للقي واما ان اولهم اعطيه
 درهمين ثلاثه فخرج في المعنى على اضمار او ابدال الاضمار من حذف حرف العطف
 وفي الاساس اخذ ما في فصاعدا بمعنى ان لا وقا يستعمل في غير المقادير كما في المسند ^{٣٣} امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يستشر العيز والاذن فصاعدا هو في امثلة الجوامع ^{٣٤} من قوله في غير
 يوم لا بأس به والمراد به الاعضاء لا المقدار الا ان يأول ويقال ان المراد قدر العين
 ومثله ما عند الترمذي من تفسير البقرة قال مجاهد الصيام ثلثة ايام والطعام لستة
 مساكين والنسك شاة فصاعدا هو ونحوه عن ابن عباس في قوله نعم فما استيسر من الهدى
 من الدر المنثور قال فعليه ذبح ما استيسر من الهدى شاة فما فوقها او خلاف قول سعيد
 عنده اي الترمذي من الاضاحي قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال
 العصف يا بلع النصف فما فوق ذلك اذ في المقدار ونجبة الكلام مما يتعلق بما نحن
 فيه مما يفيد قوله فصاعدا انه يتعلق بالحكم بالاقل فالأكثر وان تعلقه بالاكثر
 عقيب تعلقه بالاقل والحكم هو الحكم ونظيره ما اختاره في التحرير وشرحه ^{٣٥}
 في عموم الجموع من قوله فالحق ان عمومها مجموعي وان قلنا ان افراد الجموع العام والامكان
 كما سلف في اوائل الكلام في العام فانه لا ينافيه لزوم الحكم الشرعي او مطلقة اي شرعية كان
 او غيره لكل من لا حاد فيه ضرورة عدم تجزئ المطلوب وغيره من اللوائح كبحر المحسنين للعلم
 بحسب كل محسن اجماعا ما بعد ما عدل مع ما قبله او عدم الاجتماع الى الواقع هذا بحسب

تحققها واما الحكم الوارد عليهما من خارج فواحد ولا بد وليس معنى تقطع اليد تقطع اليد
 في ربع دينار فقط او في ربع مع زيادة يجعل الربع اصلا وعقد المجموعات بعد بل الحكم
 بعد على الثلث ونحوها باسمها والحكم بعد على ما بعد مستقلا باعتبار استناع
 المجموع مما قبله وما بعده ولذا جاء فيه عند سلم تقطع اليد في ربع دينار فما فوقه و
 يقال في العرف واللغة زاد علي لما بعد الشيء لا على اخذ المقابلة بين المجموع وخزئه
 فان انتزاع المجموع وفرض لمقابلة هكذا اعتبار منطق هذا في الاثبات وفي النفي لا تنقأ
 كليهما رأسا وسنوضحه وفي الخبر على ما قدر وقع وفي الانشاء على ما سبق من تحقق الأقل
 فقط او مع ما فوقه هذا باعتبار الوجود والتحقيق واما باعتبار الاندراج تحت صيغة الاصل
 مثلا فانه لا بد ان يكون الزائد في قولنا تصديق بد ينار فصاعدا ما موربه كما ذكرنا
 ان الواو في قولهم الكلمة هي اسم وفعل وحرف للاجتماع في معنى الكلمة وان لم يجتمع
 في الوجود وانها ليست بمعنى او كما زعم وعلى هذا لا بد من ان يصدق على ما بعد الثبات
 انه لا صلوة لمن لم يقرأ بصدقا برأسه وان لم يجتمع في بعض الركعات وراجع المعنى
 من معاني واو العطف ولا بد تحصل على ما قلنا انشاء الله تع قد تم الكلام على تقدم
 كون الفاتحة واجبة في الاخيرين وقد تم التوزيع على الركعات واما على تقدير عدم
 وجوبها فيهما فنقول ان السياق فيما نحن فيه من قول صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا هو لا تنقأ رأسا اي لا صلوة لمن خلت صلوة عن
 القراءة لاسيما في الاثبات فلا تضطر فيه الى بيان صورة الاقتصاريان بقول لو كان
 صلى الله عليه وسلم قال صلوا بام القرآن فصاعدا مثبتا كيف يستقيم التوزيع
 على تقدير عدم الوجوب في الاخيرين فان سياق الاثبات لم يقع فلا يحتاج ان يبحث
 عن انه لو وقع كيف يكون وانما يهمنا النظر فيما قد وقع اعني بذلك ان هذا السياق
 الحالة الرهنة لثبتي الصلوة عن انتفت قراءة فيها واما استنباط حكم الاثبات
 بان يقال ان النفي دخل على الاثبات فليبحث او لا عن مفاد قولنا صلوا بام القرآن
 فصاعدا وما صورته في كيف توزيع على الصلوة على تقدير عدم الوجوب في الاخيرين فان هذا

لم يقع فلا يهملنا البحث عن انه لو وقع كيف استقام واما الكلام في انه ههنا لنفي
 المجموع بكنية فنقول لا بحث في ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فحسب
 قوله بام القرآن فيه متعلق بالنفي ولا يؤثر فيه ان قوله فصاعدا بماذا يتعلق
 بالنفي او بماذوله فان الكلام في الاول كاللزام في لم يضرب زيدان زيدان فيه
 بماذا يتعلق لا طائل تحته واما قوله فصاعدا فنقول انه متعلق بدخول النفي لا بالنفي
 وهو الاصل وقد بسطه الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ في السبكي واكثر
 من الاستشهاد بالآيات والاحاديث في شرح التلخيص من ادائله ص ١١
 بما لا يحتاج الى نقله برهنته والذي يتعلق بمحاجتها هو قوله والذي تلخص في
 ذلك على التحقيق انه اذا ورد شيء من تعلقات الفعل اللفظية او المعنوية
 بعد النفي فالاصل تعلقه بالفعل المنفي لا بالنفي الا ان يقوم دليل على تعلقه بالنفي اه
 واختار في صورة تعلقه بالنفي ايضا انه متعلق بالفعل بقيد كونه منتفيا فراجع
 ان شئت واذا تقررت انه متعلق بدخول النفي كان النفي متسلطا على المجموع ونفي
 المجموع يتصور في العقل بثلاث صور لكن الاصل في العرف ان يكون لنفي كلاً
 جزئية رأسا فانما اذا قلت ماضيت زيد وعمل او وردت النفي في العبارة على كليهما
 فما الدليل على بقاء احدهما وقد ذكرتهما في حين النفي ومثله في ما رأيت زيدا فعملها
 بالفاء لتعلق النفي بكليهما او لا فتانيا نعم يكون هذا حيث لم يتبدل في الكلام و
 بنيت رد على قول القائل ماضيت زيد وعمل فرددت عليه بقوله ماضيت زيدا
 وعمل واردت ماضيت كلاً منهما وانما ماضيت احدهما فهذا اذا بنيت كلامي على
 كلام المخاطب الا اذا ابتدأت به وعن هذا قلت ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ
 بام القرآن فصاعدا لا يجوزنا التصوير الاثبات ما لم يتحقق انه مبني على الاثبات اذ لا
 البناء عليه ان يكون الاثبات مصورا سابقا في الذهن ثم يورد النفي عليه واما
 اذا كان النفي ابتداء فانما لا يحتاج الى تجسيمه هذا قال الرضي واذا قلت في
 غير الموجب ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا وعمل

فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وإن احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون
 المعنى ما لقيت واحدا منها ولقيت الآخر لكن لا ظهر ولا غلب في الاستعمال ان يكون
 المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحدى المراد نفى رؤية كليهما وانما
 كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منها او ما يثبدي
 معناه نحى لقيت زيدا او غيرا فقد خرجت واحدا منهما لما كان اصله او عدم الرؤ
 فيبقى الآخر على الاصل اي غير من واما اذا قلت ما لقيت واحدا منها او ما يثبدي
 معناه وهو ما لقيت زيدا او غيرا الاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية
 واحد منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نقيا مطلقا للرؤية
 اه وقال فظهر ان معنى ما يثبدي زيدا او غيرا ما رايت زيدا ولا غيرا في الاظهر وكذا
 معنى لا تضرب زيدا او غيرا بحيث لا يمتنع الا من غير ما لا تضرب احدا او تضرب الآخر
 وما ينفع ولا يضرب نقله ههنا في زهير الرعي على المجتبى من كتاب الجهمي عن ابن ابي عمير
 رضي الله عنه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت ان لا اقبل هدية الا
 من قرشي وانصاري او ثقيفي اودوسي قال الا نلست في شرح الفصل سئل المزني
 عن رجل حلف لا يكلم احدا الا كوفيا او بصريا فكلم كوفيا وبصريا فقال ما اراه الا
 حاشا فانهي ذلك الى بعض اصحاب الجنيبة المقيمين بهي فتمت الاضاح المزني
 خالف الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل شيء
 نظرا الى قوله اه ما حملت ظهوسا او اخويا او ما اختلط بعظم واما السنة فقوله عليه
 الصلوة والسلام لقد هممت ان لا اقبل هدية الا من قرشي وثقيفي فالله في ان القرشي
 والثقيفي كانا مستثنيين فذكر ان المزني لما سمع بذلك رجع الى قوله اه فاذا انتفى
 المجموع في قوله لا صلوة اه كان قريبا من قولهم فلان لا يملك درهمه فضلا عن دينار
 وكما في الصحيحين يذهب الصالحون الاول فالاول اه فقد ذهب كلهم وقولهم
 لا رجال في الدار بل امرأة لا قولهم لا رجال فيها بل رجل وكان نفى الصلوة في
 الحديث منوطا بانتفا ثهما وانتفا القراءة رأسا لا باعتبار انتفاء احدهما فليكن

وقال في موضع
 آخر بل ما يعطيه
 الفاعل لا يعطيه
 الضمير اما عاطفة
 لا رسم في الاسم
 نحو ما كان منك
 امتياز في ديش على
 ما يؤولون مثل هذا
 النصوص واما على
 الفعل على الفعل
 نحو ما تاتين في حديثي
 بالرغم فيكون التقى
 في الموضوعين شيئا
 واحد او اقعا على
 المعطوف والمعطوف
 عليه فيكون مجموع
 الاشارة الى الحديث
 تحقيقا للحديث
 منقيا آه ٢

منك على ذكر ولا تنسنا ونظيره ما ذكره العلماء في قوله تعالى لا يرفع نفسه
 ايمانها لم تكن آمنت من قبل وكسبت في ايمانها خيرا قال في المعنى من حذف
 حرف العطف والمطوف انه لف بقرينة النشر في الآخر تقديره لا يرفع نفسه ايمانا
 او كسبا آه وانما لنفي المجموع واذا لا يرد الحديث على كلا التقديرين لا على تقدير
 وجوب الفاتحة في الآخرين ولا على تقدير عدمه فان الامر قد دار على ان النفي مبنى
 على الاثبات اى صحة الاثبات اولاً في الذهن بما يقتضيه من تعاق الحكم بالاقل فالأكثر
 ثم سجد النفي عليه من بعد فيوفر على الاثبات حقه أولاً او هو نفي ابتداءه للثبات مسأله
 في بناء النفي على الاثبات وعدمه ومنه قول الفقهاء اذا قلت ماله على عشرة
 الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ واذا قلت الا تسعة بالرفع لم تترك تسعة ولكن
 نظر الرضى فيه من الاستثناء وقد قال في عروس الافراح من المحل الذي تقدم
 وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم الا زيدا والمعنى ان قيام القوم غير زيد منتفاه ما بقيام الجميع
 او قيام ماله لا يقوم القوم الا زيدا بمعنى قيام اى انتفاء غير زيدا ومنها جازة بعض النجاة ما سرت
 حتى دخل البلد بالشرع ولا سبيل اعلم منها فاعلم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلت اذا
 عاد قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا الى قولنا لا صلوة لمن لم يأت
 بقراءة كان المدار في النفي على انتفاء القراءة رأسا وهذا انما يدل على فرضية
 مطلق القراءة وقد جاء ايضا بعض ما يناسبه فعند مسلم عن ابي هريرة مرفوعا و
 قلنا استدرك الدارقطني رفع لا صلوة الا بقراءة فهذا لا يدل على وجوب الفاتحة
 فكيف على وجوب السورة قلت دلالة على وجوب الفاتحة والسورة باقية لان نفي
 الصلوة على هذا من تلقاء انتفاءهما من حيثانها هما لا من حيث انتفاء القراءة
 في ضمن انتفاءهما والا لم يحتمل الى تسمية الفاتحة والتعرض لما فوقها وكان حق
 الكلام هو انه لا صلوة الا بقراءة وانما تعرض للاول عينا وللثاني بدلا لوجوبها
 قال الرضى فاذا انقضت الخبر نحو رأيت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا
 قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت

نفى رؤية أحدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد قصدت تعيينه
 للمخيط سميت مخيما رأيت زيدا أو ما رأيت عمرا وان لم يتعين عندك أو تعين
 لكن قصدت الأبهام قلت ما رأيت زيدا أو عمرا **فصل** وأما الفرق الذي
 وعدناه في الفاء والواو فهو أنه صلى الله عليه وسلم لما سلك سبيل الأمر بالقراءة
 والأمر بطلب التحصيل ذكر الفاتحة والسورة بالعطف وهو اللفظ بلا موهوم
 حديث المسعيد ورفاعة ولما ذكر انتفاء الصلوة بانتفاء القراءة ذكر أو لا
 أقل ما يجوز عنهما ثم صرحا إلى ما فوقه وهو المناسب لبيان حكم الانتفاء لعدم
 الفاتحة وهذا لا يحصل إلا بالفاء وهو مساق حديث عبادة وابي هريرة وجابر
 هذا على تقدير ان يكون النفي بناء على الإثبات وتكون الفاتحة واجبة في الآخرين
 وأما على تقدير عدم الوجوب فيستحسن أيضا في حال النفي ان يصح من واجب معين
 إلى واجب محير فيه بعد في الانتفاء والعلم ان لا يتمايزان بخلاف وجود الفاتحة
 ووجود السورة فانهما وجودان مستقلان برأسهما واعتبار البعضية والكلية بعد
 هناك اعتبارنا وارا دبالا من الوجود وزاد في الفاء الترتيب أيضا ويمكن أيضا ان يكون
 بالنظر إلى من ليس عنده قرآن غير الفاتحة على شاكلة ما عن رفاعة وما عند أبي داود من
 باب تخفيف الصلوة عن فتى وسياقي واعلم أيضا ان قوله فصاعدا فما زاد وفيما فوق
 ذلك ثلاثها تدل على ان يدخل ما بعدها في حد الزيادة بأقل ما يكون يصدق عليه
 الاسم بخلاف قول ما تيسر حديث المسعيد وما شاء الله ان تقرأ في حديث
 رفاعة عند أبي داود فيدل على ان يأتي بما تيسر ما دام تيسر فانه تيسر أكثر هذا وصحت
 مغاير للسابق ويدخل في فرق الواو والفاء فان المعروف في الزيادة إذا أريدت أياها
 كانت هو الفاء وفي كتاب القراءة صنف عن أبي العالية البراء ان عبدا لله بن صفوا
 قال لا بن عمر يا أبا عبد الرحمن اني كل صلوة تقرأ قال اني لا أستحي من رب هذا البنية
 ان أدرك ركنين لا أقرأ فيها يوم الكتاب فرائدا وقال فصاعدا وفيه عن أبي العالية
 قال سألت أوسئل بن عمر اني كل صلوة قراءة فقال اني لا أستحي من رب هذا البيت

ان اصله له صلوة لا اقرأ فيها بفاتحة الكتاب ما تيسر له فسوى بين اللفظين في بنية الفاتحة
 والسورة هذا وقد ذكر الحاجة ان لم يجز في بيان ما فوق الشيء صعودا مع حذف الفعل
 الا الفاء وليس المعنى فيه على اعتبار الكل البعض بل على اعتبار الزائد المزيد عليه فاذا
 ساق الامر وهو ايجاد عين بعض تعيين اذا ساق النفي وهو عدم ارسال الكلام وابهم وهو
 الطريقة انما اذا رأيت سياق الامر في حديثين وكلاهما بالواو ثم رأيت سياق النفي
 في ثلاث وكلاهما بالفاء حصلت انشاء الله تعالى على ان حفظ هذا الصنيع واطراة
 لمثل هذه الامور والاعتبارات بلا مراء والرجل اذا درج من الجحون الى الصفا ومعه
 سامر بمكة تبين له نور من حراء فحصل في نضد هذا الحديث مع قوله تعالى فاقرأوا
 ما تيسر من القرآن ويخرج منه ان قوله تعالى هذا على وجوب كل ما يقع من القراءة
 في الصلوة فاعلم ان بعضهم ذهب الى ان المراد بقوله تعالى هي الفاتحة لا غير وجوبها
 هي الواجبة لا غير وليس بشيء اما من حديث الحديث فكما علمت شاملة وتكومه واما
 من حديث القرآن فايضا لا يخفى في ذهب بعضهم الى ان المراد به ما فوق الفاتحة و
 يلزمه ان يكون واجبا والوجه ان الله تعالى اراد مجموع ما يقرأ وكله واطلق عليه ما تيسر
 باعتبار الطول لا باعتبار تخييره في اى سورة ولو غير الفاتحة فان الآية نزلت في
 تخفيف صلوة الليل ولا يحتاج حينئذ الى بيان ما يتعين للوجوب فيما فوق فجاءت
 الآية كما ترى لا لبيان ان الواجب اى سورة لكنها امرت بالقراءة واجبا فكل
 ما عينه الشريعة هي الفاتحة فصاعدا فهو تحت هذه الآية وكل واجب ثم سلك
 بعد هذا في الاحاديث مسالك اما الامر بهما وهو قوله ثم اقرأوا بالقرآن ثم اقرأ
 بما شئت وقد مر واما الامر بالفاتحة عينا وترك ما بقى على شاكلته القرآن في اللفظ
 او ما يقوم مقامه وهو قوله امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر فهذا تعيين للفتحة
 والبقاء للباقي على لفظ القرآن فما احتاج الى تعيين باسمه عينه والا بقائه واحا
 على اصله في القرآن وما يقوم مقامه هو قوله فما زاد وفما فوق ذلك وقوله فمما
 فوقه وما تيسر له الباقى بعد الفاتحة على القرآن وادراج تحته وسائر الالفاظ

بدله وهذه الاحالة كما في الفاظ محمد الميبي فتوضا كما ان الله واما كما بالسورة كما
 في قصة سعاد امره بسورتين من اوسط المفصل بالنظر الى ان الفاتحة معلومة
 واما كما يقرآن بالنظر الى من ليس عنده غير شيء من القرآن وهو ما في حديث
 مسني الصلوة من طريق رفاعه فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله وكبره
 وهله وقال في مرقاة مسني ان الاولى ان يحل على ول الامر الذي كان بناء على
 المساهلة والتيسير والله اعلم بخوة في اعلام الموفيقين ان تبين هذه الصنيع التي تمار في وجوب السورة
 والرجل اذا ابصر هلال رمضان ولم يكن هناك في السماء علة فليس هو يوم الشك
 هذا يدل لك ثانيا ان المراد في الحديث المجموع في لا يجاب المجموع في النفي والطريق اذا
 كانت تنتمي الى باب واحد قلت على انه هو المولج واتوا البيوت من ابوابها ووجوب السورة
 قول عند المالكية والحنابلة وقال في الامم وهو قد يحتمل ان يكون الفرض على من احسن
 القراءة قراءة القرآن وآيته واكثر آه وهوينا في جزم الشوافع بعده باستجاب السورة فان تردد
 فيه وعن عبادة مرفوعة الاصلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين معها في الزوائد و
 تخريج الهداية مرفوعة فيه الحسن بن محمد الخشن من رجال التهذيب ضعيف بعض وثقه
 آخرون او اعلم انه انما وقع الاختلاف في وجوب السورة لانها واجبة بكل فلم يستلوا
 على آحادها وتوهم من التخيير في آحادها التخيير في اصلها وخال بعضهم ان لفظ التيسر
 في الحديث بامارة دليل على هذا وان الاحالة على التيسر تفويض الى اختياره في اصل
 قراءة السورة لا في قدرها وهو في الضعفاء الصخير ص قال ابن فضيل عن ابى سفيان
 عن ابى نضرة عن ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب وقرآن معها وسورة وقال همام عن قتادة عن ابى نضرة عن ابى سعيد
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر هذا اولى لان ابا
 هريرة وغيره ذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 وقال ابو هريرة ان زدت فهو خير وان لم تفعل اجزأك ام فجعل فرقابين قوله قرآن
 معها وسورة وبين قوله وتيسر من جهة ان الاول يدل على ان السورة لا بد منها وان

هذا ما مر من حديث ابى عباس عند ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى
 ركعتين لم يقل فيهما الا بفاتحة الكتاب ام فوهم في الفهم من نقله في غير محله ولا استدلال
 به في هذا الحديث بل انما هو في قوله واما كما بالسورة كما في قصة سعاد امره بسورتين من اوسط المفصل بالنظر الى ان الفاتحة معلومة
 واما كما يقرآن بالنظر الى من ليس عنده غير شيء من القرآن وهو ما في حديث مسني الصلوة من طريق رفاعه فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله وكبره
 وهله وقال في مرقاة مسني ان الاولى ان يحل على ول الامر الذي كان بناء على المساهلة والتيسير والله اعلم بخوة في اعلام الموفيقين ان تبين هذه الصنيع التي تمار في وجوب السورة
 والرجل اذا ابصر هلال رمضان ولم يكن هناك في السماء علة فليس هو يوم الشك هذا يدل لك ثانيا ان المراد في الحديث المجموع في لا يجاب المجموع في النفي والطريق اذا كانت تنتمي الى باب واحد قلت على انه هو المولج واتوا البيوت من ابوابها ووجوب السورة قول عند المالكية والحنابلة وقال في الامم وهو قد يحتمل ان يكون الفرض على من احسن القراءة قراءة القرآن وآيته واكثر آه وهوينا في جزم الشوافع بعده باستجاب السورة فان تردد فيه وعن عبادة مرفوعة الاصلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين معها في الزوائد و تخريج الهداية مرفوعة فيه الحسن بن محمد الخشن من رجال التهذيب ضعيف بعض وثقه آخرون او اعلم انه انما وقع الاختلاف في وجوب السورة لانها واجبة بكل فلم يستلوا على آحادها وتوهم من التخيير في آحادها التخيير في اصلها وخال بعضهم ان لفظ التيسر في الحديث بامارة دليل على هذا وان الاحالة على التيسر تفويض الى اختياره في اصل قراءة السورة لا في قدرها وهو في الضعفاء الصخير ص قال ابن فضيل عن ابى سفيان عن ابى نضرة عن ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وقرآن معها وسورة وقال همام عن قتادة عن ابى نضرة عن ابى سعيد امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر هذا اولى لان ابا هريرة وغيره ذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وقال ابو هريرة ان زدت فهو خير وان لم تفعل اجزأك ام فجعل فرقابين قوله قرآن معها وسورة وبين قوله وتيسر من جهة ان الاول يدل على ان السورة لا بد منها وان

الثاني لا يدل على ذلك وهو كما ترى فانه تحت قوله فاقرا أو ما تيسر من القرآن وكقوله صلى الله عليه وسلم لم يسيء الصلوة من حديث أبي هريرة ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وكما في الصحيحين من الزكوة من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليس عندك جذعة وعنده حقة فانهما تقبل منه الحققة ويجعل معهما شاتين ان استيسر تاله او عشرين درهما وكقوله نعم فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسييسره الله وكقوله فما استيسر من الهدى وكثير من هذا الباب مما فيه النظر الى الصفة لا الاصل وانما ذكر في الحديث ما تيسر نحوه لاننا لو قال وسورة لدل على وجوبها تمامها ولا يربطنا في وجوب السورة الفاء في بعض ما مر لانه في سياق الشئ وسياق الاثبات لم يخل عما فوق الفاجعة وقد يحكى التيسر بمعنى الامكان لقول ابن مسعود من ترجمة البخاري في صيد القوس استعصى على رجل من آل عبد الله حمار فامهران يضيء به حيث تيسر له وعند الدارقطني ^{ص ٣٥٦} ثم يقرأ أم القرآن وما اذن له فيه وتيسر ^{أه} **فصل** لم تنسخ صلوة الليل باصلها وانما عادت من الطول الى التيسر اقلها الوتر عند البخيفة وهو منها فلم ينسخ اصلها وانما خفف في صفتها وقد اشار البخاري اليه في الترجمة فقال باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ونومه وما نسخ من قيام الليل وقوله يا ايها المزمحل قم الليل الا قليلا نصف الى قوله سبحا طويلا وقوله علم ان لن تحصى فتاب عليكم الى قوله واستغفر الله ان الله غفور رحيم آه وعليه بنت الشريعة اعتباراتها في الاحكام والعبادة فجعلت للعشاء الى ثلث الليل ونصف وبعده لقيام الليل خذا من قوله تعالى يا ايها المزمحل قم الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا او زد عليه ورتل القرآن ترتيلا فاذا كان نصف الليل للقيام بقي للعشاء نصفه واذا زاد على النصف الى الثلثين للقيام بقي للعشاء ثلث واذا مضى نصف من الليل كان نزول الرب تعالى على سماء الدنيا لهذا وهو قوله تعالى اقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل ولذا جاء التنويع في وقت العشاء من الثلث الى النصف بكلمة او في الحديث بتنويع في قيام الليل في القرآن بها وعليه بناء باب البخاري باب الدعاء نصف الليل من الدعوات كما شرحه في الفتح وقال علم ان سيكون

ص ١٠٥ - و ان جرم نه علا صلح الا بقراة عند مسلم كما صح موقوفه عن شيخ فقهيني علي وجوب السور في مع الفاتحة لا جهلهم ولا

منكم مريضون يضرهون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقائلون
 في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فبني عليه حديث ثوبان عند الدار وغيره عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا السفر جهد وثقل فاذا اوتر احدكم فليركع
 ركعتين فان قام من الليل ولا كانت له ام اخذ من قوله تعالى وآخرون يضرهون في
 الأرض الآية فليس في آخر المزمع شيخنا اصيل قيام الليل ولا حرف واغماض تخفيف
 في الصفة فالوتر ادنى ما يكون من صلوة الليل ويكون تجرد فيه وصفه لا يتأدرا
 اصله ذكره الخطابي في معالم السنن كيجز الركعتين في الرابعة بعد الهجرة ولعل حضرة
 الوترية الاحدية في حديث ان الله وتر يحب الوتر اصطفيت الليل فلذا كانت وتر صلوة اللها
 صلوة المغرب وهي ليلية ولا تنافيها الجماعة فيها فان هذا الحضرة الابان يكون لها تعلق
 بالعباد اجمعهم فيا تواما احبته واصطفيت فوجب الوتر مروق عن هذه الحضرة فلا يمكن
 ان شئت من قيل ان العاقل محروم وراجع الفتوحات من حضرة الافراد فيها سيقت آية
 فاقروا والالبان حال صلوة الليل لكن لا قصد الابان يكون مجموع ما قرأ به تحته و
 التيسير انما هو في القدروا ان لم تسق لبیان احكام القراءة **فصل** متى ما ترى في الأحاديث
 ترى انها جعلت الصلوة عند انتفاء القراءة خداجا منفية وهو حديث ابى هريرة عن رسول
 وغيره وعن عائشة عند ابن الجشبية وامر في غيرهما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج امر وعن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن
 جزء القراءة وكتابها عند ابن ماجة ومتى نقت الصلوة فهو باعتبار انتفاء الفاتحة فما فوقها
 كما في الأحاديث المارة وارى ان هذا يطرح فيما هو على رسول الصحيح او الحسن وكفى بهما عن
 الضعاف وارى ان هذا ليس اتفاقا او جزا فابل حكاية عن الواقع عن الحقيقة فالصلوة
 بترك الفاتحة خداج وبترك الفاتحة فما فوقها منفية اى اذا خلت عن القراءة ومنه من
 يعلم ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا لا انتفاء رأسا ولا اشارات اخر
 سقطت على مسقط دلت على انه المقصد فهذه من منازل من تهوى رويدا فأنزل
 واعلم ان الحديث شبه الصلوة باعتبار حكمها بشئ ناقص الخلقه حسافلا يتأتى ان

م وقال في المختار فانه تراها في بعض الأحاديث فان حال القرآن -

يقال ان المراد انها ناقصة حسا وان كانت باطلة حكما وان التمام باعتبار الاجزاء كما ان
 التمام باعتبار الاوصاف على ما ذكره في الاثنان من القواعد المهمة وان التمام هو الجزء الاخير
 وفي حديث سئى الصلوة قال انه لا تتم صلوة احد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء وضعا
 ثم يكبر ويحمد لله ويثنى عليه الحديث فن كرر اننا وغيرها عند روح او د والنسائي
 وذكر اننا لا تتم بد ز ما ذكر وقال في الخبر عند النسائي فاذا لم يفعل هكذا لم تتم صلوة
 وعندنا لرسولنا فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلوتك وان انتقصت منه شيئا انتقصت
 من صلوتك قال كان هذا هوون عليهم من اكل الى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص
 من صلوته ولم يذهب كلها وهذا هو لنقصان باعتبار الحكم بخلاف نحو ما عندنا في اداء
 عز الى سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فلم يدرك ادا
 نقص فليسجد سجدة واحدة وهو قاعد لا فانه باعتبار الحسن والنقصان الركعات يعام بالحسن بخلاف
 حكم الصلوة عند ترك الفاتحة فليس من احسبا ويحتاج فيه الى بيان الحكم لا الحسن بخلاف
 نقصان الركعات فان يذكر كما وقع ويعلم حكم السجود فالمقصود في كلا الموضعين بيان الحكم
 وقد ذكر النقصان في حديث الخداج في موضع الحكم في حديث السهوي في موضع صحة المسئلة
 ومثله في التجديد حديث ابى هريرة عندنا لا تقضي وقواة في الفتح ^{في} هذا ولا يخفى ان الحكم في
 الحسية لا يقبل بدل هاب جزء كاشان مخداج اليد فلو كان حاذي في الحكم شيئا لك الحقائق
 واسراد نقصانها حسا لم يبدل ايضا على بطلانها الا بضم مقدمه على ان ناقصة الجزء من المقتضى
 الشرعية حسا باطلة حكما ولم يحكم لشارع في هذا الحديث بتلك المقدمة وانما جعلها ناقصة
 كالحسبة فالحكم بالبطلان خلاف قول الخداج وانما يخرج منه وجوب الفاتحة واشبات مرتبة الواجب
 وهو مراد اصحابنا وقوله غير تمام من قولهم ولدته امه لتمام بكسر الفتح من التمام بالمعنى الثاني
 والحاصل ان كيف كان المراد بالحديث اعتبار حال الصلوة حسا او اعتبار حكمها ليس فيه حكم
 الا بالنقصان - **فصل** وفي نفس قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بام
 القرآن بد ز قوله فصاعدا اشارة الى السورة وبناء الكلام عليه ذلك للفرق بين قولهم
 قراءها وقولهم قرا بها فالاول على ما تعرف والثاني بمعنى اني بها في جملة القراءة وقدا وضحاها

ابن القيم يعني بدائع الفوائد فقال فصل وما يتعلق بهذا قولهم قرأت الكتاب بالوح
 ونحوها يتعلّق بنفسه واما قرأت بام القرآن وقرأت بسورة كذا كقوله لا صلوة لمن لم
 يقرأ بفاتحة الكتاب ففيه نكتة يدلّ على قراءة قل من يتفطن لها وهي ان الفعل اذا عمل في نفسه
 فقلت قرأت سورة كذا يقتضي اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر واما اذا عمل بالباء
 فمعناه لا صلوة لمن لم يأت بهذا السورة في قراءته او في صلواته أي جملة ما يقرأ به هذا
 لا يقتضي لا اقتصار عليها بل يشعر بقراءة غيرهما معها وتأمل قوله في الحديث كان يقرأ في
 الفجر بالستين الى المائة كيف تجد المعنى انه يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذا العدد وكذلك
 قوله قرأ بالاعراف نماهى بعد الفاتحة وكذلك في الفجر بسورة ق ونحو هذا وتأمل كيف
 لم يأت الباء في قوله قرأ سورة النجم فيجد سجدة معه المسلمون والمشيكون فقال قرأ سورة
 النجم ولم يقل بها لانه لم يكن في صلوة قراها وحدها وكذلك قوله قرأ على الجن سورة الرحمن
 ولم يقل بسورة الرحمن وكذلك قرأ على سورة لم يكن الذي لم يقل بسورة ولم يأت الباء لانه
 ما قرأ في الصلوة كما ذكرت لك وان شئت قلت هو متضمن معنى صلى لسورة كذا أو على هذا
 فيصير هذا الاطلاق وانما بها وحدها وهذا احسن من الاول وعلى هذا فلا يقال قرأ
 بسورة كذا اذا قرأها خارج الصلوة والفاظ الحديث تنزل على هذا فندبرها والفرقان
 يتبادر ان في الصلوة ولا يتبادران وكذلك لا ينافي الفرقان المراءى بالاول انه قرأ هذا الشيء
 والمراد بالثاني انه اوقع القراءة المعروفة المعهودة التي شهت بهذا الاسم بين الناس
 وعهت انما هي جنس بالاعتيان في هذه السورة ووجهه ان قرأ في متعارف اللغة متعل
 بنفسه فاذا نقلته الشرعية الى غيرها ولقيت به قراءة الصلوة صار كزما وكان معنى
 قرأ على هذا فعل فعل القراءة وهذا لا يحتاج الى مقول به فلما اريد تعلقه بسورة كذا
 بالباء ومثل هذا في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم بالباء وقولك مسحت رؤسك ليقيم الاول
 على ضرب الشرعية وهو امسح اليد المبتلة على الشيء فاقتضى البلية بخلاف الثاني فانه على
 صرافة اللغة ومثاله لا يفرق قوله ما قل صلى فانه على اللغة بخلاف كان يوتر بثلاث
 فانه على معهودية الشرعية وبناء للكلام على ما عهد ومثاله او السك بشاة كما في الفجر ص

وهذه النكتة ايضا تجتمع مع ما ذكره ابن القيم جميع نكات متعددة في مقام وكذا يأتي
ههنا مثل ما ذكره الشيخ في قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي يشربون بها الخ
كقولهم شرب العسل بالماء فجاء بالياء للدلالة على المزج لقوله **هـ** شربا كقوله انا خولنا
يشربون الخ بالماء الزلال **هـ** سكنت الدهر من مآنا عنهم - وكذا ان الدهر حال بعد حال
وكما في قول حسان **هـ** يسقون من ورد البريص لهم - بردي يصفق بالترقيق السلسل
وفي المرقاة قال الطيبي اي لم يبدل القلاء بهما اه وقال في قوله ثم اقرأ بها تيسر معك
من القرآن الجار والمجرر حال في بالياء وليس لياء في التزليل كالدلالة على ان اقرأ يراد
به الاطلاق اي اوجد القراءة باستعانة ما تيسر لك اه وهذا نكات لا شكاة - في
ابلاء ها وهي من باب **هـ** عباراتنا شتى وحسنك واحد - وكل الى ذاك الجمل بشيء
فصل اما ما ذكرنا ان هذا الحديث واخر في غير المقتدى فيتضح ذلك بامور ثلاثة
احدها من حيث الاثر وثانيها من حيث اللزوم والثالثها من حيث السياق اما الاول
فلان الشريعة نصبت لاحكام الايتام بالامام بابا مستقلا وغير الايتام بابا ايضا فنقل
احاديث احاد لبيان الى اخر الغاء لغرضه فقال في حديث الايتام وهو حديث ابن مسعود
وابي هريرة وقد اخرج مسلم الاول وصححه الثاني وصحهما جميعا المالكية والحنابلة ولم يثبت
من يصححه الا من اختار القراءة خلف الامام فاتي فقهه على الحديث كالحديث على
فقهه وهذا الحديثان في غير واقعة السقوط عن الفرس سيقال لاحكام الايتام لا غير
ولعل باموي وابهريرة لم يدك واقعة السقوط فانها على ما ذكرنا في السنة الخامسة
وفيهما واذا قرأوا فنصنوا وقد شئ فيهما على كثر صفة الصلوة المقتدى فلم يكن ليد
حكم القراءة وقد مضى على صفة الصلوة نسقا وسنوضحه في فصل مستقل اما حث
انس عائشة وجابر في واقعة السقوط عن الفرس وسيقت لبيان اذا صلى قائما فصلوا
قياموا واذا صلى قاعلا فصلوا اقعدوا اجمعون ولذا لم يأت فيها الامر بالنصا واتي في حديثين
سيقا حكاهما الايتام فصل كليهما فهذا يدل ان صحح فيها ولا بد ان شذرت هذه
بذلك في بعض الامور فلما سألوا احاديث واقعة السقوط خالية عن امر الانصاف سري

الى الوهم ان حداثتي اكتمال ايضا ينبغي ان يكونا خالية عنه وهذا كما قيل ان الوهم
 خلق فاذا نصبت باين لا ينبغي ان يخلط بينهما فيفوت غرضه ومثله في البابين قوله
 تعالى فافروا ما تيسر من القرآن سينق في صلوة الليل فبني على حكمه انفراد بخلاف قوله
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون واما الله فقد اشهر عند اصحابنا ان
 المقتدى يحيل صلوته على صلوة الامام فهو يعتد ويحتسب باقتداءه ما فعله الامام
 نفسه كما انه يجوز له ان يحيل على نيته على احد جواب المؤذن وانا وانا وعلى هذا هلت
 بما اهل بالنبى صلى الله عليه وسلم وكتامين المستمع حيث يرسل به هكذا فليكن كما
 ذكرنا في قوله واشركه في الهدي اي عليا بعد ما كان اهتد وقد بوب عليه البخاري في الشرع
 وكقول عمر بن شبيبهم امضوا وانا شريككم من الكثر من وكقوله صلى الله عليه وسلم امضوا
 بني اسمعيل فان اباكم كان راميا وانا مع بني فلان فصلوته عن صلوته وقراءة عين
 فرائضه فخطه ان نصات فيها لا الشراكة وليس ان سقوط القراءة عن هذا الركوع كما كان
 الضرورة كما زعموا بل كان الركوع موضعا للظهور هذا لا اعتبار فظهر هناك انما يتبع
 في لا فعال شراكة لان عدم الاتباع فيها مخالفة بخلاف ان نصات ويستقل في الاذكار
 لان كلاهما امير لنفسه ولذا جرى في الاثر ادعية الحد يث بصيغة الواحد المتكلم بخلاف
 ادعية القرآن العزيز وكما ان الجماعة ليست شعارا للنواقل من الصلوة فكذا في الاستحبات
 الداخلة فيها فهي من حيث انه ذكر مثلا او مصلح لمن حيث انه مقتدى واما من حيث المشايخ
 فينبغي ان يفهم ان صلوة غير المقتدى تعتبر بانها فعله كالمفعول المطلق عند النخاعة حيث
 يكون فعل الفاعل لا المفعول به الذي لا يكون فعله ويكون منفصلا عنه واما صلوة
 المقتدى ففي العشر فيها اعتبار ان محب المقامين مقام بسط واستيفاء لتام الحال مقام كفا
 واختصار حيث لا تكون داعية الى استيفاء الحال والا ول نقل انه صلى مع الامام ^{عليه} ويرى
 فيه ربط صلوته مع الامام وحكايتها من تلك الحثية فتضاف الصلوة الى الامام كانها
 فعله والى المقتدى كانها ليست من فعله فيقولون صلى فلان مع الامام كالمفعول المطلق
 للامام والمفعول به للمقتدى ويتبين ان تنهاف ولا تنسب اليه الا كنسبة المفعول به المنفصل

الى الفاعل ويطلق عليه انه يصلي مقيد كالصلي خلفه امام او الصلي بصلوته والثاني
 مقام يختصرون فيه ويجمرون بالنظر الى حكمه المنسحب عليه ولا يذكرون كونه خلفا كما
 حيث لا تكون داعية لهم اليه فيعملون صلاتهم الجماعة التي كانت صلوة واحدة بالعدد
 الى صلوات بحسب عدد من كان فيها ويجمرون ان فلانا صلى كانها فعله ولا يذكرون كونه
 خلف الامام وبعبارة اخرى صلاتهم الجماعة صلوة واحدة بالعدد في العرف والعبارة
 وهو عند ابى داود من احالة الصلوة ثلاثا احوال قال وحدثننا صحابنا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اقلنا عجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة اهم
 لا يصلح ان يتبعوا فيها وانما ذلك عند التحليل حيث يتركون بيان الحال بكامله ونقل
 صورته تمامها حيث لا تكون حجة لهم اليه فيعملون فعلا واحدا بالعدد الى افعال بعدد
 من كان هناك وبالجملة كانت صلوة الجماعة منفردة لا ثنائية ولا جمعا فخلوها اليهما
 حيث يريدون نقل حاله بالنظر الى حكم نفسه المنسحب عليه وكلاهما اعتبارين واران
 في الفاظ الاحاديث بحسب المقامات فاول ما يوجد حيث اذا اقيمت الصلوة فلا تأتوها تسعون
 وأتوها قمعون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم فاجعل الصلوة كأنها
 ليست من فعله بل هي منفصلة عنه اناها فهي آتية يرد عليها ويصل منها وجعلها منفردة
 في العبارة لا ثنائية ولا جمعا وكقوله تعالى اذ اودى للصلي من يوم الجمعة وقوله اذا
 ناديتهم الى الصلوة واما الثاني فنحو حديث البيهقي عند مالك في العمل في القراءة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علمت صلواتهم فقال ان المصلين بيني
 وبينكم فليمنظروا ما ينجيه به ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن او كان ذلك في رمضان و
 عند ابن عبد البر فيه والناس يملكون عصبا عصبيا وهو مسوق لغير المقتدى والمناجاة
 الكاملة وهي من الجانبين وفي كمال القراءة لا الفاتحة فقط وقوله فليمنظروا فليقل
 في جواب ما ينجيه به كما في المراقبة عن ابي بصير في السباق ثم قسمت الصلوة بيني
 وبينكم يعني ومثله حديث السيرة عند ابى داود اذ صلى اهل مكة فليصل الى سيرة
 وليد من فيها مسوق لغير المقتدى وقوله اذا كان احدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه

فالله قبل وجهه اذا صلى ساقى الكلام بالنظر الى حال المصلي في نفسه والحكم المنسحب
 عليه من تحليل الصلوة ان كان مقتداً يا اذ لم يتجه الى ذكر كونه خلف الامام ووصفه
 به فان لم يكن مقتداً يا فبالنظر الى حاله ونفسه وان كان مقتداً يا فبالنظر الى حكمه
 المنسحب عليه ومن امثلة الاول اى عدم تحليل صلوة الجماعة الى صلوات ما عن
 عبد الرحمن بن عبد القاري في قيام رمضان يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
 يصلح الرهط والناس يصلون بصلوة قارئهم وحديث عائشة فيه فصل في المسجد
 وصلى رجال بصلوته فجعلوا يوكروا يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي الفقه ^خ عن عتيان بن مالك عند احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في
 بيته سبعة اشهر فقاموا وراءه فصلوا بصلوته وعندنا للنسائي في من يضل ^خ كعتي الفجر
 والامام في الصلوة من حديث عبد الله بن مسعود قال يا فلان ايها المصلون التي
 صليت معنا التي صليت لنفسك اه واذا سمحت لنفسك بقبول هذا ولم تذكر تحت
 لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن ينسحب على كل صلوة صلوة مفردة من غير الصلوة
 في حق من يوصف بانها فعله لا في حق من حلل منها وصفه بها بالنظر الى حكمه كاحاله
 ووصف كونه خلف الامام باب برأسه لم يقصد ادراجه ههنا والذوق يعمل العجب
 ومن لم يذوق لم يدرك واذا ارعيت معه زيادة فصاعداً ثم لفظ حديث ابن اسحق
 لا تفعلوا الا بام القرآن تبين لك الامور فكشف الحال والله اعلم بحقيقة الحال غنى
 انه لو كان حديث الزهري بلفظ لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فبها عدل على ما عند
 مسلم والنسائي وابي داود مختصراً من حديث محمد بن اسحق عند داود والترمذي
 وكانا حديثاً واحداً يدل عن الشارع مرقن ثم راجع الزهري مختصراً وهو بن اسحق تاماً
 وكان تقدير الكلام هكذا افلا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن يقرأ بها فصلاً
 تعين هذا المراد وان جملة فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعداً وصالوة غير المقتدى
 وانه استدل بوجوبها في اصل الصلوة على باحتها للمقتدى والا لتناقض صريح النهي
 عن غير الفاتحة او لا ويجابه الخروا من نبيه على هذا شيخنا وشيخنا مشايخنا الفقيه

المحدث مسنداً لوقت الشيخين لا جرم ولا ناس تشييد أحسن قدس الله سره في سألته
 هذه لية المعتدي "وقد صرح بكون المحدث مختصراً ومطوياً في الفتحة وذكره البخاري
 في جزئه والترمذي في جامعته وبنى عليه أبو عمر كراهته في التمهيد والمحافظة بترجمة
 في فتاواه بل البيهقي أيضاً في كتابه فالشرعية حكمت على الصلوات أي صلوة صلوة
 مفرقة عن صلوة أخرى وهم نقلوا إلى الأشتياص حللاً وصلوة واحدة إلى غير مثلاً
 بعد من كان فيها وحكمت على المصلي بالنظر إلى حاله في نفسه فنقلوه إلى حكمه مع غيره
 فسيحان من لا يسهرو ولا يمشي وهذا مثله ما عند ابن نصر من عن عائشة قالت
 كان الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل أو نهاراً
 يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النفس الخمسة أو الستة وأقل من ذلك وأكثر
 يصلون يصلون المحدث وهو المحدث المذكور أنفاً وانما وشرته للفظ الشيء من القرآن
 وعلم منه أن لا قتلاً لم يكن التحصيل لجماعة بل التحصيل للقرآن من لم يكن عند
 والله أعلم وعلى هذا السياق حديث محمد بن يحيى فلا تفعلوا إلا بام القرآن فإنه
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها فلم يصنعهم أو لا إلا بكونهم خلاف الإمام لا بان لهم صلوة
 صلوة على ما حللوا التحليل المناطق ثم قال التصحيح فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها بالنظر
 إلى حال الصلوة في نفسه وبالنظر إلى حال المصلي في نفسه لا بالنظر إلى تحليل صلوة مفرقة
 إلى صلوات ولا بالنظر إلى تجزئة صلوة واحدة بالعد إلى عدل ولا بالنظر إلى توزيع
 فعل واحد إلى أفعال بعد الفاعلين ولذا لم يصنعهم في هذا السياق إلا بكونهم خلف
 الإمام إلا بان لكل واحد منهم صلوة ثم قال فإنه لا صلوة أنه فليس هذا اذن
 من حيثية كونهم خلف الإمام والمغايرة في السياق كأنها هذا فكان تصحيح الكلام
 السابق لا يجب باله وكان الحاق المجلس بمجلس آخر ولا ملاقة له معه إلا في الأبا حقه
 وتعليلاً بالصلوة الواحدة بالعد وهو من جنس آخر لا في الأبا حقه على حد ما نقول
 أربعين من الصلوة في وقت فإن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلوة فهذا
 غير أنه يجاب ومثله كثير فحفظ على الناس فسيحان من لا يعزب عليه شيء وهو بكل شيء عليم

فكانت اباحته مرجوحة للمقتضى لا بما عليه ثم انتهى الصحيح عن القراءة فيما جهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي **فصل** وحديث جرير عن سليمان التيمي
عن قتادة عن مسلم بزيادة واذا قرأ فانصتوا في باب التشهد في الطلوة تابعه اي
سليمان التيمي على هذه الزيادة عمر بن عامر وهو من جال مسلم وسعيد بن الخزرج
عن قتادة عن الدارقطني وغيره من طريق سالم بن نوح العطار وهو من رجال مسلم
ايضا وتابعه ابو عبيد الله عند ابى عوانة في صحيحه وهو جماعة بن الزبير ابو عبيد
العتكى الا من روى كما في كتابنا بن الجندب يسأوري وقال يستقيم الحديث عن الثقات وكذا
قال هناك في عبد الله بن شبيب الراوى عنه ولا يؤثر في اللسان في جماعة عن بعض
المتأخرين وهو واقع في اسناده بخلاف في ترجمة ابان الحارثي من الاصابة كما خاله الحافظ
هناك فراجع ومتابعة ابى عبيد الله هذه نقلها في حاشية اثار السنن وكذا الاثر في
اللسان من السري بن سهل في عبد الله بن شبيب وهو في ذيل اللؤلؤ وقد ترجم
في اللسان لعبد الله بن شبيب ايضا وتابع جرير عن سليمان بن عمار بن سليمان عند ابى داود
وسفيان الثوري ذكره الدارقطني لم يفسح باعلا ل الحديث في سننه ولو كان انفسه
كان ما اذا فقد صحيح حديث الا نضما احم بن حنبل في صحيح وصاحبه ابو بكر الا ثم ثم مسلم
ثم النسائي من حيث اخرجه اياه في مقتباه ثم ابن جرير في تفسيره ثم ابو عمر بن حزم ثم
المنذرى ثم ابن تيمية وابن كثير في تفسيره ثم الحافظ في الفقه واخرون وجماعهم المالك
والحنابلة وحديث ابى هريرة عند النسائي وغيره واو في سياق له عند ابن ماجه
عن ابى بكر بن ابي شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام
ليؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واذا اقال غير المغضوب عليهم لا الضالين
فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا واذا اقال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد
واذا سجد فاسجد واذا صلى جالس فجلسوا جالسوا جميعا اجمع الفاظ اخر فيه
عند آخرين تابع اباحه لا حصر فيه عن ابن عجلان محمد بن سعد بن ابي نصارى عنه
عند النسائي ايضا وحسان بن ابراهيم الكرماني ذكره في كتاب القراءة وهو من

رجال الصحيحين فاما الحديث الاول وهو حديث ابى موسى فحدث به هو وقعة
 جماعة فيهم حطان بن عبيد الله الرقاشي وهو بصري وحمله عنه يونس بن جبير ابو
 غلاب وهو بصري ايضا وعنه قتادة وهو بصري فكان الحديث من طريق اهل البصرة
 وقادة مخرجه فحمله عنه اربعة من الاقوياء وهذا كان واما الحديث الثاني فهو من
 طريق محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابى صالح عن ابى هريرة فمحمد بن عجلان
 ثقة مأمون فراجع الميزان وكتاب لعل للصغير للترمذي والميزان من ترجمة عبد الله
 بن ذكوان وابن عجلان صدق من علماء المدينة واجلأئهم ومفتيهم وغيره حفظ
 منه وليس هذا من احاديث من سعيده لم يقربى التي قبيل انها اختلطت عليه ومع
 هذا اعتذر عنه ابن حبان كما في تهذيب التهذيب وارجح ذلك ان ما صنع
 ابن عجلان في احاديث سعيده كما يقدح فيه على الاطلاق نعم تبقى احاديث عن
 سعيده خاصة على النقل ان ارجح احد تحقيق اسنادها على ما في نفس الامر
 ولا وجه لاعتلال حديث البخاري هذا فانه لم يخالف احد عن ابن عجلان ولا
 هو عن زيد بن اسلم ولا غيره عن ابى صالح لم يذكره ولا يضر هذا فانه طريقه
 مستقلة عن زيد عن ابى صالح غير طريقته اي ابن عجلان عن مصعب بن محمد
 والقحطاع وزيد بن اسلم عن ابى صالح وقد روى عاصم بن بهدلة عن ابى صالح هذا
 عن ابى هريرة ترك القراءة في الجهرية من فتواه عند البيهقي في سننه وكتاب القراء
 وفتواه هذه لهذا الحديث ولعل مرسل زيد في الكنز ^{٢٥٣} قال نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام عب حكايته عنه اى ان هذا المرسل
 ايضا لعله مأخوذ من حديثه في الانصاف وشاهد عن ابى هريرة ايضا حديث
 ابن ابي عمير الليثي عنه وسياتي مع شاهد اخر **فصل** احاديث الاتيham وان لم يكن
 فيها واخر اقرأ فالتصوتا من منية على ترك القراءة من المقتضى في الجهرية من
 وجوه فلترجع الفاظها من الاصول ومن نحو ابواب البخاري في ما جعل الامام ليقيم
 به ام وفي اقامة الصف من تمام الصلوة آم وفي ايجاب التكبير وافتتاح الصلوة آم

من حيث أنه ترك ذكر الفاتحة للمقتدى وذكر سائر الأشياء حتى القعدة أيضا في نسخة
 أبي موسى وهذا سكوت في معرض بيان فليتركها المقتدى حيثما تركها الشارع
 وأنه اشقل في السياق من التكبير إلى التامين فلينتقل المقتدى كذلك فقد افلح من
 اقتدى وقد ورد في كل من حديثي أبي موسى وأبي هريرة ما يعني عن قوله فأنصتوا
 وهو قوله وإذا قال غير المختص بهم ولا الضالين فقولوا آمين فأحال قوله عليه
 بل لم أر في أحاديث الأئمة في السقوط عن الفرس وغيرها التعبير إلا بهذا كما بقى
 وإذا أمن فأمروا بذلك بناء على أنه هو القارئ لا غيره وأنه قاسم بينه وبينه
 في الوظيفة فلا يخالفه وأنه جعل موضع الالتقاء مع الملائكة والامام في التامين
 فلينتظر وأنه سمى الامام قارئاً ولقبه به في حديث إذا أمن القارئ أم وإذا قال
 القارئ غير المختص بهم ولا الضالين فلا يتلقب به وأنه جعله أي المقتدى مجيباً
 فلا ينصب نفسه داعياً ومبلغاً وأنه جعله منصتاً أي في حث أمر به فيه فلا يتكلم
 معه قال الحافظ ابن تيمية وهي زيادة من الثقة لا تخالفنا لم يرد بل توافق معناه فان
 الأحكام إلى قراءة القارئ من تمام الأئمة به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته
 له يكون مؤتمين به أم وقال أيضاً فالمقصود بالجهر استماع المؤمنين ولهذا يؤمنون
 على قراءة الامام في الجهر دون السر فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن
 يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو بمنزلة من يحدث من لا يستمع لحديثه ويخطب
 من لا يستمع لخطبته أم وقال فقد أمر الله ورسوله بالأحكام إذا قرأ أو جعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من جملة الأئمة به فمن لم ينصت له لم يكن قد ائتم به
 ومعلوم أن الامام يجهر لأجل المؤمنين ولهذا يؤمن الامام على دعائه فإذا لم يستمع
 لقراءته ضاع جهرة أم وأنه جعله مستمعاً فلا ينصب نفسه ذكره وأنه لم يبتدئ الشارع
 بتوظيف هذه الوظيفة عليه كما قال ان كنتم لا بد فاعلمين أم فهم الذين كانوا ابتداءً
 فلهذا يفتت عليه وإن لم يقل له في أحاديث الأئمة إذا قرأ أو أقرأ أو أتماه عليه
 فإذا أكبر فكبر وإذا قال غير المختص بهم ولا الضالين فقولوا آمين ولم ير في الفاتحة

كلها بنذكس خاتمتها فليحذر ان لا يفهم خطابها وليعلم انه اشركه في قوله كبير واكثر
 والسبح او ارفعوا وقاسم بينه وبين الامام في واد اقال غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 فقولوا امين وفي واد اقال سمع الله من حملة فقولوا ربنا لك الحمد فغير بين السياق
 لهذا والا لكان لقائل ان يقول جهر الامام بالقراءة كجهر بالتكبير والتسبيح والتسليم
 ليعلم موضع الانتقال وليس لجهر اماراة انها ليست على المقتدى لكن علمنا بمغايرة
 السياق انه لم يرد هذا او اسر دترك القراءة من المقتدى رأسا والصواب ان جهر
 الامام بتكبيرات الانتقال ليس ليعلم المقتدى هذا الا ذكر اربل ليعلم الانتقال ولذا
 لم يقل بعد التحريمة واذا اكبر فكبر وانما قال في حديث ابى موسى واذا اكبر وركع فكبر وا
 واركعوا فان الامام يركع آه او واذا ركع فاركعوا آه وللتكبير اختصاص بركعة يرفع
 الصوت كما في استلام الحجر ومرعى الحصة وتكبير التشريق واذا علا شرفا وفي الخبر وفي النكتة
 في صلته يعلى في قوله تعالى وتكبروا الله على ما هداكم ذكره في غرض لا فراح منه
 وعند اطفاء الحريق كما في الحصن وكما عند خ من جهر الامام بالقراءة بدعي في انها
 ليست على المقتدى وانما جاءت الشك من جانب الامام في التامين والتحييد وبعض
 الاحاديث وهو رواية عن اصحابنا انه قد علم الموضع بقوله غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين جهر اثم بالسكوت بعد بقوله سمع الله من حملة ثم بالسكوت بعد وبعد
 ان يلع واعلم بالموضع له ان يأتى بهما وينتقل الى مقام انه امير نفسه من حيث انه حصل
 لا من حيث انه امام هذا وترك التامين من الامام رواية ايضا في المذهب كروها محمد
 في موطأه وانى ارى ان حديث واد اقال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا
 امين وحديث اذا من الامام فامنوا حديثان وحل الاعتبار في الطرق والا لفاظ
 ان قوله واد اقال الامام غير المغضوب عليهم قطعة من حديث انما جعل الامام ليؤتم
 به آه وبناء على ترك القراءة من المقتدى واما قوله اذا من الامام آه فلم يقع قطعة
 من حيث الايتام انما جاء مستقلا برأسه ويبنى عليه اذا في الاول ظرفية وفي الثاني
 شرطية الا اذا اخذنا على ما في الدر المختار من انه تطبيق معلوم الوجود وانما الاول

على إخفاء أمين بخلاف الثاني ولم ارفى الفاظ احاديث الايمان مع كثرتها التعبير
 بقوله واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين لا بقوله اذا امن اكلهم
 فامنوا وفي معالم السنن قال الشيخ قد احتج به زهير بن ربيعة الى انه يجهر بامين وقال الا نرى
 انه جعل وقت فلح اكلهم من قوله ولا الضالين وقت التامين القوم فلو كان اكلهم يقول
 جهر لا يستغنى بسماع قوله عن التحسين له مما نقلنا وقتنا وفي الكندي عن الداعي والمؤمن
 في الاجر شريكان والقارئ والمستمع في الاجر شريكان والعالم والمتعلم في الاجر شريكان
 فرعن ابن عباس ذكره في المقاصد الحسنة ورواه في الجامع الصغير بالضعف واما
 حديث لكل شيء صفوة وصفوة الايمان الصافية وصفوة الصلوة والكبيرة الاولى اه
 في الكندي ورواه في هاشم بن الجوامع الصغير بالحسن وضعفه في التلخيص من صلوة الجماعة
 فهو في فضل الجماعة وادرسها وهو المأثور عن السلف كما في التلخيص واعلم ان حديث
 اذا قال اكلهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين فان الملاحة تقول امين ان
 اكلهم يقول امين اكلهم من حديث انما جعل اكلهم ليؤتم به جاء لبيان مسألة التامين
 وموضعه واما بيان فضيلته فاستطرد ولم يرد اذا قال آه وأسن نقديرا في العبارة
 والآل في الجملة الاولى ولكفي الثانية وقال فاز اكلهم يقول امين - لا انه لم ينوك اولاه
 اذن لا يرب على الجمهور بل ينشئ بناء على الاخفاء وهذا الحديث امس ببيان متعلقا
 المسئلة فينبغي ان تبني المسئلة عليه اما حديث اذا امن اكلهم فامنوا فهو حديث
 مستقل برأيه في البحث عليه ببيان الفضيلة قص لا احيانا الموضع فلذ المين كره فلم
 يكن بد من ان يعبر بقوله اذا امن لانه لم يذكر الموضع ولم يبق له فهذا هو وجه
 التعبير به لا كانه بنى على الجمهور هذا وفي تفسير الفاتحة والبقرة نصا الطريقة الحجة
 من محقق الدنيا خزين من الخفية وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع صوته
 به بعد الاضالين فحمل على التلخيص وهو كما ذكره صاحب الهلاية في الجهر بالبسملة
 وقال في الهدى من بحث الفتوت فاذا جهر به الامام احيانا ليعلم المؤمنين فلا بأس
 بذلك فقد جهر به عمر بن الخطاب ليعلم المؤمنين وجهر ابن عباس بقرعة الفاتحة

في صلوة الجنازة ليعلمهم أنها سنة ومن هذا وجه الامام بالتأمين وهذا من
 الاختلاف المباح الذي لا ينعف فيه من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليد في الصلوة
 وتركه أم فقوله في الحديث وان الامام يقول آمين لا يدل على الجهر بل ربما يشعر بخفاء
 وكلمة ان لما خفي وعز كافي دلائل الاحتجاج وقال بن عبد البر فيه اي في حديث اذا قل
 الامام غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين دليل على ان المأموم لا يقرأ
 خلف الامام اذ جهره بام القرآن ولا غيرها لان القراءة بها لو كانت عليهم صرا
 اذ فرغوا من الفاتحة ان يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءة تلك السنة من قراءة
 بام القرآن انه يؤمن عند فراغه منها ومعلوم ان المؤمنين اذا اشتغلوا بالقراءة
 خلف الامام لم يسمعوها فراغه من قراءة الفاتحة فكيف يؤمنون بالتأمين عند قوله
 ولا الضالين ويؤمنون بلا اشتغال عن سماع ذلك هذا لا يصح وقد اجمع العلماء على
 انه لا يقرأ مع الامام في ما جهر فيه بخير الفاتحة والقياس ان الفاتحة وغيرها سواء
 ان عليهم اذ فرغ اما صمهم منها ان يؤمنوا فوجب ان لا يشتغلوا بغير الاستماع
 من شرح الموطأ للزرقاني وقد وجدنا لنقل عن اكثر من (روي حديث الا يتم كافي
 هروية وعائشة والنس وجابري الاصح مول وابن مسعود في الزوائد وابن عسما في الكنز
 القراءة في الجهرية وفي حديث ابي موسى عند مسلم في الايمان بعد ذكر خصال فتلك
 بتلك فشرحه النووي بالتعقيب في الركوع والسجود والرفع منهما وهو ظاهر شرحه
 الخطابي في معاليه ثم ابن الاثير في النهاية بتعاليه ووضح منه صاحب مجمع البحار وهو
 خفي كما صرح به هو في رسالته قانون الموضوعات والضعفاء بما يجري في سائر الخصال
 وينسحب على الفاتحة وامين ايضا ويخرج منه ان تلك اي امين من المقتضى بتلك
 اي الفاتحة من الامام فاعتدوا اعتدالا وهو شرح جيد ولا قرآن يطول ينقلها الكلام
 ومثال البحث على هذا ان كل خصلة من المؤتمن بخصلة من الامام فان اشتركا بخصلة
 الايمان فيه من المؤتمن بخصلة الامامة من الامام فكل خصلة منه بدل خصلة منه
 والله اعلم فانما حديث الايمان كيفما تراها تظهر البطلان مبينة على ترك القراءة في الجهرية

في الروايات وكذا في حديث محمد بن إسحاق إلا أن الباحثة المرحومة لعل أنفع لولا أن ابتدأ منه
 صلى الله عليه وسلم فاستثناء الفاتحة مشي من مشي عليه على ما تركت في ذلك من
 وجوبها شبيه بالمصباح في فائدها حديث في المسئلة هي هذه ومنها يستفاد وجوبها أو
 عدمه فيها على أن الوجوب مفرغ منه من قبل وسنوضحه في حديث محمد بن إسحاق
 أن شاء الله تعالى وعندنا في لفظ صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
 صلوة نطق أنها الصلوة عند أبي عبد الله وعنه ما يذكرك في شرح الموطأ وتعلموا فيه
 أن قوله فاستمى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه من صلاة
 الزهري فيكون هذا القول من رواية إذا لم يدرك تلك الواقعة قال أبو داود قال مسدد
 في حديث قال عمر فاستمى الناس عن القراءة فيما جهر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال بن السرح في حديث قال عمر عن الزهري قال أبو هريرة فاستمى الناس وقال عبد الله بن
 محمد الزهري من بينهم قال سفيان ويكلم الزهري بكلمة لم اسمها فقال عمر أنه قال فاستمى
 الناس قال أبو داود وسراة عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري وانتهى حديثه إلى قوله ما
 أنزع القرآن وسراة الأوزاعي عن الزهري قال فيه قال الزهري فأنطق المسلمون بذلك
 فلم يكونوا يقرؤون معه فيما يجهر به صلى الله عليه وسلم قال أبو داود سمعت محمد بن يحيى
 بن فارس قال قوله فاستمى الناس من كلام الزهري أنه ومثله في المسئلة وهذا مما يتعجب
 منه لو كان هناك متعجب فارتفع عن الرواية الزهري قال نقل عن أبي هريرة قوله صلى الله عليه وسلم
 الناس آة وإخفاء بصوت فثبت في معربة فكان استناد القول إلى محمد بن الزهري لهذا القول
 أنه من تلقاء نفسه ما ولا نظر منه ما عاين البخاري من حديث عبد الله بن محمد قال
 حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يقول حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الله بن محمد
 ومنها ما في الفقه من باب إذا استورا في القراءة فليؤمهم أكبرهم قلت وقد وقع التصريح
 بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسطرة بن محمد عن خالد الجدي عن أبي قلابة في
 هذا الحديث قال وكانوا يمشون صفارين في العلم انتهى وأظن في هذه الآية أنه
 فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لأبي قلابة في الصلاة

قال انهما كانا متقاربين واخرجه مسلم من طريق حفص بن غوث عن خالد الحذاء وقال
فيه قال البراء وكانا متقاربين في القلعة ويحتمل ان يكون مستنداً بقلية في ذلك
هو اخبار مالك بن الحويرث كما ان مستند الحذاء هو اخبار ابي قلابة له به فينتفى الا دراهم
عن الاستناد والله اعلم انتهى ومنها ما عند الترمذي من مسيرات الجدة قال سيفيان
وزادني فيه مع عن الزهري ولم اخفطه عن الزهري ولكن حفظته من معمر بن عمار قال
ان اجتمعوا فهو كما وايتكم الفرحت به فهو لها هو ومنها اختلافهم في استسعاء المسند
انما ائتمن احد منهم نصيبه هل ذكر السعاية من قول فتادة او من فروع ثم رجع الى ربيع
والاختلف هناك ايضا على الوجه الذي ههنا ومنها ما في الفتح ١٢٢ عن سفيان
قال تينا يعني الزهري فقال ان شئتم حد ثلثكم عشرين حد ثلثا او حد ثلثكم بمثل السقيفة
فيهم ثم بطوله فحفظت منه شيئا ثم حد ثلثي ببقية بعد ذلك منهم وفيه بسكل
الطحاوي ٢٢٣ - قال سيفيان انتهى حفظي من الزهري الى هذا وكان طويلا فثبت مع
ومنها ما في الفتح ٢٢٣ قال القاسم لم يكن بينا انهما الا ان يرقى ذوا نزل ذاهم وكما يقال
ان القاسم تابعي فلم يترك القصيدة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص
بن غياث وعنده الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبد الله بن عمر عن القاسم
عن عائشة فذكر الحد يث قالت ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا او يصعد هذا وعلى
هذا فمعنى قوله في رواية البخاري قال القاسم اي فروع اتيه عن عائشة ام ومنها ما في العمل
٢٩٩ قلت رواية معاذ كاديل فيها على ان حميد لم يسمع من انس لانه يجوز ان يكون
سمعه من انس ثم استثبت فيه عن ميمون فكانه تارة يحد بثبوت انس كاجل العلوتات
عن ميمون الاستثبات وقد جرى عادة حميد وخيرة بهذه الطريقة ام قال شعبة لم يسمع
حميد من انس الا اربعة وعشرين حديثا والباقي سمعها من ثابت او ثبتته فيها كما في شرح
الطحاوي من التمهيد في القلعة ومثله كثيرا وشأن الاختلاف فيه انه ليس من المرفوع وانما هو
بيان المال من الدراوي ولا يمكن ان يكون من المرفوع فتقدموا في سميته ولو كان من سلا
كان ما اذا لم يكن كحد يث الى هديرية از النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا من الامام

فأمروا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين ام كما في الصحيح واليهما فرق بين مرسل يكون
 متعلقاً بالتواتر وهو الواقع بهما وبين مرسل مجرد عنه وقد اوضحه المحافظ ابن تيمية في
 فتاواه بهما ومذهب ابى هريرة ان المختار هو الترتيب في الجمع فعند البيهقي وسنده عن عاصم
 عن ذكوان عن عاصشة وعن ابى هريرة انهما كانا يأمران بالقراءة وراى الامام اذ الم
 بهما في نحوه في كتاب القراءة وقد وقع غلط في نسخ جزء القراءة فقله كذلك بعضهم
 كصاحب التعليق على سنن الدارقطني واما قوله اقرأ بها في نفسك يا فارسي فقل الامام
 عنده وسنوهه ولعله اباحة مرجوحة عندنا ايضا فاعلم ذلك فانه متى روى حديث
 القسم اقرأ بها في الفاتحة وحض على التامين وانما يكون في الجمع بيدل عليه
 ان الحد يثبني في جزء القراءة عند ابن ابي هازم عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه
 عن ابى هريرة في قسم الصلوة وبهذا الاسناد فيه حديث التامين عنه من باب السكت
 فبني فتواه على ما روى واما فتواه بالترك من طريق ذكوان ابى صالح السمان عنه فمتلقاً
 من حديثه المرفوع في الانصاف عند ابى صالح ذكوان ايضا ودل هذا اعتبار ان حديث
 الانصاف وفتواه بالترك كلاهما محفوظان ولا بد وان قوله كما في جزء القراءة وغيره
 قلت يا باهريرة كيف اصنع اذ كنت مع الامام وهو يجهر بالقراءة قال ذلك يا فارسي قرأ
 بها في نفسك ام على اباحة عنده كما لا يجاب ويحتمل ان يريد به السرية فقط
 ذهبنا منه الى ان الامام يقرأ وهو حيث عهد له سراً **فصل** ومن الروايات
 القريبة الاسناد في المسئلة ما في كتاب القراءة ٩٩ من قوله وهذا هو المراءى عسى
 بهم من فوعا ما اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الحامى المقرئ انا احمد بن سليمان الفقيه
 نا ابراهيم بن المهدي نا ادم نا ابن ابى ذئب عن محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن
 بن ثوبان عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من صلوة يجهر فيها
 الامام بالقراءة فليس احد ان يقلعه ام ابو الحسن علي بن احمد ترجمه السجاني في
 الانساب ووصفه بالجميل من مادة الحامى واحمد بن سليمان وفي كثير من المواضع

احمد بن سليمان هو ابو بكر النجاد ترجمه في تذكرة الحفاظ ^{١٢١} وهو الراوي لكتاب الناسخ
 والمنسوخ عن ابي داود السجزي كما في ترجمة ابي داود من تهذيب التهذيب وابراهيم
 بن الهيثم البلدي صححه له الذهبي في التذكرة ^{١٦٣} وقدم البيهقي على اسناد فيه بل
 بن الهيثم وقال رواه ثقات كما في الجوهر النقي ^{٣١} وكذا الدارقطني في سننه ^{٣١} وكذا
 ذكره في اللسان في ابراهيم بن الهيثم عن الخطيب في حديثه وكذا في الآتي ^{٣١} ولا يفتقر
 اى اللسان ^{٣١} وراجع ما عند ابن كثير في تفسيره ^{٣١} - وسائر الروايات ^{٣١} من فون
 دوارون في الكتب ثم قال البيهقي في كتابه وهذا رواية منكورة لم يثبتها فيها جميع مسني
 هذه الاخبار فان صححت فالمراد بها فليس لاحد ان يجمع ^{٣١} او فليس ان يفتقر ^{٣١} السورة
 ام والتاويل ليس بامرين كما سيتضح انشاء الله تعالى في حديث محمد بن اسحق واما
 حكم الاكثار خلاف الاحتياط فان له شواهد من المراسيل فمرسل زيد بن اسلم قد مر
 واستند اليه القاضي ابو بكر بن العربي في احكام القرآن ولعل اهل المدينة في التزك في الحديث
 ولفظه في الكون ^{٣١} اقيموا الصدوق وحاذوا بالمناكب ^{٣١} انتموا فان ^{٣١} المنصت الذي لا يسمي
 كاجر المنصت الذي يسمي عبد زيد بن اسلم مرسله وعن عثمان بن عفان موقوفه
 يريد بالانصت التعرض له في الجهرية وان لم يستمع لعارض ومرسل اخر جريد ذكره
 في اللسان من ترجمة ذكرى بن يحيى لمصرى متنته مرفوعة اذا سررت بقراءة في فافرا ^{٣١} اى
 واذا جهرت فلا يقرآن معي احد واسناده مرسله بانتهاب رجاله من بين العبارة
 قال لعقيل حدثنا ذكرى بن يحيى المحلواني آة فلما بلغ هذا ابا لطاهر بن السرح اغتماظ
 واخرج كتابي بن بكر فاذا هو عن ابي ذر عن يحيى بن ابي كثير ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اوعز اذ اوعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شك المحلواني ^{٣١} والواقع انه
 ليس عن يحيى بن ابي كثير وانما هو كما في كتاب القراء ^{٣١} مشوع عن ابي ذر عن النضرى اى
 عن ابن اكيمة فهو موصول في الاصل ولفظه من الفاظه وظهر بهذا اثنا ان جملة
 فانتهى الناس في الحديث الما قول ابي هريزة وكما ثبت ان فقد ورد نصي قولي عن
 القراء في الجهرية وان حديث ابي هريزة هذا متأخر عن حديث عبادة وان

عند أبي هريرة أحاديث حديث إيجاب الفاتحة وحسن الخلق وحديث الأئمة
والنهي عن القراءة في الجهرية ثم الانتهاء عنها وكان ذكر يحيى بن أبي كثير فيه انتقال إلى
ما تحت ما انصف القارئ المصلي كما في المقاصد المحسنة من سلا عنده من طريق
الأوزاعي حديث لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن أم قال رفعه من سلا وأقر في اللسان
وكن في الميزان هذا المرسل من جهة تسكوتهما عليه واستند إليهما مرسل ذكر يابن يحيى
المصري وهو غير المحلواني بهذا المرسل أبو الظاهر أحمد بن عيسى بن السرح وبنسب يابن يحيى
من رجال تهذيب التهذيب ابن السرح أيضا في التذكرة ص ١٢٦ ثم قال في اللسان بعد
كلامه عن العقيلي جاء هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة وعمر بن
حصين والنس في هذا السند بقراءة في فقرأوا وإذا جهرت فلا يقرآن معي أحدا
كن في النسخة فطني أن العبارة هكذا عن أبي هريرة وعمر بن حصين ولا يقرآن
إذا كان في صفحتي ليس بالنس والله أعلم وليفهما كان فقد تلخص المرسل وهو
موصول ومرسل آخر في العمدة عن مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يسمعون عن القراءة في صفحتي
الأمم أم ومرسل آخر عن الزهري في نصب الراية من فصل القراءة قال سمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين كليهما إلى أن قال
ويصوت من وراء الإمام ويستمع لما جهر به الإمام لا يقرأ معه أحد والتشهد في
الصلوات حين يجلس الإمام والناس خلفه في الركعتين أه يري من حال شئ
وقد ذكرنا الفرق بين المرسل المتلقى من التوارث وبين المرسل البحر عنده
وهو الوجه في كونه حجة عند اعتناؤنا به بفناوى الصحابة ولكن قد يكون الأمر
كما قال ابن معين إنما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب إليه أم ذكره في التلخيص
فصل في هذا الحقيقة أي ترك القراءة خلف الإمام واستقامتها من البشير
إلى الملائكة فهم يفتنون بالبشر لا قرآن عند فهم فيستمعون للقراءة وإنما يلتقي
نحن وهم في موضعين أحدهما التأمين والآخر التمجيد أي ربنا الذي الحمد

اما الا قتله اء فعند مالك من الدنيا اء في السفر عن سعيد بن المسيب انه كان يقول
 من صلى بارض فلاحه صلى عن شيعته ملك وعن شماله ملك فاز اذن واقام الصلوة
 او اقام صلى وراءه من الملائكة امثال الجبال انتهى وفي شرحه وقد مر موصولا
 ورفوعا فاخرج النسائي من طريق داود بن اسبج هند عن ابي عثمان النهدي عن سلمان
 الفارسي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل في ارض في فاقام الصلوة
 صلى خلفه ملكان فاز اذن واقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفا له يكون
 ركوعه ويسجد من يسجد له ويؤمنون على دعائه ام ولعله عند النسائي في كتاب
 الملائكة له ولا يرد ما في الكنز من تصحيحه وقفه فانه مما لا يدرك بالرائي ايضا
 له يظهره جده تصحيحه وقفه ويشبه ان يكون رفوعا صريحا كما هو رفوع حكما وله يدل
 القراءة وقد ذكره في التلخيص من الاذنان وما في الدر المنثور عن مجاهد في قوله تعالى من
 النور الم نزل الله يسجد له من السموات والارض والطير صفات كل قد علم صلواته
 وتسبيحه از الصلوة للانسان والتسبيح لغيره فبني غير الملائكة وقد قال بعضهم از صلوة
 الملائكة اي اذا صلوا بانفسهم ليست مجتمعا في صلوة البشر وعند البخاري من ذكر الملائكة
 فسألت جبريل فقال هذا البيت المصطفى يصلي فيه كل يوم سبعون الف ملك آه وثاج
 تفسير قوله تعالى من الاسراء وان من شيء الا يسجد لهما تسجيلا وحكام القرآن للقاضي ابى بكر
 بن العربي ولعله على نحو ذلك اقتل اء الا نبيا عليهم السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم
 في ليلة الاسراء واما انه لا قرآن عندهم ففي شرح المحسن في ذكر شيعة مشائخنا الجلال
 السيوطي في الاتقان اثنان الصلاح قال في فتاواه قراءة القرآن كرامة اكرم الله بها
 البشر فقد ورد ان الملائكة لم يعطوا ذلك وانهم يحيطون لذلك على استماعه من
 الكائنات انتهى اء من فضل القرآن قلت وهو قوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا شهيدا
 ملائكة الليل والنهار وقوله تعالى وانا نحن الصافون وانا نحن المسبحون وقد نسب
 في القرآن العزيز نحو الا ذكار اليهم القرآن لهذا ولا يرد ما في السجاية ملكا وروى
 ابو عبيد عن ابى المنهال سيار بن سلامة ان عسقط عليه جل من المهاجرين وهو يتعبد

بالليل يقرأ بفاتحة الكتاب لا يزيد عليها ويسجد ويكبر ويركع فلما أصبح الرجل ذكر ذلك
 له فقال ليست تلك صلوة الملائكة قال لسيوطي في ذلك المنشور اى من الفاتحة فيه انه
 اذ للملائكة قراءة الفاتحة فقط وذكر ابن الصلاح آه فان عمر بن الخطاب قال ذلك لتسبيحه
 وعنه كان السؤال كالفاتحة كما فهمه ورواية عمل خرجها في الكنز ^{٣١} قال ولما
 حكم الشروع به وقد اخرجها ابن جرير في تفسيره ^{٣٢} مع ما عن عمر بن الخطاب وجوب السورة
 من الكنز ^{٣٣} والمدونة ^{٣٤} وفي الكنز ^{٣٥} عن عمر قال لا بد للرجل مسلم من ست سور
 يتعلمهن سورتين لصلى الله عليه وسلم وسورتين للمغرب وسورتين لصلى الله عليه وسلم فكانت
 وسع في التطوع خاصة فاذا اراد ان يركع عند هم القرآن فهم انما يلتقون معنا في التامين وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
 وفي التميميد وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم
 من ذنبه وسعد بالمنفعة في الموضوعين لهذا وادار بالموافقة ان الملائكة لا قرآن
 عندهم فهم انما يلتقون معنا ههنا واليه ميل لفظ القول البدليج للشيخ اوى ^{٣٦}
 والتامين على قراءة المصليين وقول ربنا ولك الحمد اه لا الموافقة في الزمان فقط
 وان هذا الاذكار من جنس قولهم وان القرآن ليس عندهم ومن القوائد الشريفة
 ههنا ما في حاشية البجيرمي على شرح المنهج للشافعية والاصول في ذلك ان ابا بكر تأخر
 ذات يوم عن صلوة العصر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فهورول ودخل المسجد
 فوجد راكعا فقال الحمد لله وركع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد سمع الله من
 حمدا جعلوها في صلواتكم برماوى وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير اى ج فانما ارتباط
 القدوة وأمر الى التامين والتحميد وفيها التقسيم بلفاتحة الامام وتأمينهم وتسميعة
 وتحميدهم وفيها الالتقاء مع الملائكة وهما على هذه الصفة من خصائص هذه
 الامامة كما في الخصائص فضعف الاجر لهذا وتامين المقتدى على قراءة الامام
 وتحميد على تسميعة جوابا وقسمها لقراءة ولا تسميعة له وقد يتخيل ان قلب الصلوة
 هو موضع التامين وهو مركز الدائرة فلان اجتمعت الروحانية فيه وانصح ان اقرب

ما يكره العبد من ربه وهو ساجد فهو من جهة ان ربه بينه وبين القبلة فيقرب اليه
حين السجدة وقد جاء في بعض المراسيل من الكثر ^{١٢} انه يسجد على قدميه وهو السر
في السجدة عند كشف الساق في الممشى وهو في الصحيح ومراجع الفتاوى للمافظ ابن تيمية ^{١٣}
وفي الاختلاف ^{١٤} انه اخرج عبد الرزاق في مصنفه وسعيد بن منصور في سننه عن
بجاءه قال قرب ما يكره العبد من ربه وهو ساجد الا تشبهون يقول واسجد واقرب
ولا اجتماع ازيد من ان تفعلوا فعلا هو واحد بالتقسيم فيما بينهم لا بان يفعل كل واحد
ما يفعله الاخر فافضل الصلوة طول لقنوت قراءة واستماع وتلك السكينة تنزل
للقرآن وفي الكثر ^{١٥} الا ياذن الله لشيء اذنه لا اذان المودنين والصلوات المحسن بالقرآن
طوبى من عقل بزيار ونحوه عند الشيخ في الاذان عنده واصله في القرآن بغيره
في الصحيح بل بعض طريقه في الفتح ^{١٦} وفي ^{١٧} **فصل** صلوة الخفية بالاستماع في
الجمهر الفصل من صلوة الشافعية ان قلنا باباحة القراءة فقد ثبت ان لمستمع القرآن
اجر من وللتالي اجر ففي الكثر ^{١٨} من استمع الى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة
ومن تلا آية من كتاب الله كانت له نور يوم القيامة حم عن ابى هريرة ام حسنة السبيط
من اخر الاعراف من الدار المنشور فلا يضرم في تحريم الاحياء من آداب تلاوة القرآن
ونظم السيوطي من يؤتي اجرة مرتين كما في شرح الموطأ ^{١٩} وجمع اتي فيما
روينا انهم يثنى لهم اجر حوكة لمحققا الى ان قال ومتبع ميتا حياء من أهله
ومستمع القرآن فيما روى الثقا - ومستمع في خطبة قدنا ومنه وهو قوله لا بزمسعود
ان احب ان اسمعه من غيري وقد رأيت في تذكرة ابن العباس لما توفي جريح ابن عباس
فيما بالصحابية يعز منه فلم يتع حتى جاء اعلي فقال ^{٢٠} خير من العباس اجر العبد
واذنه خير منك للعباس - فتعزى وفي بعض كتب لسيدان الاستماع من خصائص هذه
الامة وكان قبلهم يبايون ايمتهم وفي الدار المنشور واخرج ابوالشيخ عن ابن عمر قال كانت
بنو اسرائيل اذا قرأت ايمتهم جاوبوهم فكره ذلك لهذا الامة فقال واذا قرئ القرآن الآية
وكان في السيرة المختل وكانوا يتكلمون في الصلوة فامروا حافظوا على الصلوات والصلوات على

في الصحيح بل بعض طريقه في الفتح ^{١٦} وفي ^{١٧} **فصل** صلوة الخفية بالاستماع في

وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ووعدنا بالعصر بالاجرة ثم كان
عند مسلم ^{٢٥} ولعل القنوت اى الطاعة والخشوع من المحافظة ومن هذا الباب نظم
السيوطي وغاسل يدا بعد اكل اذ فليتأمل الناظر ازاى صلوة تنصب صلوة بني اسرائيل ^{٢٦} اعني
جماعتهم **فصل** في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تذكرون
ومعلوم ان الامم من حيث الشريعة ورعاية منصب الشارع للوجوب وان لم يكن من حيث
اللغة كذلك كما اشار اليه في جمع الجوامع ولكن لا يخفى انه لا امر بالذي اشتق منه هو
يكون جنسا تحتها واجب ومستحب كالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة و
مستحبة علم التفصيل المعروف في احكامها وقلت في الشريعة حقيقة واجبة الا ومثلها
منذية كالصلوة والصوم والزكاة والحج وكن الصلوة المفروضة حقيقة مركبة من
التحرية الى التسليم وفيها مستحبات فينبغي ان يكون الامر المشتق من مثل هذا الجنس
كذلك اذ بعد ان تكون الصلوة المستحبة عليه صلى الله عليه وسلم حيث استحبابها
العلماء غير داخل تحت قوله تعالى صلوا عليه وكن ايعلان تكون الصلوات المندوبة
او المستحبات الداخلة في الصلوات غير داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم صلوا
كما رايتهم في اهل بيته يظهر ان الامر لوجوب الجنس في الجملة وان كان يحملوا الجنس من
الوجوب ويبقى تفصيل ذلك الجنس الى الواجب المندوب مفروضا الى الشارع بعد قتال
القاضي ابو بكر بن العربي في احكام القرآن تحت قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم المسئلة
الثانية في السراج بالنفقة وفيه قولان احدهما انها صدقة الفرض قاله غيبة السلماني
وغيره الثاني انها عامة في كل صدقة فمن قال انها فرض تعلق بانها ما موردها
والامر على الوجوب وبانه فهي من الرعي وذلك مخصوص بالفرض الصحيح انها عامة
لفرض والنفل والدليل عليه نسب نزول الآية كانه في التطوع الثاني ان لفظ افعل
صالح للندب صلواته للفرض والمرعي عنه والنفل كما هو معنى عنه في الفرض الا
انه في التطوع ندب في فعل مكره في لا تفعل وفي الفرض واجب في افعل حرام في لا تفعل
وفي الفقه ^{٢٧} عن الشافعي رحمه الله الذي قاله الشافعي في الامم فرض الله الصلوة على رسوله لقوله

ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فلم
 يكن فرض الصلوة عليه شيء موضوع اولى منه فالصلوة اه والطف منه ما في قول اعد بن
 رشد من سيجو السهو قال وكذلك تجدهم قد اتفقوا ما خلا اهل الظاهر على زيارته
 السنن المتكررة بالجملة اثم مثل لو ترك النساء الوتر او ترك حتى الفجر اثم كان مفسقا انما
 فكان العبادات بحسب هذا النظر منها ما هي فرض بعينها وجنسها مثل لصلوات الخمس منها
 ما هي سنة بعينها فرض بحسبها مثل الوتر وكفى الفهي وما اشبه ذلك من السنن
 وكذلك قد تكون عند بعضهم الرغائب رغائب بعينها سنن بحسبها مثل ما حكينا
 عزما لك من ايجاب السجود اكثر من تكبيرة واحدة اعني السهو عنها ولا تكون فيما احسب
 عند هؤلاء سنة بعينها وجنسها واما اهل الظاهر فالسنن عندهم هم سنن بعينها
 لقوله صلى الله عليه وسلم انتم ابي الذي سألته عن فروض الاسلام فلم يقل ان صلوات
 تدخل الجنة ان صلواتك بعد زقالي له والله لا ازيد على هذا ولا انقص منه
 يعني الفرائض اه وقال الطيبي في باب القراءة قال صاحب الكشف في قوله تعالى واتموا
 الحج والعمرة لله الذي ذكرنا اخرج العمرة من صفة الوجوب فبقى الحج وحده فيها فما
 بمنزلة قولك صم شهر رمضان وستة من شوال في انك تامة بفرض وتطوع هذه المسئلة
 مبنية على ان مطلق الامر بالوجوب الا ما خصه الدليل اه والحاصل ان الامر بالجنس
 يوجب ايجاب ولكن التفصيل باعتبار الحال والافات ايزجعله الشرعية واجبا وان
 تجعله مستحبا اليها فمن هذه الجهة قلت ما قلت لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
 باعتبار عموم المشترك ومثله فيما يظهر قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وقوله صلى الله
 عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم فالذي ينبغي ان يكون الاستماع واجبا في
 الصلوة ان كان غير واجب غير هاهنا انه لا حاجة لنا الى البحث عن سبب نزوله اذ لو
 كان كانه من اللطيف فتكون العبارة لا لا السبب على ما عرف في محله وروح المعاني وفي
 بناء الفعل للفعل شارة الى ان هذا الامر القراءة من اتي قارئ كان اه وفي فتاوى الحفاظ
 ابراهيمية وقد استفاض عن السلف انها نزلت في القراءة في الصلوة وقال بعضهم في الخطبة

وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة
على المأموم حال الجهر به وفي موضع آخر قال أحمد إجماع الناس على أنها نزلت في الصلوة
ثم قوله تعالى واذكرك ربك ونفسك تضرعا وخيفة ودور الجهر من القول بالعذر
والإجمال لا يخرج فيه عن اللفظ وعنوانه إلى غيره فهو في الذكر الصلوة وإن كانت
ذكر قوله واذكرك ربك الظاهر المراد به ذكره في القلب ولعله لئلا يظن واذكرك اسم
ربك وقال تضرعا وخيفة ولم يقل تضرعا وخيفة فالحقيقة من عقابيه مر في القلب كما
قال إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وعند التذم من العيوب صفة جهنم
عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يخرجوا من النار من ذكر في يومنا
أو خافني في مقام هذا أحد يث حسن غريب وأسر يد بالذكر في القلب ذكره يساء فيه
في وعيدك ليوم انساك كما نسيتني والذكر في القلب على حده ما قال صلى الله عليه وسلم
لا تنس يا علام في اعلمك كلمات احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك
واذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله أم وفروا بينه وبين غيره التزموا
كما في اذكار النورى احفظ الله تجدد امامك تعرف المائدة في الرخاء بعونك في الشدة
فلا يجد نيكون في القلب ذكر الله وداعيه ورازع ينعه عن نسيانه بالغد ووالا صال
ولا تكن من الغافلين وهذا الذكر في القلب ليس ينحصر على الذكر بالاسماء والاذا ذكر
بأن يكون وسرهما هو المقصود وانما يكون من باب واذكرك ربك ثم قوله ودور الجهر
فاعلم ان الذي يظهر في القرآن ان الجهر فيه ارفع من الجهر المذموم في كتب الفقه
من الجهر بالقراءة ذكره في الكمالين وذلك ان الجهر في العرف ازيد مما يجري في المبادنة
والكلام بين الناس على الحد المعروف بينهم والجهر في الفقه اسماع غيره وهو دور الجهر بغير
القرآن كما في قوله لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم
لبعض آية ان الذين يخضون اصواتهم عند رسول الله انة ومنه في حديث امرأة عفا
القرطبي يا ابا بكر الا ترجو هذا عما تجهرون وقوله ولا تجهروا بصواتكم ولا تخافت بها وان
بين ذلك سبيلا فالسبيل بينه هو غير الجهر المعروف والفقه وغير الجهر المعروف

في القرآن والآية ولا تجهر آه تمامها في الصلوة الجهرية كالسنة وهو ما عذر مسلم
 عن ابن عباس في قوله ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها قال نزلت ورسول الله إذا قرأ
 الله عليه سلم متوارباً فكان إذا صلى باصمائه رفع صوته بالقرآن فإذا سمع ذلك
 المشركون سبوا القرآن ومن أنزلهم ومن جاء به فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم
 ولا تجهر بصلواتك فيسمع المشركون قراءتك ولا تخافت بها عن اصمائه سمعهم
 القرآن ولا تجهر لك الجهر اتبع بذلك سبيلاً يقول بين الجهر والمخافة ام وعلم
 منه ان المقصود الاستماع ولا يخفى على من الفقه السمع وهو شهيد لا يجد الاستماع من انفسها
 والاستماع واذن فقوله ودور الجهر في ثبوتها سراً بالذكر بحيث يسمع نفسه الجهر فيسمع غيره ويجوز
 عن الشد يد وهو المراد في حديث موسى اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصم
 ولا غائباً فخلصت من هذه الآية ثلاث صور كلها في الذكر لا في احوال الصلوة واحكامها
 ولهذا قال من القول في قوله ودور الجهر من القول وقوله ونفسك كقوله في الكتاب في قوله
 واذكر في الكتاب اسمعيل واذكر في الكتاب موسى واذكر في الكتاب ابراهيم اراد سبحانه وتعالى
 ان يبين حكمه الذي كثر نفسه بعد ان بين حكم الاستماع من غيره وانه في القرآن فقط -

فصل في البحث عن سياق حديث محمد بن اسحق وهو فصل المختار ونصل لفاتحة
 خلف الامام وكانك تقول هل غادر العلماء من متقدمهم ام هل عرفت ذلك
 بعد توهم - وكانك تقول - اعيانك رسم الدار لم يتكلم حتى تكلم فاسمعون وتفهيم -
 والبحث بحسنه او صحيحه من اختيار القراءة خلف الامام واعلمه من اختيار الترتيب وسياق
 نبذة منه ورأينا شرحه هو الا حوط ان صححها وان معلوماً وقرأنا ان نقول الامم الجوبة عنه
 على الاستئذان عليه كيلا يكون الكلام فيه من حيث صنعة المحدثين من بعده ان نكون كذا
 الاخذ به من حيث صنعة الفقه وهذا صنيع غيره ادلى منه وكثيرا ما يفعلونه وبعضهم
 يأخذ الخصم بالاحتياط ويحاسبه بالتقدير والتقدير فاذا جاء وقت قضائه اخذ بالسنة
 والسماحة فيما كس في الاقتضاء ويساخر في القضاء وهو ايضا سمع من المعاملة فاعلم ان
 الحديث لا يخرق عن عبادة فالذي في الصحيح عنه هو لا يقرأ بأم القرآن

بقراءة اه فلو قرأه بقراءة واحدة وصل لشافعي رحمه الله كما في معنى س لا فراح على انه
لو حلف لا يقرأ القرآن لا يحنث الا بجميعه ولو حلف لا يقرأ اقرأنا حنث ببعضه آله قال
في الجوهر اخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابو قلابة عن انس ثم قال سمعته
من انس وسمعه من ابن ابي عاصم فالتحقان محفوظان اه وهو عن رجل من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم اكثر بالنسبة الى تسمية انس فيه فالاول محفوظ لا محالة
ويحتمل ان يكون الثاني ايضا محفوظا واما في ذكر قال لبيته في رواية خالد بن
هم المخرقة وهكذا قال غيره اه ومما ايت به خالية من الاصل في كل طرقها من السنة
وجزء القراءة وكتابتها والكنز والمصنف والنزاهة احد من المبيها وفيه من
ابو قلابة عند ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصح من احدكم
خلف اما مكم قال بعض نعم وقال بعض لا فقال ان كنتم لا تبد فاعلين فليقرأ احدكم
فاتحة الكتاب في نفسه اه ومن قال لا فله يا مكر بالعادة ثم صرح بقوله ان كنتم لا
فاعلين اه ثم قال فليقرأ احدكم آه بلفظ احدكم لا غير استغراق وهذا اللفظ احق
ان يكون محفوظا بالنسبة الى لفظ وليقرأ احدكم آه فانه الصواب بالسؤال عن
وجود القراءة واحتملها بخلاف الثاني ثم قولهم ان الفعل لم يكن لعلم فكننا انفع
وهو معنى قولهم ان الفعل وهذا المرسل وصله ابو قلابة بعد حين سأل له خالد بن
كما في كتاب القراءة اه قال اسمعيل بن خالد الخن اعلمت لا بقرابة من حديث
هذا قال محمد بن ابي عاصم آه فانصل المرسل وعلم من جهة وانما لم يذكر ان
السؤال لما كان الفرق بين الطريقتين فاني لم اسر في الفاظه من ابني عاصم لفظا الا
وانما عند الاستثناء ولا ذكر انه صلى الله عليه وسلم قاله بعد ما صلى وانما الاصل
في طريق ابو عرابي قلابة عن انس قبل فجزء القراءة من باب وجوب القراءة للاه
والما امرم وادنى ما يجزى من القراءة من طريق محمد بن ابي اسحق لنفسه في لفظ عن عباد
قال صلى الله عليه وسلم صلوة جهر فيها فقر ارجل خلفه فقال لا يقرأ احدكم
والامام يقرأ الا بام القرآن آه بافراد قوله رجل وقولهم اي والله عند الله في

في قوله لا يقرأ القرآن لا يحنث الا بجميعه ولو حلف لا يقرأ اقرأنا حنث ببعضه آله قال في الجوهر اخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابو قلابة عن انس ثم قال سمعته من انس وسمعه من ابن ابي عاصم فالتحقان محفوظان اه وهو عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اكثر بالنسبة الى تسمية انس فيه فالاول محفوظ لا محالة ويحتمل ان يكون الثاني ايضا محفوظا واما في ذكر قال لبيته في رواية خالد بن هم المخرقة وهكذا قال غيره اه ومما ايت به خالية من الاصل في كل طرقها من السنة وجزء القراءة وكتابتها والكنز والمصنف والنزاهة احد من المبيها وفيه من ابو قلابة عند ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصح من احدكم خلف اما مكم قال بعض نعم وقال بعض لا فقال ان كنتم لا تبد فاعلين فليقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه اه ومن قال لا فله يا مكر بالعادة ثم صرح بقوله ان كنتم لا فاعلين اه ثم قال فليقرأ احدكم آه بلفظ احدكم لا غير استغراق وهذا اللفظ احق ان يكون محفوظا بالنسبة الى لفظ وليقرأ احدكم آه فانه الصواب بالسؤال عن وجود القراءة واحتملها بخلاف الثاني ثم قولهم ان الفعل لم يكن لعلم فكننا انفع وهو معنى قولهم ان الفعل وهذا المرسل وصله ابو قلابة بعد حين سأل له خالد بن كما في كتاب القراءة اه قال اسمعيل بن خالد الخن اعلمت لا بقرابة من حديث هذا قال محمد بن ابي عاصم آه فانصل المرسل وعلم من جهة وانما لم يذكر ان السؤال لما كان الفرق بين الطريقتين فاني لم اسر في الفاظه من ابني عاصم لفظا الا وانما عند الاستثناء ولا ذكر انه صلى الله عليه وسلم قاله بعد ما صلى وانما الاصل في طريق ابو عرابي قلابة عن انس قبل فجزء القراءة من باب وجوب القراءة للاه والما امرم وادنى ما يجزى من القراءة من طريق محمد بن ابي اسحق لنفسه في لفظ عن عباد قال صلى الله عليه وسلم صلوة جهر فيها فقر ارجل خلفه فقال لا يقرأ احدكم والامام يقرأ الا بام القرآن آه بافراد قوله رجل وقولهم اي والله عند الله في

م قال هذا اللفظ انما يكون اما يكون احدا منهم او اقله او اما لا يكونه يتعلق بحكم تارة ولا يتعلق اخرى قد وقد كما في قوله ليس له احدكم نشاط آه فانما في قوله لا يقرأ اقرأنا حنث ببعضه آله قال في الجوهر اخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابو قلابة عن انس ثم قال سمعته من انس وسمعه من ابن ابي عاصم فالتحقان محفوظان اه وهو عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اكثر بالنسبة الى تسمية انس فيه فالاول محفوظ لا محالة ويحتمل ان يكون الثاني ايضا محفوظا واما في ذكر قال لبيته في رواية خالد بن هم المخرقة وهكذا قال غيره اه ومما ايت به خالية من الاصل في كل طرقها من السنة وجزء القراءة وكتابتها والكنز والمصنف والنزاهة احد من المبيها وفيه من ابو قلابة عند ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصح من احدكم خلف اما مكم قال بعض نعم وقال بعض لا فقال ان كنتم لا تبد فاعلين فليقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه اه ومن قال لا فله يا مكر بالعادة ثم صرح بقوله ان كنتم لا فاعلين اه ثم قال فليقرأ احدكم آه بلفظ احدكم لا غير استغراق وهذا اللفظ احق ان يكون محفوظا بالنسبة الى لفظ وليقرأ احدكم آه فانه الصواب بالسؤال عن وجود القراءة واحتملها بخلاف الثاني ثم قولهم ان الفعل لم يكن لعلم فكننا انفع وهو معنى قولهم ان الفعل وهذا المرسل وصله ابو قلابة بعد حين سأل له خالد بن كما في كتاب القراءة اه قال اسمعيل بن خالد الخن اعلمت لا بقرابة من حديث هذا قال محمد بن ابي عاصم آه فانصل المرسل وعلم من جهة وانما لم يذكر ان السؤال لما كان الفرق بين الطريقتين فاني لم اسر في الفاظه من ابني عاصم لفظا الا وانما عند الاستثناء ولا ذكر انه صلى الله عليه وسلم قاله بعد ما صلى وانما الاصل في طريق ابو عرابي قلابة عن انس قبل فجزء القراءة من باب وجوب القراءة للاه والما امرم وادنى ما يجزى من القراءة من طريق محمد بن ابي اسحق لنفسه في لفظ عن عباد قال صلى الله عليه وسلم صلوة جهر فيها فقر ارجل خلفه فقال لا يقرأ احدكم والامام يقرأ الا بام القرآن آه بافراد قوله رجل وقولهم اي والله عند الله في

ابن السنيق رحمه الله ظهوره من خلاف ما كانوا يتوقعون وقولهم قلنا نعم هذا يا رسول الله
 كما عند ابي داود اعتدوا منهم وسيجي عن المثل السائر واما ما يمثله به النخاعة في قول
 القائل والله لا قورن فانه مثال نحوي يضرب للجواز والا فاذ قال القائل والله لا قورن
 والكد كان ذلك لغوا كانه ليس في قيامه من الامر العزيز ولا من الامر العسير ما يجتنى
 معه التاكيد آه وفي المسند مخرج من طريق محمد بن ابي عاتشة عن رجل من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اتقأرون واكمام يقرأ او قال تقأرون خلف الامام واكمام
 يقرأ قالوا انهم قال فلا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه قال خالد و
 بعد شي بعد ولم يقل ان شاء فقلت لا في قلوبة ان شاء قال لا اذكر اه وهو يدل
 على انه كان حديثه به اول مرة ومن الفاظه اي من طريق خالد الخلاء ان كنتم
 لا تجد فاعلين آه كما قد مر على انه محفوظ كما قال غيره واحد منهم وكذا ما في كتاب
 القراءة ٣٥٢ عن ابن علية عنه وقد قال احمد بن حنبل كما في مقدمة الفقه ٣٦١ اذا كان
 في الحديث قصة دل على ان مراد به حفظه والله اعلم اه بل يدل ما في كتاب
 القراءة هناك ان حديث القلبية عن انس ايضا محفوظ وفي المسند عن ابن السنيق
 نفسه ٣٦٣ عليكم ان لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة الا بها اه وهو على
 وزان قوله في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا اذ اكم فانه هو القدر قال محمد وقوله (عليكم
 اقرب الى النفي اه عند مسلم وعند قال ابن عيون فحدثت به الحسن فقال والله
 لكأن هذا امر جرم فجعل فعلها لا حرج فيه وذلك ان الحاصل بعد التقاض لنفي الثاني
 بالاعلى طبق اللفاظ الاخر هو هذا فانه ليس فيها النفي الاول واذا كان السؤال
 عن اصل القراءة ووجودها فهل هذا هو شأن الواجب اذ لا يربط هذا بوجوبها
 قبل او وجوبها حين فرغ من هذا الكلام كذا وتلك اسودير كجها الخيال وتكون من باب
 قوله **و** لا تمت تفرى ما خلقت ولبع... من الناس يخلق ثم لا يفري - ثم اذا كان
 غير عالم بقاءتهم وهم غير عالمين بوجوب الفاتحة رأسا وقارئون بغيرها على
 ما عند ابي داود عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر فجاء

رجل فقل خلفه بسبح اسم ربك الا على فلما فرغ قال ايكم قل قالوا رجل قل وقد
عرفت ان بعضكم خالفه بالاسم فقل هذا الرجل اول ما جاء افتتح بسبح اسم ربك الا على
واي شيء اسهبنا الى ذلك اسبقا قد حتى تركبه فاديل على ان القصص وقوله الا يا
القرآن لا افراد وليس للقلب والتعبين وقد قالوا في الكلمات لا بالبقاء ان قولنا
لا اله الا الله افراد في مقابلة المشرك وتلي في مقابلة الجاحل وتعين في مقابلة
المتشرك وقالوا القصص الاضمار في ينقسم باعتبار حال مخاطب الى ثلاثة اقسام قصص
افراد اذا اعتقد مخاطب لشركه وقصص قلب اذا اعتقد للعكس وقصص تعيين اذا
اعتقد واحدا غير معين فالاستثناء في حديث عبادة الابام القرآن والا ممر
في حديث الش فلا تفعلوا وليقل احدكم بفاتحة الكتاب ونفسه كما يكون الا انما
تجاء كبر علماء في الا ممر بعد الحفظ ان كان كلامهم في شيء واحد وهما
شيدان كيف وهو ممول مبتدئ بتشريح الفاتحة للفتن وكان خالي الذهن عنده
تشر قال في السمع الى لعلمك تقرأ في خلف اما اسمك بدل قوله خالف قد لي على انه ليس من نصب
الا تمام فيه ثم اباحها على سبب حادث اذ ذلك الابتداء فهو اذن اباحة من جهة دلالة
لا بالرضاء الا حصل ثم على تلك الاحقة بوصف كائن والفاتحة في نفسها اي وبغيرها
فجنس المملوكة على شأن الاستدلال بوصف مغاير على شاكلة ما نقول اقر على
فلان الحديث فانه يد رس التفسير سبل اذ دخل منه ونظير ما ذكرنا من الاباحة لا الشفاء
ما عند السجاء في ع الى غير ذلك قال تبارك وتعالى في سورة النمل يا ايها الذين آمنوا
من بعض النعم ومنها طوبى الا تبيل فعملوا في من بعض النعم ولا تصبوا في من بعض النعم وقول
وقع في بعض الا انما بلطف الا مبردا عن بل سوا من احد فادهم لا بقاء وايضا هذا
الا ممر اذ باللفظ الى قيل في نفسه والتقدير لا ينطق عنه من اعتمر القرآن كما كان في
الاحتجاج الى تعميده والنطق بعد شيئا انما هو بالسؤال عن اصل القراءة والعبارة للنطق
كالتأثير والاباحة مقولة لهم انهم انما انما استشهدا بما تقررون من سبل الا كصلة الله فيكون
عند الشفاء وهو قوله فان لا مملوكة ام والى انما انما انما لو كان هناك كجمهم كان سبب ذلك

لا انه هو مورد الكفار واما ما عند الدارقطني ^{١٣} عن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لقوم كانوا يقرأون القرآن ويجهلون به خلطتم على القرآن آه
 ومثله في كتاب القراءة وجزئها فهل فيه شيء ازيد على انه كان سببا لعلم به
 وسبب الاطلاع وبعده لم يقيع السؤال عن اصل القراءة ووجودها اذ لا ينسحب
 فقال خلطتم على القرآن وكأنه واقعة اخرى لم يقيع السؤال فيها عن وجود القراءة
 ولو كانت هذه الواقعة ايضا فإين الوجوب فيها وإين هذا الجهر فعند ابن جرير
 من طريق السنن الكبير عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة فيتكلم ويسأ الرجل
 صاحبه ويخبره ويردون عليه اذا سلم حتى اتيت انا فسلت على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلم يرد على آه كذا في نسخة الدر المنثور من قوله تعالى وقوم الله قانتين
 يسأ من المسألة والنهي عن الجهر شيء اخريل كالمسبب فيه انه الجهر وينكر عليه
 كحديث ابن سعيد عند ابن جرير وغيره قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال لا ان كل مناج رب فلا يؤذ
 بعضهم بعضا ولا يرفع بوضيعة بعض في القراءة او قال في الصلوة اه وقد مر من
 حديث ابي حنيفة وعن ابن عمر في شرح المنتقى ^{١٤} وفيه من حديث ابي هريرة عن
 احمد والبخاري عن عبد الله بن حذافة قال قام يصلي فجهر بصلوته فقال لبي صلى الله
 عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني واسمع ربك قال العراقي واسناده صحيح اه وهو
 عند ابن نصر والبيهقي ايضا واين النص الصحيح واذا قرأ فانصتوا من هذا وابن
 هذا من حديث ابن ابي عمير عن ابي الدرداء والخير في الاستماع للخطبة ولا نصبت
 لها عند ابن ماجه قال في الكنز ^{١٥} وهو صحيح ومعلوم ان الكثرة باب احل هذا
 مع ان لفظه عند الكثرة كما في التمر أو من خلف النبي صلى الله عليه وسلم بدون
 ذكر الجهر وفي الكنز ^{١٦} فاستنكر القوم رفع صوتهم اي حين دخل رجل في الصف فقال
 الله اكبر كبر آه فلم يكونوا يرفعون الصوت واما في حديث عبادة والنس في
 من الصلوة والوجه في السؤال عن اصلها فهل قال فيها العلم بجهرون خلف امامكم

او قال حين الارشاد لا تجهر ا على الامام انما و من الانكار فيها على المنازعة وليس
 مساوقا للجهر ويبقى البحث في انه كره المنازعة لعينها كما فهمه بعض الصنفين او القراء
 لمظنتها كما فهمه بعض اخرين كابن مسعود وغيره وبينهما فرق كما ينبغي فابداً تأويل
 الجمهور وما فوق الفاتحة كما اثر له في طرق حديث سبادة ولا باقى الاحاديث انما
 هو عهد ذهني لهم في وجوب الفاتحة على المقتدى قبل ان يثبت لا اثر له في الخارج
 وانما كان انكاره على القراءة لوجه سبب الاطلاع عليها وجبئئذ لا تضرب عبارة
 التمهيد ومعنى قوله خارجيتها اي نازعتها والمخالفة هنا عندنا هم كالمنازعة فيحدث
 عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابي هريرة ولا تكون المنازعة الا فيما جهر فيه
 المأموم وراء الامام ويدل على ذلك قول بهريرة وهو سر والخش في ذلك اقراء
 بها نفسك يا فارسي قاله في حديث العلامة قال ابو عمير في هذا الحديث دليل
 على كراهة ذلك لانه لو كرهه لنهي عنه وانما كره رفع صوت الرجل بسبح اسم ربك
 الا على في صلوة سنتها الاسرار بالقلعة اه فان الجهر سبب الاطلاع والمثير للسوال
 والبحث في محط الاستنكار ومورد باق بعد كما ذكر علماء الاصول ان المنصرص قد
 يقع فيه تنقيح المناط كحديث الكفارة بالوقاع في الصوم هل التكفير لمكان الوقاع او
 لمكان التقطير وقد ذهب بعض المتقدمين الى المنازعة لتفسير قراءتهم معه قال ابن
 في شرح الموطأ ومعنى ذلك في الحديث اي حديث ابن ابي عمير ما الذي يظهر من ابا حنيفة
 لكم القراءة معي في الصلوة فتنازعوا في القراءة فيها ومعنى منازعتم له لا يفرد
 بالقراءة ويقراءون معه فيكون ذلك منازعتم له في القراءة وروى نحوه عن عيسى بن
 دينار آه وهو الذي قرره ابن عبد البر فقال في الاستدراك رفته هذا الحديث الذي
 من اجله جئ به هو ترك القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة
 فلا يجوز ان يقرأ معه اذا جهر بام القرآن ولا غيرها على ظاهر هذا الحديث وعنده
 ثمة العبارة عند العلماء للنطق لا للسبب فكيف بالمثير قال القاضي ابو بكر بن العربي
 في احكام القرآن ٦٩ والحكم يتقرر بتقرر العلة اذا اوجبته خاصة فاذا اثار العلة

نظراً لتعلق الحكم بالنطق وسقط اعتبار الجملة أم قال في الكلام ٢٢ ولا تصنع أكسباً
شيئاً إنما تصنعه الألفاظ لأن السبب قد يكون ويحذف الكلمة على غير السبب ولا يكون
مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنع به بالبعد
ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم إذا قيل أحسن قوله فشرح المنهاج أكسباً صولاً فإذا أضح
حال المثل له وهو قوله أكسبوا أكساباً القرآن أنه لا حاجة ولا يد فلنعمل على
حال المثل به وهو قوله فانه لا صلة لم يبق لها ولما ثبت أن المثل له لا حاجة
تطعاً فليوجه المثل به على وجه لا يمتنعها ولا يد وأنا إذا ذكرنا بالمرأيات الصريحة
عن عبادة وغيره أن أكسباً لا حاجة فليس إذن من أكسباً نصراً أن شخص يتوجه به
بل يلزم كل من وفق للصواب حيث أصاب ولا يصح أن يهدل ما اتفقت عليه كاشفاً
وهو السؤال عن وجود القراءة وأصلها بما وقع في لفظ ابن السكيت من أكسباً كلاً
وقد اشتهر ما من قبل أنهما وصفان وصف كونهم مختلفا أكساباً لم يفهم من تلك
الحيثية أن لهم صلة صلة على طريق التثنية بل نسب الصار إلى أكساباً وإنها
فعله والمقتد وزلوقها ودخلوا عليه فهو حال وقوله فانه لا صلة لم يبق لها
وصف آخر وهو حال آخر وصف بهذا الاعتبار أنه صارت منسوبة إليه وهو من فعله
وهو حال غير المقتدى ولا أنكر المقتدى قد يقال له أنه صلي بن ذكر كونه
خلف أكساباً لكن هذا في مقام لا تكون لهم حاجة إلى ذكره فيحملون له صارت
من حيث السحاب الحكم عليه إنما ريد أنه قد يراعى الفرق وأنه روى ههنا ولهذا
غايير في العبارة والعنوان ولم يقل فانه لا يد منها ولا فانه لا يد من فعلها وهذا
كان يليق بقوله أكسبوا أكساباً القرآن وانتقل من صيغة الخطاب وهو قوله أكسبوا
أكسباً إلى صيغة الغيبة وهو قوله فانه لا صلة لم يبق لها ولم يقل فانه لا صلة
لكم بغيرها ومن صيغة الجمع إلى الواحد البدي قال في المثال لسائر والذي عندي
في ذلك أن أكسباً من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون أكسباً
اقتضاه وتلك الفائدة امرأه الانتقال من أسلوب إلى أسلوب أكسباً قال وأما التبع

من الخطاب الى الغيبة فقولوا نعم هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك
 وعبر بين يمينهم امة فانه انما شتر الكلام ههنا من الخطاب الى الغيبة لفائدة وعوانه ذكر
 لغیرهم حالهم ليجنبهم منها كما يخبر لهم وليستدعي منهم امة في كرا عليهم ولوقا
 حتى اذا كنتم في الفلك وعبر بين يمين بكم ام وساق الخطاب بهم الى اخر الآية لاذبح تلك
 الفائدة التي اتبعتها خطاب الغيبة فليس ذلك بخلاف عن لفظة الكلام والوجه
 فيه ان المصلي في الجماعة لا تنسب اليه الصلوة على طريقة الكل اذ مرادي ببل
 اقول ولا على طريقة الكل الميموني بد ومن مقاسمة على سد ما يقال حملوا انفسه كما
 رثي شارب من اهل مكة الوزير جمال الدين وكان محسنا اليهم سرى لفته فوق
 الرقاب وطالما سرى جوهرة فوق الركاب وناثله في مر على الوادي فتنته من الهوى
 عليه وبالنسبة فتنتى ارامله - بل ان كان قد عوة وتذكر من امام وسبع
 وطاعة من المأموم مقاسمة فيما بينهما وعلى طريقة المطوعة المعرفة في القصر
 من فعل يدل على قبول المفعول به اثر الفاعل فخرج كند فتخرج فتقسم الشكر في
 في القربة تدكير او اسماعا وانصاتها واستماعا وفي الافعال افعال وطاعة فعلى نحو هذا
 الربط ربط القوم مع الامام فقولوا كما مملوكة لمن لم يقرأ بها حال الصلوة في نفسها
 استدلال به على حكم حال الاقتداء وحال المصلي في نفسه استدلال به على حكم حاله
 مع غيره استدلال به على حال الشيء ونفسه على حكمه مع غيره وهو طريقة صغرى فله وهم
 في حال الاقتداء يصلحون للخطاب باعتقاد وجوبها في جنس تصديق والوجوب في حال
 وعمل لا يستلزم الوجوب في حال وعمل آخر انما يشترك معه في ابا حجة فاذا قولوا
 لعلمكم تقرأون خلف امامكم قالوا نعم قال فلا تفعلوا الا بما امر الله ان سياتي خراج فخرج
 ما عند الترمذي وغيره عن ابن عباس قال قال قول الجرح القوم لما قام عبد الله يدبيرة
 كادوا يكون عليه ليل قال لا اراؤكم يصلي واصحاب يصلون يصلون ويسجدون ويسجدون
 بسجدة قال تعجبوا من طاعة اصحابه له قالوا القوم لما قام عبد الله يدبيرة كادوا
 يكونون عليه ليل اذ وقوله فانه لا مملوكة لمن لم يقرأ بها سياق خرج فخرج قولهم كل

رجل وضيعته على الحرم الا فرادى للمخاطبات يستعمل ما هو واجب الاصل على حله
 الاباحة في القتل وهذا احكامى حقه وليس له ان يوجب ما لم يوجب الشارع وهو
 له يوجب وانما يستعمله في الاباحة فهم فهموا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي اجبة
 على المقتدى ونحن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي مباحة له وهم فهموا انها
 واجبة في حال القتل ونحن انها بحيث تكون واجبة في غير حال القتل فتفصل
 في حاله فهم لم يعنوا قولنا بحيث ونحن عنينا واستدلال بتغير بعناية هذا اللفظ
 اى بحيث كيف يتعين ويتيقن به ولعل ضمير الشأن في قوله فانه لا صلوة ليقى
 بعناية المحيثة فان الشأن ايضا محيثة ولذا لا يثنى ولا يجمع ضمير الشأن عند النحاة
 وقد قال عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك
 كما في المطول وهو فيما خفي وجوده ولا يكون خفيا لاعتبار انه استدلال بباب على
 باب ولفظه اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون
 للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به وهذا في موضع الجواب وقد تكون التصحيح
 الكلام السابق ولا اعتناء بشأن الحكم ولكن مع غرابية استدلاله في المثال السابق من
 النوع الحادى عشر من المقالة الثانية وكل ما يجي من هذا الباب فانه واقع هذا النوع
 واذا استعمل عبثا لغير فائدة تقتضيه فانه لا يكون استعماله الا من جاهل بالاسرار
 المعنوية واما ما يمثل به النعانة في قول القائل والله لا قوم فانه مثال نحوى لغير
 الجواز واذا قال القائل والله لا قوم واكد كان ذلك لغوا عنه ليس في قيامه
 من الامر لعزيز ولا من الامر لغيره ما يحتاج معه الى التاكيد بل لو قال لا قوم
 اليك حمد الله كان ذلك واقعا في موقعه فافهم هذا وقس عليه ام وصرح بنحوه في
 درر مثل الامعجاز في موضع جواب السائل ايضا ثم ان العلة في الاصل لا باحتها ومنع غيرها
 من السور هو الخصوصية التي جعلت الفاتحة واجبة لعينها بخلاف سائر السور فانه اذا
 بدلا فهي التي صيرتها مباحة للمقتدى وهو ما في سنن الدارقطني والمستدرک وكتاب
 القراءة من طريق محمد بن الربيع عن عبادة ايضا من فروع ام القرآن عوض من غيرها وليس

غيرها منها بعوضاً قال البيهقي عن الحاكم رواية كلهم ثقافت ورضاه في هامش الجامع الصغير بالحن جعله في السيرة الحلبية زيد الوحي على شرط الشافعيين فهي الخصومة وقد ظهرت عندنا في آخرين وإما الأوليان فقد مرنا فيهما نقل بقائمة الكتاب وما تيسر ويمكن أن تكون عوضاً من غيرهما من حيث ما تضمنته من المعاني ^{التي} لا يمكن حجبها عن عدم وجوب السورة ولكن كثر في علل الشروع ذكر ذي الوصف وما اشتمل عليه بدل الوصف كقوله المخطئة بالخطئة آه ولم يذكر الوصف وهو القدر والجنس مثلاً بل ذكره على الوصف بدله وهو كثير في خطاب الشروع في العلل والآصوليون لا يعرضون العلة إلا بالوصف ويكون وصف المكلف تارة كالسفر ^{أو} إقامة ووصف ما يقع عليه الفعل تارة كإصابة اليد فينقو العلل أوصافاً والشائع يخاطب بنحو يسمي المسافر ثلاثة أيام ولياليها فتأمل وصف المكلف بخوفاً من أحدرك مملوكة وهو عاقل بالغ مطبق غير حائض وجب أن يصلح ^{وصف} ومن شهدا لشهر وهو عاقل بالغ مطبق غير مسافر ولا يرضى ولا حائض وجب أن يصومه ومن ملك نصيباً وحال عليه الحول وليس عليه دين يخطب بالانصباب أو ينقصه وجب أن يزكاه ومن كان مسافراً جاز له الفطر ولا فطار ومثال وصف ما يقع عليه الفعل يحرم شره ^{بشره} يحرم أكل الخنزير ويحرم أكل كل ذي ناب من السباع ويحرم من زناح الأسمات ومثال وصف المكلف وما يقع عليه الفعل جميعاً يحرم على الرجال لبس الذهب والخمر ^{ويحرم} على النساء وهذا إذا كان في المصنف هذا إذا خرجنا من حال المعلل له إلى حال المعلل به ههنا وان عدنا من حال المعلل به وهو قوله فانه لا مملوكة لمن لم يقرأ بها على حال المعلل له فلا شك أن قوله فانه لا مملوكة لمن لم يقرأ بها متبادل لغير المقتضى بينهما وجب به ههنا ذلك وقد اقربنا ذلك البيهقي في كتابه ^{من} من حديث جابر هناك أو هو لمن كانت الصلوة فعلاً له وهو غير المقتضى وهو ما مور بالفاصلة وما تيسر براء ذكر ههنا أو لم يذكر وسواء كان لفظ الصحيح لا مملوكة لمن لم يقرأ بأم القرآن مع زيادة الآخرين فصاعداً على مقتضى ما مر من حديث محمد بن إسحق كما ذكره في الفقه الأوليكن فانه قد أشار إلى المنبأة ههنا حيث قال فانه لا مملوكة لمن لم يقرأ بها أي لم يقرأ

بها في جملة القراءة ولم يقل من لم يقل هذا نفى الصلوة عن لم يقل بها اي فصاعدا
 حين كانت الصلوة فلا كان يستلزم ان يتجسس من هو خلفه كما هو وانما يصح باختيارها
 له لا بل اباحة سريرة كان ليس هناك اذن الاستثناء من الخشوع لا نفى للصلوة
 بانتفاءها عن المقتضى على هذا التقدير وانما هناك نفى الصلوة عن ليعمل الصلوة ولا
 يتناول هذا بعنوان المقتضى وفيه الاستدكار بالسؤال فيمن الوجوب وقد التمسابقا
 على ان قوله لا صلوة من لم يقل بام القرآن فصاعدا دل على وجوب الفاتحة عينها
 وبعض الصلوة وعلى وجوب السورة بدلا ايضا في بعضها وان هذا انما يتوخى على
 الجاهل الصلوة من اكل ولين وغيرهما لا على الاثنى عشر من المقتضى في غيره اذ لا دليل
 عليه وان ليس معنى تقطع اليد في سراج دينار فصاعدا انها تقطع في رجليه فقط او فيه
 مع شيء يجعل المربع هو الصلوة المدايل معناه تقطع في هذا وفي هذا وقت شاع
 في كلامه الخفاة فيقولهم تميزت عند النسبة الفاتحة الثانية في سورة خاتمة فصاعدا
 ونحو قولهم اذا وقعت الواو طرأ الباء فصاعدا بعد فتح قلبت ياء كاعطيت ومنذ
 الطحاوي والقراءة في الظهور والعصر واليه في كتاب القراءة عن يزيد الفقير عن جابر
 بن عبد الله سمعته يقول يقول في الركعتين اكلين في فاتحة الكتاب وسورة وفي آخر
 في فاتحة الكتاب قال وكنا نتحدث انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك
 او فما اكثر من ذلك وهو كالصريح في التوزيع على الركعات وقد ذكر في المعنى عن
 بعض البغلي ديني وكذا عن القراء في روح المعاني كون الفاء يتضمن معنى الى وقوله تعالى
 من لا يملكها ونسبة فواو فيها وهو في جميع يعني عما ذكر في الكشاف من تقرير فكيف
 بما فرقه رعاية كالأولية المسك فيه وكذا ذكره الرضي عن الزياتي في تحصيلهما كانهما
 بل في شرح القاموس عن السهيلي ان الفاء اشد في اتصال الواو في نحو قولهم مطرنا
 بليل ملكة فالمل ينسب ولو قال بالواو لكانت الراء على اتصال المطر من ثمنا الى هناك
 وان كان في جميع جابر وكنا نتحدث انه لا صلوة الا بقرعة فاتحة الكتاب فما فوق
 ذلك او فما اكثر من ذلك انه في جميع في سورة امر ان يخرج فينادي انه لا صلوة

الا بقراءة فاتحة الكتاب فان زاد الى اعتبار التوزيع والتوزيع في الاثر ياد بل يكون الحكم
 ضاربة وانما قرينة سيبرية في قوله اخذتم بل منهم فصاعدا لخصوص مثاله من جهة مادة
 الصعود فانه الترتي شيئا فشيئا ومن جهة انه فمثاله حال لا يفتنم كالماضي ومن جهة
 ان اخذتم ماض فلو كان فصاعدا لغير التوزيع لما افاد وكان اخبارا ثمن فجعلوا
 لا يقيد بخلاف حد يش عبادته فانه حكم في المستفيل ولما اخذت سيبرية التوزيع
 لم يكن له بدل من ان يوزعه على اجزاء المبيع فكان التوزيع في المبيع من تلقاء فصاعدا
 واما بحث عبادته فيكتفي فيه بالتوزيع فقد رال زيادة من السورة باختيار المصلحة
 التي قد رشاء على التارات فتم فيه التوزيع من هذه الجهة ان لم تعتبر من جهة
 الركعات ولا الصلوات ثم اذا النسيب النفي عليه تنفي كله وعاد الى الخلو عن القرأة
 رأسا وسيبرية يكثر في كتاب رعاية امثلته وخصه وصمها فيظنه الناظر بطرد او لا يكون
 الا كلاما في خصوص اتمام وينبغي ان يراجع ما ذكره في الفاء قال والفاء وهي تضم
 الشيء الى الشيء كما فعلت الواو غير انها تجعل ذلك متساويا بعضه في اثر بعض ذلك
 قولك مرت بزيد فمرفحا الى وسقط المطر بمكان كذا انه كان كذا او انما يقر احد هما
 بجلا لا خرافة نقله في النسخة لما كان استكرا على جنس اخر كان ماله الا لما في مخالفة
 الجنس وهو انها يشبث الاباحه لا غير ونظيره في الحد بين ما حد بين الجنينية قالت
 ان ابي نذرت ان تخرج حتى ماتت افاجع عنها قال نعم حج عنها الرايت لو كان على اصحاب
 دين اكننت قاضيتها اقضوا الله قال الله احق بالوفاء افعله المالكية تبوعا وغيا في امهم
 منه وكاعتبار الجنس في الجنس في مسالك العلالة واعتبارها عند الامويين وتأثير الجنين
 فلا باحة من تأثير جنس في جنس في العلالة قد تكون حكما شرعيا ونفسها ومن الجنس في
 الجنس عند مسلم عن ابو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم البقرة
 فنجوا عن الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامر
 بالسجود فابيت في النار ومنه عند السجدة السهو وانما تنعيم الشيطان ان ابي لهذا لا كذا
 خاسئا فقط ومنه عو ظر المنافع طبقا واحدا عند كشف الساق في الجنس ومنه فيهم

اثر السجود على التذكار وقد قال عبد القاهر زكوة ان في هذه المقامات لتصحح الكلام
 السابق والاستدلال عليه وبيان وجه الفائدة فيه كما في المطول لا يقال ان صدر
 الحديث يقع تخصيصا لعموم فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي فصاعدا لا نقول ليس
 كلاما في الاستثناء وانما هو في الاستدلال ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي
 فصاعدا لا المقتضى فانه يقتصر على الفاتحة وانما قال الايام القران فانه لا صلوة
 لمن لم يقل بها اي فصاعدا فلا يجوز عند التخصيص والاستدلال فالصلوة السميحة
 على كل صلوة صلوة ومن لم يقل بها على كل من فصل ثلاث الصلوات لا كل شخص مني
 عليها ودخل على صلوة الاحكام فلا يتناول هذا الاستدلال بهذا السياق ولهذا
 النظر المقتضى رأسا فلا يحتاج الى تخصيصه وانما المراد عدم صلوة عن
 الفاتحة فصاعدا وهو المراد بلفظ لا صلوة الا بقراءة الكتاب بمحمد في قوله تعالى
 ابوهريرة وجابر ويقرّب منه حديث ابو سعيد كيف ووافقه حديث محمد بن اسحق في
 الجهرية وبالمدينة وقد كان نزول قبل ذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا لعلكم ترحمون بركة وكان علم ان لا قراءة على المقتضى في الجهرية اصل وان
 عليه الاستماع والا فصوات فلا يستقيم ارادته بقوله صلى الله عليه وسلم فانه لا صلوة
 لمن لم يقل بها الا باعتبار حكم الاباحة وبيان وجه الاختصاص عليها بشأنها لغير المقتضى
 وايضا قد دللنا سابقا انه لا بد في قوله فانه لا صلوة لمن لم يقل بها من عناية قوله
 فصاعد انقل ومضى اذ لم تنف الشريعة الصلوة الا بانقضاءها رأسا لانقضاء الفاتحة
 فقط وانما جعلتها بانقضاءها خلا جافيعود حيث قلنا فانه لا صلوة آية الى قولنا فان
 لا صلوة لمن خلعت صلواته عن الفاتحة عينا والسورة بكل كليها وهذا لا يستقيم الا
 باعتبار جنس الصلوة او لغير المقتضى فيفيد من خارج هذا السياق الاباحة بدون
 مقدمته انه لو لم يخل على جنس الصلوة تناقض اول الكلام واخره فان التقدير هكذا
 لا تنقض الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي فصاعدا وهو نهى عن غير الفاتحة
 او لا يجاب له اخر او هو تناقض ما ذكره والمغنى انه يقال قراءات بالسورة على هذا

ولا يقال قرأت بكتابتك لغوات معنى التبرك فيه وفي الفصل وقوله ^{هـ} تلك الحائز
 كرات اختم ^{هـ} سود المحاجر لا يقلل بالسرور من تضمين معنى التبرك والزيادة
 فلا يبين بما نحن فيه وانما اكد كذا ذكرنا عن بدل نفع الفوائد هذا وبعض الناس
 لا يستطيع ان يفهم ان الاستدلال بوجوب شيء في محل يرتبط باباحته في محل آخر ويخصر
 الكلام عندئذ في انه استدلال بالعام على الخاص والحال ان الاستدلال بوجوب شيء
 في موضع على اباحته في موضع آخر معقول لنفسه ومسلوك في الشريعة فاذا كانت الشريعة
 راعت هذا في وضعها فقلت حقيقة واجبة الا ولها مثلها افراد نافلة كالصلوة والزكاة
 والصوم والحج فحت جنس احد اشتركا معنويا فما البأس في ان تجيء خطبا وعبارة
 هكذا وعند من اض لو فرضنا قلنا لا يلزم الفاتحة بقوله فلا تفعلوا آية ثم يستشهد عليه
 لعله لا يستطيع الا ان يقول فانه لا صلوة آية وجعل الفقهاء مدار وجوب النذر
 من العبد على ان يكون من جنسه واجبة الشرع اعتبارا لا لزاما بالشرع
 واذن لا يحتاج الى عناية المحيثة التي قرناها آنفا وانما ذكرتها للايضاح وقد نحا
 نحوه ابو الطيب المدني على الترمذي وقد جاء في الشريعة عكس هذا ايضا وهو
 الاستدلال بوقوع العمل نافلة على الوجوب كما وقوله تعالى ومن الليل فتهجد به
 نافلة لك على بعض الاحوال وقوله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا اذا صليتما
 في رحاكما اثرا تيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها كما نافلة فنذكر لصلوة بعد
 الاقامة مكروه ثم بما عندنا صرح به القارئ في رسالة الاقتداء ولا تضر عبادا
 فتح القدير وهو الظاهر من كلام الباجي في شرح الموطاء وقد علمنا بقوله فانها لكما
 نافلة فالصلوة المعتادة نافلة في نفسها ولكن لك تقع وجبت لغيرها لئلا يكون انتباذ
 عن الجماعة بل قد ثبت مثل ذلك في المكتوبة من طريق عدة من الصحابة في فضيلة الوضوء
 الوضوء يكفى ما قبله ثم يصير الصلوة نافلة ام كنز فالحقائق الواجبة تنزل الى التطوع
 بعد المحوق اكلها كالسبوك وقيام رمضان والحقائق النافلة ترتقي الى الوجوب
 بل هو في حقيقته وهناك حكم ويقرب منه ما في الفتح ^{١٣٤} عن مصنف ابن النجاشي

بسنده رجاله ثقات عن شاذل بن اوس الصبحي قال اذا اجنب احدكم من الليل ثم
 اراد ان ينام فليتوضأ فانه يصف غسل الجنابة اه وان خرجت الى نحو حث الطهور
 شطرا لايمان وازال الطهور مع كونه شطرا يكون فرضا ونفلا كان لك الاكل وسبح
 وعند ابن ابي شيبة عن ابن سيرين ^ط ذكروا سجود القرآن عند عائشة فقالت هو
 فريضة اديتها ولطوع تطوعته ما من مسلم يسجد سجدة ارفع الله بها درجة
 وحط عنه خطيئة اه وانه قلت حقيقة من حقائق الشرائع الاولها افراد واجبة
 وناخلة كالصلوة والصوم والحج فذلك الحال الحكم وجائز وفوق الجائز ان يستعمل
 الشائع ما هو واجب في حال مباحا فحال اخر فتحصل انه اراد بقوله فانه لا صلوة
 آه من له صلوة كما من هو في الصلوة واستشهد بان لا صلوة آه على ابا حنيفة
 خلف آه تمام ولم يعبر عنه ههنا بان له صلوة وانما يعبر عنه بانه خلف آه تمام
 فخير في العنوان لذلك كما انه جاء في حديث مسيء الصلوة آه من بالقراءة
 لانه كان على منفرد اخبر في الخطاب على حال الصلوة ونفسها بخلاف حديث
 آه تمام عند ابو موسى والهيروية فقيهما واذا قرأ فانصتوا اذا كان السياق في
 حال المقتضى ونظير ما شرحه حديث محمد بن اسحق ماعن عروة في جزء القراءة
 من باب من قرأ فسكيات آه تمام اذا اكبر واذا اراد ان يركع سواء بسواء والمسئلة
 قال حدثنا موسى قال حدثنا حماد عن هشام عن ابيه قال يا بني اقرأ وافيسا
 يسكت آه تمام واسكتوا فيما جهر ولا تتم صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فصلا
 مكتوبة ومستتبة اه فقد طبقت الفصل واصفا المحسن وفي لفظه كتاب القراءة
 عن ابي عبد الله هو الحاكم لا تتم صلوة لا احد من الناس لا يقرأ بفاتحة الكتاب
 فصلا مكتوبة ولا سبحة ويحتمل ان يكون آه مستثناء للإباحة وقوله فان
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها على عناية ان يقرأ بها بنفسه او تكلم بقراءة آه تمام قرا له
 على الحديث آه محض وفي هذا رعاية تفصيل في هذا الحديث بمحدث آخر وقد
 نجا نحوه ابو الطيب المدني على الترمذي ايضا ويحتمل ان يقال ان صلوة العشاء

في سنة من انفسها واذا نسيها فليس قوله وانها صحتها تخصها بل ومنها مستثناة وعلى هذا تقولون ان سلكوا الكلام هكذا
 يقولون ان سلكوا الكلام هكذا فليكن آه تمام انما هو في حال المقتضى ونظير ما شرحه حديث محمد بن اسحق ماعن عروة في جزء القراءة
 من باب من قرأ فسكيات آه تمام اذا اكبر واذا اراد ان يركع سواء بسواء والمسئلة
 قال حدثنا موسى قال حدثنا حماد عن هشام عن ابيه قال يا بني اقرأ وافيسا
 يسكت آه تمام واسكتوا فيما جهر ولا تتم صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فصلا
 مكتوبة ومستتبة اه فقد طبقت الفصل واصفا المحسن وفي لفظه كتاب القراءة
 عن ابي عبد الله هو الحاكم لا تتم صلوة لا احد من الناس لا يقرأ بفاتحة الكتاب
 فصلا مكتوبة ولا سبحة ويحتمل ان يكون آه مستثناء للإباحة وقوله فان
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها على عناية ان يقرأ بها بنفسه او تكلم بقراءة آه تمام قرا له
 على الحديث آه محض وفي هذا رعاية تفصيل في هذا الحديث بمحدث آخر وقد
 نجا نحوه ابو الطيب المدني على الترمذي ايضا ويحتمل ان يقال ان صلوة العشاء

وما علم انه ليس باعتبار الشرعية في قراءة المقتضى انما ليست على رسل اعتبارها ان قراءة آه تمام قراءة آه
 وهذا كانه ليس بخصيصها ولا استثناء من نص القرآن على اعتبارها انما هو مستثناء من سلكها انما هو مستثناء من سلكها

صليحة مفردة لا تنسب إلى المقتضى على أنها فعله كما قد مر ولكن ينسحب عليه حكمها
من حيث كونه فيها لا من حيث أنها فعلها فينسحب عليه اذن قوله فانه صليحة اذن
حيث تلك الصليحة اي بوصف كونه فيها لا من حيث تحليل صليحة اخرى له ولا يفيده
وجوبها عليه وتلك الصليحة المحملة التي عبر عنه على هذا الاعتبار يكون له خلفا كما
ويكفي لتعظيم الخطاب بهذا الكلام عند فهم اباحة ما لهم وقوله من على ذلك تفرق
الكفاية فقد ذهب اكثرهم فيه انه وان سقط لفعل البعض لكن الخطاب على
طريقة الكل الافرادى كما فى التقرير ولا يريدون التحقيق المعنوى فقط بل التعلق
الصيغى واثنان صيغة الخطاب في الشرح له اذ اوقد جاءت الصيغ فى الحديث ثم
السلامة من التثنية وغيره مما هو على الكفاية على شاكلة العموم حتى ان قيل
ان قوله ولكن منكم اشارة يدعون الى التحليل ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
انه خطاب للجميع وان كان يقع الاكتفاء لفعل بعضهم لان المتجه هو فيه هو على الكفاية
وجوبه كالقرينة في صوم الرؤية لا فعل كل واحد وكذا فى قوله تعالى وقاتلو المشركين
كافة وفى كتاب الايمان للمحافظة بتعبية رحمنا فكل ما كان من الاسلام وجب للنحول
فيه فان كان واجبا على الاعيان لزمه فعله وان كان واجبا على الكفاية اعتقد وجوبه
وعزم عليه اذا تعين او اخذ بالفضل فهو له وان كان مستقيا اعتقد وجوبه وان
فعله الا فليكن لهم ناكذ لك وهذا انما يكون اذ يكون قوله لا صليحة بان له قيل
قيل قبل ذلك على هذا المراد ثم اعيد لهم ثانيا على وجهه كقوله الماء لا ينحسره شيء
وروايات متعلقة في يد بضاخه وفي فضل طهر الجنب الزوائد مثلا فالحكم واحد
وان تعد صلا لللفظ فان كان هذا الاستدلال بما لا يسلو في نفسها على حال كونه
خلف الامام كما سبق فهو اذن استدلال بجهل على جهل اخر وان قلنا ان الزوائد
قد بصير غير مقتضى فى حال فهو اذن استدلال بجهل نفسه على حال كونه مع الامام
ومحكمه في نفسه على حكمه مع غيره على شاكلة من الاجتماع ولا فتراف الوجوب وان
راعيان حكم وراعاة الامام فيسحب على مقتضى ان يكون صليحة صليحة فهو اذن شاكلة

صليحة مفردة لا تنسب إلى المقتضى على أنها فعله كما قد مر ولكن ينسحب عليه حكمها من حيث كونه فيها لا من حيث أنها فعلها فينسحب عليه اذن قوله فانه صليحة اذن حيث تلك الصليحة اي بوصف كونه فيها لا من حيث تحليل صليحة اخرى له ولا يفيده وجوبها عليه وتلك الصليحة المحملة التي عبر عنه على هذا الاعتبار يكون له خلفا كما ويكفي لتعظيم الخطاب بهذا الكلام عند فهم اباحة ما لهم وقوله من على ذلك تفرق الكفاية فقد ذهب اكثرهم فيه انه وان سقط لفعل البعض لكن الخطاب على طريقة الكل الافرادى كما فى التقرير ولا يريدون التحقيق المعنوى فقط بل التعلق الصيغى واثنان صيغة الخطاب في الشرح له اذ اوقد جاءت الصيغ فى الحديث ثم السلامة من التثنية وغيره مما هو على الكفاية على شاكلة العموم حتى ان قيل ان قوله ولكن منكم اشارة يدعون الى التحليل ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر انه خطاب للجميع وان كان يقع الاكتفاء لفعل بعضهم لان المتجه هو فيه هو على الكفاية وجوبه كالقرينة في صوم الرؤية لا فعل كل واحد وكذا فى قوله تعالى وقاتلو المشركين كافة وفى كتاب الايمان للمحافظة بتعبية رحمنا فكل ما كان من الاسلام وجب للنحول فيه فان كان واجبا على الاعيان لزمه فعله وان كان واجبا على الكفاية اعتقد وجوبه وعزم عليه اذا تعين او اخذ بالفضل فهو له وان كان مستقيا اعتقد وجوبه وان فعله الا فليكن لهم ناكذ لك وهذا انما يكون اذ يكون قوله لا صليحة بان له قيل قيل قبل ذلك على هذا المراد ثم اعيد لهم ثانيا على وجهه كقوله الماء لا ينحسره شيء وروايات متعلقة في يد بضاخه وفي فضل طهر الجنب الزوائد مثلا فالحكم واحد وان تعد صلا لللفظ فان كان هذا الاستدلال بما لا يسلو في نفسها على حال كونه خلف الامام كما سبق فهو اذن استدلال بجهل على جهل اخر وان قلنا ان الزوائد قد بصير غير مقتضى فى حال فهو اذن استدلال بجهل نفسه على حال كونه مع الامام ومحكمه في نفسه على حكمه مع غيره على شاكلة من الاجتماع ولا فتراف الوجوب وان راعيان حكم وراعاة الامام فيسحب على مقتضى ان يكون صليحة صليحة فهو اذن شاكلة

العموم المطلق فاختلما شئت واكثر الاحاديث والمسئلة بالنظر الى حال المصلحة لنفسه
 كحديث ابى سعيد وجابر وابهريرة ومسيى الصلوة فليكن خاتمة هذا الحديث الذى
 يشارك تلك الاحاديث والحكم ويقاربها فى اللفظ ايضا كذا فى فصل الحديث بالنظر الى
 حال لا يقتل عبيد عنده من تلك الحيثية بانه خلف الامام كجانه يصل الى مباشرة وان
 كان مصليا انسجبا او عجزا بالنظر الى حاله ونفسه عبيده من تلك الحيثية بانه يصل
 فلا يلحق هذا الفرق الخصوصى في هذا السياق فانه قد روى فيه وجملته الامر
 فيه ان قوله لا تفعلوا الا بام القرآن حكم بالا باحة ولا بد الحكم مالم يحكم به لا يتحقق
 وان قوله فانه لا صلوة اكد بيان وصف والفاتحة وانها من وصفها كذا الحكم به
 الا ان ههنا والوصف لا يستلزم الحكم مالم يحكم ولم يحكم الا باله باحة نعم يكون هو
 حكما حين خاطب به سابقا وهو اذن لغير المقتدى وقد قالوا ان الوصف قبل
 العلم بها اخبارا واخبارا جعل لعلم بها او ضارها وهو من حفظ الفاتحة ثم سبق ههنا ثانيا
 على ان بيان وصف والفاتحة فجعلوا حكما الا ان وليس كما ينبغي فانه لو كان وصفا مجردا
 لجاز وههنا افيد منه واجود فان الخطاب ههنا ان يستعمله اباحة وهكذا كاف للناسبة
 وفوق الكاف وهذا التبر لا ينبغي على الفصل وان الله يفعل ما يريد وهو اذن لقول
 اكرم فلا فانه اهل لذكر والحاصل انه بيان وصف واقفى والفاتحة لاحكام بوجوبها
 على المقتدى وهذا الحقيقة جواب مستقل وهو انه لم يرد حكما به ههنا بل اسر دينا
 اباحة وبيان وصف واقفى والفاتحة وانها من هذا الجنس انها واجبة فى الجملة وانها
 من الحقائق الواجبة وان لم تجب على المقتدى عينا كما نقول لا بن سبع صل فان
 لا دين لمن لا صلوة له ومن امثلة افتراق الحكم عن الوصف او افتراق الحكم عن الحقيقة
 ما فى الصحيح من ثمنا عبد الله بن عمر حذوا مجذوا قال قال لى النبى صلى الله عليه وسلم
 انك لتنصوم الدهر تقوم الليل فقلت نعم قال انك اذا فعلت ذلك لم تجت له العين ونفقت
 له النفس صام من صام الدهر صوم ثلاثة ايام صوم الدهر كله آه ومن الفاظه
 فلا تفعل صم واظرفهم ونم آه فقوله لا صام من صام الدهر ومن الفاظه لا صام من

صام الايد لامام من صام الايد حكم كيف ما كان ارشاد او كراهة وقوله صوم ثلاثة
ايام صوم الدهر كله وصنف اثنى ولو كان حكما نقافت اول لكلامه واخرى كما هي فان
نهي او لا عن صوم الدهر ثم غلب في صوم ثلاثة ايام وان صوم الدهر ومنها ما محاله
بعضهم ان حديث صلوة مع الايام افضل من خمس وعشرين صلوة يصليها وحده
يقضي صحة صلواته تنفذ الاقتضاء صيغة الفعل الا شذاك في اصل التفاضل كما
ذكره في الفقه واوضح منه حديث من يتجر على هذا فيقال ان وجوب الجماعة للقر
وكون صلوة الجماعة بخمس وعشرين من صلوة الفرد وصنف فلا يستدل به على عدم
وجوب الجماعة وفي اصول الدين ما يوجب عليه البخاري من قوله وكفرون كفر ثم يوجب
ان المعاصي زائل بالجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها الا بالشرك فمن تصف بكفرون
كفر ففيه شيء منه ولا يقال انه كاف وما لم يرد السمع به ولم يحكم وهو الذي ارادته الداعي
فمسند من باب تارك الصلوة قال ابو محمد العبد اذا تركها من غير عذر وعلة لا بد
من ان يقال به كفر لم يصح الكفر وقد قال عمر بن الخطاب كما في الفقه من هل تعلم
في شيئا من النفاق ام لا يريد ما يحكم به والعياذ بالله وانما يريد شيئا لا يحكم به لما
قال له صلعم في حلة عطار د انما يلبس هذه من كمال خلق له في الاخرة ثم بعث اليه
بحلة كان خاله حكما حتى بين له صلعم انه وصف وان للملك قد يفتقر عن الاستعمال في
اصول الفقه ما قالت الاشعية الحسن والقبح بالامر والنهي وقال اصحابنا ان الامر
والنهي للحسن والقبح ولكن ليس هناك حكم مالم يرد السمع به ومن الروايات التي تدل على الوجوب
ولم يتفقوا على ترتيب حكم الوجوب عليها حديث مسلم ان الشيطان يستحل الطعام اذا لم
يذكر اسم الله عليه وحديث عقد الشيطان على قافية الرأس ثلاث عقول
نام عن صلوة الليل بقوله فاخذني في الفقه وعند سعيد بن منصور ويسند جيد عن ابن
عمر اصبح رجل على غير فراكه اصبح على رأسه جريد قد سبعين ذراعا انتهى وفيه في
حديث ابن سعيد الذي قد صحت ذكره من فوائد المخلص صحت العقد كلها كلها
وبال الشيطان فاخذني ام فهذا او هذا قد ناسب الوجوب لكنه لم يشك الشارع ههنا

بالواجب فليس الواجب مالم يصدر عنه الحكم بالوجوب وعاد الكلام الى نحو ما جاء
 باسقية الا اعلم ان خير سورتين قرأتا قتل عوذ بربنا لعلق وقال عوذ بربنا لناس يا
 عقبة اقرأ بهما كما امنت وقدمت ما سأل سائل ولا استعاذ مستعيز بمثل ما اكل
 مع لفظ ابن حبان فيه كما في الفقه ما قال استطعت ان تفرتك قراءتهما في صلوة ^{فعل}
 او فترتيب الحكم على وصف قد يكون بان يكون فوقه وانزل وقد يكون بان يكون
 دونه وانزل ومن انظر الحكم ما وقع لبعض الصياغة في قوله تعالى قل فيهما ثم كبير
 ومنافع للناس انهما البر من نفعهما مع تحقق لوصف وهما امور ينبغي ان يتنبه
 لها ان الشارع ذهب بان باب الصلوة في نفسه او باب الاقراء وهو ان يقولوا احاديث
 باب الى باب في ذلك هذا هو الغرض والغاية في بيان المقصد في صل ^و
 صلوة لمن لم يقرأ بايام القرآن وهو وضع الفرق بين الصلوة لنفسه والصلوة خلفا كما
 وهو كما نصبت في السور وهو قال فلا تفعلوا الا بايام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ
 بها اي فصاعدا فجعلوا لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعدا الا المقتدى فعليه الفاتحة
 فقط وهو واجب الاستماع مطلقا فخصوه في مقدر المستحبين هم وهو السورة وحملوا
 الواجب على المستحب وهو استيفاء عن اصل القراءة ثم اراح الفاتحة من بعد هؤلا
 جعلوا الفاتحة واجبة من قبل وهو جعل فانه لا صلوة آه من قبل فانه ساقطه كانه
 مفترغ منه سابقا وهو قبله فجعلوا لا صلوة من بعد وهو سالك العموم فقله فانه لا لكل
 من يوصل اي يوصف به بان تحليل فقصوره على المقتدى والحال انه انما يوصف
 به تحليل وقطع النظر عن الربط مع الامام وهما لا يقطع النظر عنه وروى في السياق انما
 قلت انهم قصروا على المقتدى اذ لا يمكن لهم ادراج غيره في عموم من بعد رعاية
 الاختصار على الفاتحة وانما يمكن لهم ان يقولوا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي
 من المقتدين وهو استدلال بحال المصلي في نفسه على حاله مع الامام وهو المعروف
 فاستدل ان يستدل بحال الشيء في نفسه على حكمه مع غيره فجعلوا في الموضعين
 مع غيره وهو في كلامه على الفرق في السياق وهو كلام الغرض وهو استدلال بحال على

والمعنى الذي ذكرناه اذ المقتد وهو كلام قصوره على حال لا قتلاء وهو استدلال

بحال وهو كلام جعلوه عين ما قبله ومنه هنا يظهر الاستدلال ايضاً على شرحنا
اجرى واحرى وهو استدلال بحال كل من يهمل فان لمقتدى ايضا قد يفعل لصلوة
بالمعنى الذي ذكرناه اذ المقتد وهو كلام قصوره على حال لا قتلاء وهو استدلال
بحال كل شخص شخص فيها واعلم انه لو كان حديث لا صلوة لمن لم يقل بام القرآن
فصاعد مع حديث محمد بن اسحق حديثا واحدا اى مختصرا وطولا فالأمر ما ذكر
وان كانا حديثين صمد وامرئين اضرهم اريد من ذلك فان الاول على هذا
لا بد ان يعلم المقتدى بعينه وتلزمه الفاتحة فافرقها ثم استشهد به ثانيا
والحديث الثاني فكان على صراحة الاول اصيل عليه ولم يستقم تخصيص المقتد
بقوله لا تفعلوا الا بام القرآن فيليجئون الى ان اللفظ وان كان واحدا لكن الغرض
مختلف وهو كما ترى فانه جيء به على انه مع هو سابقا وان اصر من الخطاب الى الغيبة
ولم يقل ايضا فانه لا صلوة لمن خلف الامام بغيرها ثم انه جاء في موضع الاستثناء بالباء
في بعض اللفاظ ويجوز الباء في بعض كتاب القراءات والكنز^{٢٥٢} والمسند
صحة ان يقل احدكم فاتحة الكتاب بجن فيها وكذا في حديث انس في كتاب القراءات
وكذا المرسل المار بجن فيها بخلاف موضع الاستدلال فلم يجز الا بالباء وهو بناء
على المغايرة التي ذكرناها وكن التعبير في الاستثناء بالفعل فقال لا تفعلوا الا بام القرآن
في عامة الفاظ حديث ابن اسحق الا في نطق عنه في جزء القراءات من طريق احمد بن خالد
الوهبي وقد خرج في كتاب القراءات من طريق احمد بعينه بلفظ الفعل بحسب وفي الاستدلال
بالقراءة فقال فانه لا صلوة لمن لم يقل بها ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يفعل بها فاعلم
هذا والله اعلم فحصل الى الآن جوابان بل ثلاثة وهو ان حديثنا كانا عند عبادة
مستقلين جميعهما تارة وقرعها اخرى وقرعها ما غير من الصيانة او حديث واحد في
شذات اريد باحدهما الاستدلال على الآخر وفي وجه الاستدلال ثلاثة وجوه
شاكلة المغايرة وشاكلة الاجتماع والافتراق وشاكلة العهرم والخصم المطلق وان
اباحة وبيان وصف كائن في الفاتحة واعلم انك اذا اشرت ان تجعله استدلالا فلا

تجعله لا باحة الفاتحة فانه يبقى غيرها على هذا ابله تحليل واجعله تحليل
الاقتصار عليها فينتطبق حينئذ على جزئيه من النفي والاثبات اي المستثنى من
والمستثنى وهو صالح لان لك فلا تسامح فيه فانه يصير به الاستدلال ايضا اقرب
منه لا باحة وعلى هذا فلم يبد كراهة اصل الاباحة تحليل فانما هي من وكيفية الشارع في
الاحكام وانما ذكر الاقتصار على الفاتحة وهو امر غير اباحة ومعنى فانه لا يصلح ان
اي امريات بها في القراءة ولا يحتاج في ذلك الى عنائية فلهذا لا يفتننا فانما المناسب اخذ
وصف تعيينها وهو بتسميتها الوصف وجوبها فانه فيما مراد ايضا ومن جعل التحليل
للإباحة فليجعلها في الأصل من وكيفية الشارع وليقرر الكلام هكذا افلا تفعلوا الا
بما نقلت وانما اخترت اباحتها فانه كما صلوة لمن لم يقرأ بها فهو لم يحمله اياها
مباحة لا لكونها كذلك اصالة فانه لو كان كذلك مطرد ان يكون الواجب في محل
مباحا ركبن في محل آخر بخلافه الاول فانه باختيار الشارع وتظيرة قوله تعالى
ولا تقابلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم الى قوله
الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص الآية على رجم التفاسير فيه كما في التفسير
المفهم فلا يطرأ على كلامهم كوا حرمتهما لانا انتهما كما دأبنا مع العلة بل هو الى وكيفية
الشارع واجازته **فصل** ويحتمل ان يكون الاستثناء للإباحة ثم قوله فانه
لا صلوة لمن لم يقرأ بها تعليم لحكم آخر مستقل من حيث كونهم مصليين كما من حيث
كونهم معتدين امراد الاخبار بهذا او بهذا وهو وجوبها في الصلوة المطلقة ولعل
ضمير الشأن يأتي لمثل هذا وعلمان خير من علمه ولا باحة على فقد يكون القصر للقلب
او للتعيين اظهر كما ينافيه قصر الافراد ايضا والباء في قوله الابام القرآن داخل
على المفعول به والمراد الاقتصار عليها بخلاف قوله فانه كما صلواتي لمن لم يقرأ بها
لم يأت بها في جملة الفعلة وتظيرة في تعليم امرين قوله تعالى وتزودوا فان خير الزاد
التقوى اشكل وجهه والوجه فيه ان قوله وتزودوا امر في قوله فان خير الزاد التقوى
تعليم امر آخر وحكم ثان لهم فقد كانوا اخذوا السؤال زاد فلهذا هم ان يزدودوا وان خير

كانه اراد فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي عينه في الوصف هو الموقوف على ذكر الزاد لمن لم يأت بها في جملة القراءة.

التقوى والمراد بها معناها المعروف فقول الله المنشور واخرج عبد بن حميد عن قتادة ونزودوا
 فان خير الزاد التقوى قال كان ناس من اهل اليمن يخرجون لا ينزودون فامرهم الله بالزاد
 والنفقة في سبيل الله واخبرهم ان خير الزاد التقوى - واخرج الترمذي والحاك عن انس
 قال جاء رجل فقال يا رسول الله اني اريد سفرا فزودني فقال نزل ذلك الله التقوى قال
 زدني قال وغفر ذنبك قال زدني يا ابي انت وامي قال وليس لك الخير حيثما كنت واخرج الترمذي
 وحسنه والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يريد سفرا فقال اوصني قال اوصيك بتقوى الله والتكبير على كل
 شرف آه وليس معنى ان خير زاد يكون هو ما يتقى به عز السوال وفي قنوت الوتر على غنماد
 الخفية وهما سورتان من مصحف ابن مسعود وابي كما في الكنز الا ثقتان ترجور حمتك وتخشى
 عن ابك ان عذ ابك بالكفار ملحق فهذا وجه واكثر ما يقع هذا فيما يريد المتكلم مسابقة الوتر
 وفادة ما عند الله عليه في احكام القرآن في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اسلموا سمعكم اذا
 حضر احدكم الموت حين الوصية آه **فصل** ويحتمل ان يكون لفظ محمد بن اسمعيل
 الا دل الى اخره مسئلة وجوب الفاتحة في الصلوة فصل مع الاباحة لا يقتضي تبعا وليس
 التعليل لعموم الفاعل وهو الضمير في الا ان تفعلوا المقيد بل لتعيين المفعول به اياها وهو قوله
 الا باسم القرآن وهما امرتان فالمطلوب ذات الفاتحة وجودها على شاكله من فروع الكفاية
 لا عمل كل واحد لزوما فان فعل من شاء منهم فهو في حل الا باحالة المرجوحة والتبس على
 الناظرين لتعيين المفعول به تعميم الفاعل لزوما وانما كان في حل لرخصة وتظهير وتكون
 محط الفاتحة هو المستثنى قوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ فليس هناك نظر
 الى عموم الفاعل والباء على هذا المذهب كما ذكرنا في اقترا باسم ربك على رأى او القصر
 للقليل التعيين الباء كما سبق انفاذ اخللة على المفعول به فان في كتاب القراءة بحد الباء
 ايضا والغرض على هذا تعيين الفاتحة لا القراءة من كل لزوما وتعيين المفعول به
 لا طلب لفعل من كل احد على ان المفعول به متعين وعموم الفاعل في حل لرخصة على
 حد قولنا لا تقرا او اليوم على الشيخ الا يصح البخارى فانه اصح الكتب والاقتداء بالفاتحة

على تبيين معنى الافتتاح وتظهير الايمان بصيغة الجمع ولايراد الفعل من كل لزوما
بل تعيين محل لفعل قوله تعالى قل فأتوا بالتزاة فاتلوها ان كنتم صادقين لم يرد القرآن
من كل وفاء بسورة من مثله من الحديث قيل له انهم لم يقرأوا الكتاب اذ لم يكن فمخبرا
والستم تقرأون اى في كتابكم يا اخوت هرون وتقرأونه محضاً لم يشب من اخر الصحيح تحت كل
يوم هو في شأن وصلى وكما في الجوهر عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة اه
ومن محاسن هذا الجواب انه يكون قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها دليل لكل من السنة
منه والمستثنى في قوله لا تفعلوا الا بام القرآن اى منع الافتتاح بغيرها واجباب بها وكان
لا بد منه فان الحكم الاصلى هي ما هو قوله لا تفعلوا على ما يظه من سؤالي عن وجود القرآن
لا قوله الا بام القرآن وكذا الحديث انس وسجل من الصحابة فلا تفعلوا وليقرأ احكام
بقائمة الكتاب في نفسه جعل فيه قوله فلا تفعلوا اصلاً وقوله وليقرأ ذليلاً فيجوز الكلام
عن وجه الحكم الاصلى وكان هو المهم في القصة وعلى هذا الجواب يكون حديث
الزهري لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وحديث ابن اسحق فلا تفعلوا الا بام القرآن
فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها من قوله فلا الى قوله لمن لم يقرأ بها شيئاً واحداً لمصلها
قريب من السواء وهو اجاب الفاتحة على من يباشروا الصلوة لا على المقتدى ولم يذكر
لا صل الا باحة له تعليلاً وانما ذكر لتعيين المفعول به اى ان قوله فانه لا صلوة لمن لم
يقرأ بها ليس تعليلاً لعموم الفاعل في الا ان تفعلوا المقتضى بل لتعيين المقر ان كان فهمي
الفاتحة لا غيرها وهو المناسب فقلاً يذكرونها دليل وانما تكون على الاصل وتحصل ايضا
من حيث انه قيل ذلك بعرضهم وخطب به عندهم على شاكلة ما في الطراز من تعريف
التعريف انه المعنى المحاصل عند اللفظ لا به اه فلهم ان يأخذوا بالعدم التعريف على من
قرأ ويتفقدوا العموم لا تفعلوا الا بام القرآن على شاكلة فرض الكفاية ولهم ان يكتبوا بالام
فانه سأل عن وجود القراءة في قول لا لم يأمر بالعادة وهو اصل لتسريح منه ابتداء
والقراءة رخصة لا غير الخاصل انه لما علم انهم يقرأون غير الفاتحة كما في رواية عمل
بن حصين ان رجلاً قرأ اى اول ما جاء بسج اسم ربك الا على وبني سؤالي عليه في قوله

منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن اذا جهرت بالقراءة ام واذا جوز ان يكونوا قراءاً و
شيئاً ما فقد جوز ان يكونوا غير عالين بوجوب الفاتحة رأساً وهناك زمان مر على عدم
ايجاب الفاتحة كما يتبادر مما عند الطحاوى واللفظ له وعند احمد والنسائي وابن نصر
في قيام الليل وغيرهم عن ابي ذر قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آية من
كتاب الله بها يركع وبها يسجد وبها يدعوا وهو عند الترمذى في باب ما جاء
في القراءة بالليل عن عائشة وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ام
وفي المنتقى لرحى البركات بترجيح عن انس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد
قبا فكان كلما افتتخ سورة يقرأ بها اللهم فالصلوة مما يقرأ به افتتخ بقل هو الله احد حتى يقرأ
منها ثم يقرأ بسورة أخرى معها وكان يصنع ذلك في كل ركعة فكله اصحابه قالوا انك
تفتخ بهذه السورة ثم لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بالآخرى فامان تقرأ بها وامان
تدعها وتقرأ بالآخرى اكا رواه الترمذى واخرجه البخارى تعليقا قال شارحه اوان
ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة ام وكذا في الفقه وهو ظاهر من كلامه عليه السلام عند
ابى داود وغيره اخرج فنادى في المدينة انه لا صلوة الا بقرآن ولو بلفاتحة الكتاب فما زاد
فكان النداء بقل زمان هناك زمان مر على عدم علم بعضهم بوجوبها عليهم مسألة
وجوب الفاتحة في اصل الصلوة وعلى هذا اقول له لا تفعلوا الا بام القرآن لتعيين
المفعول به اياها لا لطلب الفعل من كل وقوله في طريق نافع بن عجمي فلا تقرأوا بالشئ
من القرآن اذا جهرت الا بام القرآن من اسناد الفعل الى جماعة لتحققه فيهم ولتمكنهم
منه من شاء منهم كما مر مثاله ومن امثله في الحديث قولوا لله اعلى واجل واكتبوا الى
من تلفظ بالاسلام والكتبوا كما بي شاة وغسلوه بماء وسدر عند خروجه ان اهلك
يقرأون عليك السلام ورحمة الله وبركاته لا يراذفها بالفعل من كل بنفسه لزوما وكما
في شرح الكافية فلهذا قال بعض اصحابه صحبته سبع عشرة سنة فما رأيت قارئاً لموطأ
على احد بل يقرأون عليه ام وبالجملة المراد بالحديث تعيين المفعول لا تعميم القارئ والقارئ
ان لا تقرأوا الا بام القرآن وهي قد قرئت اى من جانب الامام فيرجع في تعيين القارئ

الى الخارج المعهود وهو ان يكون هو الامام وهو حديث اذا امن القارئ فامنوا ولهم
 ايضا ان يقرأ وان كانوا لا بد فاعلين وهذا الصق بالسؤال عن اصل القراءة ويحصل
 منه وجه المستثنى منه والمستثنى كليهما والباء على هذا الملا بسبب تضمين معنى الافتتاح
 كما قد مر والقصر اضافي والتعيين ويكون على هذا استنباط عبادة اختيار الفاتحة
 في المجهرة استنباطا ما جرى في القصيدة وهو انه سألهم عن القراءة ووجودها وما
 اخبروه بها عليهم مسألة تعيين الفاتحة وان كانت قراءتها من جانب الامام تكفي
 ثم لم يعنفهم على اصل القراءة فاذا اراد المقتدي ان يقرأ فليقرأ بفاتحة الكتاب
 لانه لم ينفه صريحا من خلف الامام عن القراءة اي اصلها فمن هذا الوجه
 استيقظ الاختيار وعلى هذا الحديث الزهري لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن والصحيحان
 وحديث محمد بن اسحق والسنن ونافع بن محمد فيها مسألة عدم خلوا الصلوة عنها
 واما حديث رجل من الصحابة لعلمه تقرأون والامام يقول قالوا يا رسول الله اننا لنفضل
 قال لا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم بفاتحة الكتاب ونفسه ومثله حديث انس فيعمل
 على نقد بيهن الشرح في حث عبادة على الاباحة والسرية وان كانت الواقعة والمجهرة
 ووجهه وهذا الحديث انه لا دليل فيه على انهم جهروا وهذه الواقعة بل ولا تفرق
 فلما سألهم عن قراءتهم وكان غير عالم بها وقيل بقوله والامام يقول وليس المراد
 به عهد المقتدين بان الامام يقرأ في الصلوة بل عليهم بقراءته بالفعل وفي الحال
 وذلك يكون بجهر وقت الجهر فكان بناء السؤال على جهر الامام واسراهم وهو الذي
 كان الواقع اذ ذلك اي ان المراد بالمعية في قوله والامام يقرأ ليس المعية الزمنية
 فقط بل المراد ان يجهر هو ويقرأ هو كانه في السؤال هناك كونه مقتدين ثم قال بقوله وليقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في
 خلف افعالهم في السؤال هناك كونه مقتدين ثم قال بقوله وليقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في
 نفسه وهو ما في المتن ١٣ عن مصنف عبد الله بن ابي عن ابى قلابة مرسلا انقل وفي خلفي
 وانا قرأ فلا تفعلوا اذ لم يقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في نفسه سرا فقابل بين النهي
 ولا بلحة وعادل بين القراءة مع الامام وبين الفاتحة في نفسه ومصحبها هو المعية

وفي نفسه لا الفاتحة وغيرها فاذن في نفسه خلاف المعية الكناية فكان وغيرت
 الجهر واللفات المتعاقبة وحمله على انه سألهم عن الجهر علمهم الاسرار لا ثلثه في سياق الروايات
 نطقا فان كان هناك جهر فهو يكون مثير السؤال لا غير العبرة للنطق لا للمثير اعني
 لو فرضنا انهم كانوا جهورا كان هذا اسبغ عليه صلى الله عليه وسلم بانهم يقرأون فسألهم
 عن القراءة لا عن الجهر هذا الذي قرأناه هو الذي فهمه انس راوى الحديث فكان
 يسبح خلف الامام كما في جزم القراءة وعند ابن ابي شيبة عن وكيع عن سفيان عن ثعلبة
 عن انس انه قال في القراءة خلف الامام التسبيح او ثعلبة ابو جهم من رجال المنفعة
 ولعله كان يسبح في السيرة وهو من هب الحسن على ما عندنا في داود من باب ما يخرج في الكفاي
 ولا يجمع من القراءة ولا يجمع في الجهر في وقته والسر في وقته معهود في الشرعية واما
 الاخر بالسرخ وقت الجهر فاثباته ينبغي ان يكون باصل مستقل واما اثبات الاصل
 والفرع كليهما بهذين فقد يمنع ولنا ان نحمله على ما نقل سابقا في الشرعية وهو السر
 في وقت السر فكان ذكر السر على هذا منحصرا بعنوانه في السيرة ويكون حديث
 رجل من الصحابة وانس شتم على حكمين وكان الفطحية في كتاب القراءة مشهورة
 وهو كان لك عند الدارقطني منقطعا وهو في الكفر بهذا اللفظ ١٣ طبع عن ابن عمر عن
 عبادة فاضطرب ايضا ثم ان التقييد بقوله اذ اجهرت في طريق نافع ليس كفاية ان
 يقرأ في السيرة غير الفاتحة بل لها بل لا بقاء السيرة على حالها وانما يجوز فيها ان يكون
 كل مير نفسه كقول القائل جاءني زيد يوم الجمعة فقلت عليه وقلت انما جاءك
 يوم الجمعة عمر بن لحي زيد في سائر الاوقات على حاله واصل هذا وقد حمل ما لا يشك
 في الموطأ من حيث تنويه قول ابى هريرة اقرأ بها في نفسك على السيرة وكان حقيقة
 القراءة في النفس بدون قوله سر ان يقرأ على وجهه وعلى حاله لا معا ملة له مع غيره
 ولا يقصد اسماعه ويكون امير نفسه يقرأ لنفسه وهو الذي يظهر من كلام ابن عباس
 عندنا في داود نقلنا شاب مناسل ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في الظهر والعصر فقال لا زحفيقيل له لعله كان يقرأ في نفسه فقال خشت اخذت شؤنا ولا

كان عبداً ما موراً بلغ ما ارسل به وما اختصنا دوز الناس بشئ الا بثلاث خصال
 اة فان هذا هو الذي ينافي كونه مبلغاً للقراءة سرّاً ولا مبرهاً لك فكان في
 السجدة كل على حباله بدون ربط القدر وقوة القراءة وهذا لا ينافي في الجمهوريّة
 فان الجمهور لا يسمع ولا يستماع وينرجم قوله وليقل احدكم لفاتحة الكتاب في
 نفسه بالفارسية ويجوز ان كسى از شفا فاته را خود بخونج و منه ورجل ذكر الله تعالى
 فهاضت عيناه ومن الفاظ حديث فان ذكر في نفسه اذا ذكر في خاليا ذكر تلك
 خاليا كما في الكنز ^{١٩٢} وفي القاموس من معاني النفس لعند ومنه تعلم ما في نفسي لا
 اعلم ما في نفسك آة وفي الصحيح ^{٩٢٢} من حديث ابو موسى ورفعه الصوت بالتكبير
 وامرهم بالاربع ثم اتى علي وانا قول في نفسي لا حول ولا قوة الا بالله فقال آم
 وهو كن لك فيه من ^{١٩٢} ومع هذا افيده من ^{٩٢٢} وانا خلف دابة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فسمعتي وانا قول لا حول ولا قوة الا بالله آة فكانه اراد بالقول في النفس
 الا نفل دبه كقول ابن مسعود اذا ادركت من الحجّة ركعة فاذا اسلم الامام فاخل جبهك
 وضم اليها ركعة اخرى فسبح في النهاية بالتفخ والافراد له واعلم انه لو تأمل احد
 ما وقع في هذه الواقعة لم يقع عنده الا انه لتعيين الفاتحة في اصل الصلاة وتخصيل
 وجودها لا عمل كل واحد على شاكلة فرضاً لكفاية وذلك انه لم يكن عالماً بقراءة
 اصلها فسألهم بقوله لعلمكم تقرّون خلف اصامكم وبقوله منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن
 اذا جهز بالقراءة فقالوا نعم او قال بعض نعم وقال بعض لا فقال فلا تفعلوا الا بام
 القرآن اي ان كنتم لا بيد فاعلين وهو معنى الفاء في قوله فلا تفعلوا او يكون معنا
 ان مع ما اعتد رتب به من الهدى كما في بعض اللفاظ فلا تفعلوا ومثله الفاء في
 الصحيح ^{٩٢٢} قالوا استجبلنا الى الصلاة قال فلا تفعلوا آة ومثله فلا تفعلوا اذا صليتما
 في رحالكما آة ومثله في حديث قيس بن قهد فلا اذن وقوله مثله والكشاف في قوله تعالى
 افشّر هذا ولا دليل في الآية ولا طريقة انهم كانوا قراءاً والفاتحة نعم هناك ان
 سرجة قراء اي اول ما جاء بسبح اسم ربك الاعلى ثم لم يأمرهم باعادة الصلوة بل

انه اراد تعيين الفاتحة لقراءتها من كل بيل يكفيه الامام ولا يحتاج حج الى النظر الى
 حل يش من كان له امام آة الا ان ويجعل مؤداه بدون اعتبارا ههنا وبيل زوقف
 عليه ولكن مع هذا لم يعنفهم على القراءة اي اصلها دخل على اباقرها اباحة في
 غاية المرجحية لعدم كونه ابتداء منه بل عدم تعنيف اذا فعل بعضهم ومثل
 هذا المؤدى لم يكن ليقع الخلط فيه لمن كان مخاطبا هناك بالمشافهة ورأى ما جرى
 ثمة وان شئت فافرض ان تجري هذه القصة بهذه الاحتقافات الا ان فانظر ماذا
 يفهمون منها فلا لم يبق الا ان الالفاظ تفاهة كما مر اشتد الخطب انما لا يتعرض للسؤ
 لان القصر اضما في اي لا يقتضوا بغير الفاتحة ولا منهم كانوا قراؤا فكانوا عالمين باصل
 القراءة لا بواجبها فان كنت ممن يستطيع فهم هذا القدر فلنكتف به ولعله يكفي لمن
 كان له قلب او النقي السمع وهو شهيد فالغرض المسوق له تعيين المقر ولا فعل القراءة
 من كل وهو ساكت عن القصر على الامام وعن طلب القراءة من كل ثم يحصل رجحان اقتضاها
 على الامام بالاحتسار في السؤال وجواز قراءة المقتدى بعدم التعنيف ولو سكت عن تعيين
 الفاتحة لبقيوا عليه في حال عدم الاقتداء ايضا فاجاء الحديث لا يصلح ما كان سيدقع
 من الخلط والفرق بين هذا التقرير وبين ما ذكرنا سابقا اننا جعلنا هناك قوله لا تفعلوا
 الا بام القرآن خطا بالهم من حيث انهم مقتدون فقط وههنا لا من حيث انهم مقتدون
 فقط بل من حيث انهم مصلون وان صلوا فرادى في حال وفي الجماعة في حال ومعلوم انه
 لا يلزم من كون الحديث في خطاب المقتدين بتقيد الحكم المذكور فيه بحال الاقتداء ولم
 ارق لفظ من الفاظه هذا التقيد وانما يسبق الى الذهن زكونه في خطابهم وما في طريق
 نافع بن عمرو فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت الا بام القرآن اجمالا بالتقيد ثابت
 منه ما في طريق محمد بن اسحق من طريق ابراهيم بن سعد عنه في المسند وغيره فقال
 اني احراركم تقرأون خلف امامكم اذا جهر قال قلنا اجل والله يا رسول الله قال فلا تفعلوا
 الا بام القرآن بتقديم القيد او لا وحق فيه آخر ومن قال بوجوه حديث الاختلاط
 وحديث لا صلوة لمن آة فيلزمه ان لا يجعل الحكم مقبولا بقيد لا اقتداء واذا كان

الغرض تعيين الفاتحة للصلاة لا طلب قراءتها من كل من تحصل للمقتدين الإباحة
بعد الاستدكار فإنا نصاب الكلام انما هو على مسئلة وجوب الفاتحة ووقعت الإباحة
للمقتدى في أثناء الطريق من حيث انه أسمع لهم فلا أقل من ان يجوز لهم استعماله
هنا وقد ورد لفظ فيه بترك ذكر الفاعل في المعجم الصغير^٣ فقال اني اقول مالي
انما ع القرآن لا تفعلوا اذ اجهر الامام بالقرآن فلا يقل الا بام القرآن فانه لا صلوة
لمن لم يقل بام القرآن لم يروه عن يزيد بن ابي حبيب الا ابن لهيعة والوليد بن مزينة
من سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه اه فلعله بصيغة المبني للمفعول والله اعلم
ولو اخذت قوله فلا تفعلوا الا بام القرآن للإباحة اى لا تفعلوا الا بام القرآن ان
شئتم حكما ثم قوله فانه لا صلوة لمن لم يقل بها حكما بعد تعليم الوجوبها في الصلاة وتوجيهها
لاقتصار عليها في الاقوال وقوله بما مر لنا خرج نصا لا وسبيلك من الذهب فان الامر
الذي لا جد منه ههنا هو اصلها ما اخطأوا فيه وهو ترك الفاتحة والايتان بغيرها
لعدم علمهم بوجوبها وجوز ان يكونوا غير عالمين وبكى قوله فلا تفعلوا الا بام القرآن
ولو كان في حد الإباحة في اصلاحه ثم علل لاقتصار عليها بقوله فانه لا صلوة لمن لم
يقول بها مع تعليم وجوبها في الصلاة وهذا اذا اعتبرت بالنقد نص لك فهمه
والله الموفق للصواب وذلك ان الذي عبرت به من التعيين هو يصلح المرادين اما
تعيين على سبيل الوجوب اى اما وجوب معين وهو على غير المقتدى واما وجوب كفاية
وهو على المقتدى وهو ملحق بمسئلة وجوب الفاتحة في الصلاة اى اصلها وان علمهم
هذه المسئلة ثم لما كان لا بد من مناسبة لهذا التعليم ههنا دل على اباحتها للمقتدى
فهو في مسئلة الوجوب في الصلاة كالنص في مسئلة الإباحة للمقتدى كالظاهر اذ يحط الخطأ
حينئذ هو من حيث كونهم مسلمين اخرج حيث كونهم مقتدين فقط فاذا كان السياق
في مسئلة الوجوب فهو فيها نص اذا كانت الإباحة للمقتدين من جهة انه أسمع لهم فلا بد
ان يكونوا متمكنين من استعماله ولو اباحة فهو فيها ظاهر لا نص ذل ليس السياق فيه و
نظرة الصلاة المعادة في الجماعة هي تنقل بالظهر العشاء وهما في وضعية والمعية تنقل

بهما وينوي الظاهر العشاء ويقع نفلا وهو المذهب عندنا وأما القيين على سبيل
 الإباحة أي لا يلزم الفعل ولكن أن فعل فالمفعول به هي الفاتحة أي كوز المفعول
 به هو هذا لا غير هابدين طلب الفعل من كل إلى قوله فلا تفعلوا الأباة القرآن هو
 المقصود به فما ذكرناه في صدر الفصل من وحدة الحكم والمسئلة هو على الوجه الأول
 وما ذكرناه في آخره هو على الوجه الثاني وقوله فلا تفعلوا الأباة القرآن هو من حيث
 كونهم مقتدين على الوجه الثاني وأما على الوجه الأول فاعلم ومن حيث كونهم صليين
 وإن كان في حق المقتدين على الكفاية كقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فانه أعلم
 على الوجهين ثم لا يذهب عليك أن الواقعة اشتملت على قراءة تهم خلف الأقسام
 وبغير الفاتحة ولا دليل على أنهم قرأوها من حيث الحث وإنما هو مشى على ما ألف الناس
 به فكانوا غير عالمين بتعيينها وغير عالمين بوجوبها في الصلوة رأسا فعلمهم بقوله فلا
 تفعلوا الأباة القرآن تعيينها وتضمن الإباحة وعلمهم بقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ
 بها وجوبها في أصل الصلوة ووجه الاحتصار عليها فاشتملت الواقعة على مورد التعليم على
 مورد فهم الذي أمرت الآت ونظير أصلاهم ما يتقنع من الخطأ على معارضة من
 الحكم السلي وكان ما أمروا وقال من عطس يرحمك الله فعلمه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن صلواتنا هذه لا يصح شيء من كلام الناس إنما هو التكبير والتسليم وتلاوة القرآن آله
 فعله أحكام الصلوة لا أحكام حال لا قتل أو كذا زعمه وكتاب القراءة طه ولولم يعلمه
 لبقى على الخطأ في أحكامها في حالة الاختلاف أيضا فتمت خمسة أجوبة حديث حجر بن اسحق
 مركب من حديثين كانا عند عبادة فجمعها وإيراد تبليغها كليهما وهو حديث واحد
 فيه حكمان أريد أفادتهما مستقلا مستقلا لا استندال باحدهما على الآخر أو حديث
 واحد فيه شيان متغايران أريد باحدهما الاستدلال على الآخر وفي صورته وجوه أو
 شيان إباحة الفاتحة وبيان وجه الاحتصار عليها أو بيان إباحة وبيان وصف الفاتحة
 ومحصلا أن حقيقة الفاتحة من الحقائق الواجبة في الأصل وحكمها هنا أي للمقتدي
 هو الإباحة لا غير ونظيره غير ما مر حديث النخلة قال ما هذه النخلة قلت للتجسس عليهم

وتوسد ها قال ان اصحاب هذه الصور ليجزبون يوم القيامة يقال لهم احيوا
 ما خلقتم آكل واصحابهم اهلهم الصالحون وقد رخص في الاستعمال بعض شيى فصنعة التصوير
 حرام بالكلية ولكن قد خرجت الشرعية لاستعمال الثوب المصور فخلص ما بهتلك الصور
 وامتنع منها واذا كذا لها وذلك ان الملك يعتمد الاستعمال في الجملة كالحجر والبر والصنم من النجاس
 اشترطه لا يتخذ الاواني ومثل عدم دخول الملكة بيتا فيه كلب اصلا وان رخص في
 استعماله للفرع والزرع والصيد بعض الرخصة وعند ابو داود عن علي مرفوعا ان الملكة
 لا تدخل بيتا فيه كلب ولا حمرة ولا جنب وهو من هذه الجنس وفي الزوائد ما عن يونس
 بنت سعد قال في تنوير الحوالك باسناد لا بأس به قالت قلت يا رسول الله هل يأكل كل حاد
 وهو جنب قال لا يا كل حتى يتوضأ قالت قلت يا رسول الله هل يرقا جنب قال ما اوجب
 ان يرقد وهو جنب حتى يتوضأ فاني اخشى ان يتوفى فلا يحضره جبريل ام فهذا اوصف
 واما الحكم فقد اخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر انه سئل النبي
 صلى الله عليه وسلم اينام احل لنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء ام كذا في التلخيص
 وقد ضل فيه بعض من اتبع الهوى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اولفظ محمد
 بن اسحق مع لفظنا فبح بن عجمو مسئلة وجوب الفاتحة فاصل الصلوة سيق لها قصدا
 لا طلب لقراءة من كل وان استفيدت الا باحة المرجوحة بعدم التعذيب وكما ذكرنا
 اخرنا واكثيرون مع ما ذكرناه آخرنا كذا في الاستدلال فيحصل فيها ايضا **فصل**
 قوله اني اقول ما لي انازع القرآن حمله بعضهم على انه قال ذلك ونفسه في حال داء الصلوة
 كما في المرقاة وحمله البايعي في شرح الموطأ على انه قال ذلك لهم بعد الفراغ لتعليم لما يستقبل
 الامن حيث انه ابتداء هذه الكراهة من هذه الوقت بل اخبار من تعجب ثابت ولو مما مضى
 والا لقال لا تنازعوني القرآن وفي كتاب القراحة قل اني لا قول بلا ما ابتداء وهو عند
 الكوفيين في المضارع للحال وفي جزء القراحة الا اني اقول وفي جميع الجوامع ان لهم
 الا ابتداء للحال عند الركعة قال البايعي يريد والله اعلم اقول لكم ما لي انازع القرآن
 ام فان كان كذا فهو واكد في الكراهة واعلم ان النجاسة انما ارادوا بحكاية الجملة

بعد القول انها تبقى على حالها ولا ينتصبا الحذر ان لا انه ينحصر في ان تكون
متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام كما توهمه عبارة الرضى فان قد يكون
كذلك وقد يكون بمعنى التلفظ والتفوه في الحال كقوله تعالى وقولوا حطة ولا بد
وحينئذ فالظاهر ليس المراد القول في النفس لا نقول بيلكم بتوجيه الخطاب
اليهم وانما المراد التعريف والتبرم بانه يقول هذا ولا يستمعون ونظيرة في
التعريف ما نأفلا أكل متكئا وفي من كتاب القراءة نجد اني اقول فلم يرد
القول لهم بل اراد القول عند هم ثم لما علم ان الشريعة جاءت بالانها قرأنا ر
حد يثاوان الفاتحة وغيرها فيه سواء وانه لم يبتدئ بتسريع الفاتحة على
المقتدى اصله نعم ابتدأ بعضهم بالقراءة فتبني واستثنى الفاتحة وعلى لتعينها
او لا فنص ما علمنا بانها اباحة موجهة وانه مروية على تركها في الجهرية اصله
فانتهى اكثر الصحابة عن القراءة في الجهرية ولقي بعضهم على اباحة ثم وقع منهم
تغليب احد جانبيها ففي هذا كان اختلا فهم واما مرتبة الكراهة فيه فاختل
اصحابنا وغيرهم فيه كما في فتاوى المحافظ ابن تيمية رح وهذا امر لا ينفصل الخلا
فيه وهو باب الاختلاف في حكم عبادة فهي عنها لعراض في بعض الاوقات فلا
ينفصل الخلا في فيه كالصلوة في الاوقات المكروهة وعند الكراهة للمكتوبة و
خطبة الجمعة وقصر المسافر هل هو استقاط وترفيه وكالصوم في يوم الجمعة واما
التشريق وصوم الدهر والسفر السبب والوصال وغيرها والشافعي رح في اكثر هذه
الباب على الاجازة والوحيدة رح على صيغة النهي وكذا اختلف في مثله نظر السلف
فعند ابن كثير في تفسيره عن طائفة عن طائفة قال انه سأل ابن عباس عن ركعتين
بعد العصر فنهاه وقرأ ابن عباس وما كان مؤمنا ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم ام ومقابل ما في الذكر من عن العلاء بن بلال
قال خرج علينا على في يوم عيد فرأى فاسا يصلون فقال يا ايها الناس قد شهدنا
بنى الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم فلم يكن احد يصلي قبل العيد او

قبل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يا امير المؤمنين اكملنا نهي الناس ان يصلوا
 قبل خروج الامام فقال لا اريد ان انهي عبدا اذا صلى ولكن نحمد الله بما شهدنا
 من النبي صلى الله عليه وسلم ابن راهويه والبخاري وكذا اكثر الكلام فيه في اصول
 المذهبيين **فصل** نزع بعضهم ان الاقتصار ترك الجمهور لا الترتيب ساوان
 مثله ما في الصحيح عن ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت
 بين التكبير وبين القراءة اسكاته قال حسبه قال هنية فقلت بابي وامى يا
 رسول الله اسكاته بين التكبير وبين القراءة ما تقول له وهذا عجيب فانه يسكت
 السكوت عما قبله وهو التكبير اي تكبيرا ثم تسكت عنه فجعله فيما بعده والسكوت باعتبار
 ما قبله كثير شائع ومنه ما في عبارات العلماء قال فلان كذا وسكت عليه اي غرد
 وان كان كلامه مسلسلا ومتصلا وهو في نفس هذا الحديث في جزء القراءة من
 باب من قرأ في سكيات الامام عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت
 اسكاته عن تكبيرة تفتحه الصلوة اه والعجالة تمل العجائب **فصل** هناك
 لفظ عن عبادة نفسه يصرح بالاجابة وينفي الوجوب وهو ما في الزوائد طار عن
 عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ خلف الامام
 فليقل بفاتحة الكتاب قلت له حديث في الصحيح بغير سيقا رواه الطبراني في الكبير
 ورجاله موثقون اه فان شئت فترجمه بلغتك ثم اسأل المخاطب ماذا فهمت منه
 لكن نقله في الكنز ٩٦ والجامع الصغير بلفظ من صلى خلف الامام ولعلمها **فصل**

فصل لا يستقيم ايجاب الفاتحة على المقتدى الا لمن يعطى لها خصوصية و
 يحسن بما يستجيب السورة ولذا اخذ البخاري رحمه ليجل زيادة فصاعدا ويتردد في حديث
 ابى سعيد امرئان فقرأ بفاتحة الكتاب وما يتيسر من جزء القراءة والضعفاء الصغير
 وانت تعلم ان امرئاهل احاديث وجوب السورة لاستقامة وجوب الفاتحة ترك الاحاديث
 متعلدة وليما توارث العمل به طرأ الماخيار وهو كما ترى ونحوه تردده في حديث الاقتصار
 واذا كان لا يستقيم فاختارة التباطل هذه الاحاديث فهو احق بالتردد ولقد اصف

فيه شراح المنتقى في مذهبنا فراجعها ان شئت **فصل** وهناك لفظ عن
عبادة يصح بوجوب الفاتحة خلف الامام في كتاب القراءة **ص** عن محمد بن سليمان بن
فارس حدثني ابو ابراهيم محمد بن يحيى الصفار وكان جارا لنا ثنا عثمان بن عمر بن لويس
عن الزهري عن حماد بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الامام قال ابو الطيب قلت
لمحمد بن سليمان خلف الامام قال خلف الامام وهذا اسناد صحيح والزيادة التي فيه
كالزيادة التي في حديث مكحول وغيره فهي عن عبادة بن الصامت صحيحة مشهورة من
اوجه كثيرة وعبادة بن الصامت رضى الله عنه من اكابر اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم اه وتصحيح هذا الزيادة من حيث صنعة الحديث في غاية الاستحسان
فان هذه الزيادة من درجة قطعها ولو خلف احد باذراجها كان بارا وما خنت
وهي لعلمنا من محمد بن يحيى الصفار تفقها منه واخذ بالعموم وانه اصح المقتد
وقيل عند هم او من محمد بن سليمان بن فارس فانه تليد البخاري فتفق فيه كشحه
كيف لو كانت هذه الزيادة عند الزهري لما خالفها وقدا خرج عنه البيهقي في الكتاب
عن عبد الله بن المبارك نايلونس عن الزهري قال لا يقرأ من وراء الامام فيما يجهر به
الامام القراءة يكفهم قراءة الامام وان لم يسمعهم صوته ولكنهم يقرأون فيما
لا يجهر به سرا في انفسهم ولا يصح له احد من خلفه ان يقرأ معه فيما يجهر به سرا
ولا عناية قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحموا
وروى فاتهى الناس لا وروى الحديث سفيان بن عيينة عن الزهري وابن وهب عن يونس
عنه وصالح عنه عند مسلم ومعه عند غيره ومالك الامام وقرئ بن عبد الله
وعقيل وعبد الرحمن بن اسحق المدني والاوزاعي وشعيب بن ابي حمزة عن البيهقي في
كتابه وموسى بن عقبة عند الطبراني والصغير **ص** والليث بن سعد في خلق افعال العباد
ولكنه في جزء القراءة عن يونس عنه ثلثة طرق عن عبادة من غير طريق الزهري ثم
عن جماعة من الصحابة غيره ولا اثر في شيء من الطرق لهذه الزيادة وليست عن عثمان

والاحاديث
لا تفترق بين
الفاتحة والسورة
الابا عمارين
تلك وجلس
هذه ومضى ذكر
الفاتحة ولم
تذكر السورة
فلهم الوجه
اي لم يفرق بين
والجس في جمل
في الوجوب عند
فيهمان بن لا
يسنوه ولا يسي
وقوله كما حدثني
لم يقرأ بها
يريد ان يشتمل
عليها خطا بال
كان يعلم فضيلة
اصل القراءة
لا التفاتا الى
علم وجوب
السورة وعلمهم
هذا لتوارث
القراءة في
محلها وعدم
خلو الصلوة
عنها

بن عمر اليضا في كتابه هذا ومسند لداري ^{١٢٤} ومصحح هذه الزيادة يحتاج ان يقول ان
 الحديث كانت عند الترجمة والاسناد كله بلفظين فاودعوا عند بعض كذا او عند
 بعض كذا او في مرة كذا او في مرة كذا ١١ وسقطت عند لعد ولقيت عند واحد وكل هذا
 لا يقبل واذا كانت زيادة من دون هو ارجح ما كس في تفصيلها كثيرا بخلاف حديث
 محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من صلوة يجهر فيها الا امام بالقراءة فليس كان يقرأ معه اذ فانه طريقة
 مستقلة ثم خفي على من ادرجها وجه ربط العبارة ايضا فان الحديث على هذا دليل
 فيه على وجوب الفاتحة على غير المقتدى فكان من باب ما قيل **و**يجوز للناس
 يملكون ثم كما يفري - او ما يقال **ح**فظت شيئا وغابت عنك اشياء - واحسن محله
 ان يقال اراد به ان هذا الحديث اُسْمِعَ للمقتدين لانه من مثله ومن ذهب سفيان بن
 عيينة ترك القراءة خلف الامام كما عند ابن داود وكن امدها بذهب وكذا من
 اليث من نقل البويطي كما في الاستنداء ورواها الحافظ ابن تيمية ^{١٢٥} و^{١٢٦} من عدم
 الوجوب ومثل هذا في اذكاره ارجح ما عندنا في كتاب القراءة ^{١٢٧} عن عبد الرحمن بن اسحق
 عن سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل صلوة
 لا يقرأ فيها بام الكتاب فهي خالاج الا صلوة خلف امام اذ ثم اعلمه ونقل عن ابن معين
 وابن حنبل ان عبد الرحمن بن اسحق منكر الحديث وهذا في غاية من العجب كيف خفي
 عليه ان قولهما هذا في عبد الرحمن بن اسحق الواسطي كما ذكره هو في ^{١٢٨} الامم في المدني
 هو الواقع في هذا الاسناد وهو من رجال مسلم وهو الذي اعتمد عليه في ارسال فانتهى لنا
 من حديث ابن ابي عمير كما مر قال النسائي من فضل المجاهد بن علي القاعد بن قال ابو
 عبد الرحمن عبد الرحمن بن اسحق هذا اي المدني ليس باس وعبد الرحمن بن اسحق
 اي الواسطي يروي عنه علي بن مسهر والومحافية وعبد الواحد بن زياد عن النعمان
 بن سعد ليس بثقة اذ فالاسناد حسن والزيادة مدروجة ولعلها من ابي هريرة
 فانه ممن يجيز القراءة في النفس للمقتدى في الجهرية اي ما ولا يوجبها البتة **فصل**

قال في العرفه فاذا اخذ الحديث من الحديث ولا سيما في اخر الاسناد بعد الحديث على التمام

اختلف النقل عن بعض الصحابة في الجهرية كعن أبي هريرة وغيرهما واول ما يظهر في
 التوفيق للنظر عند اختلاف النقل انه عند هم على الاباحة لا الايجاب التحريم
 لهما ففتحوا من المعارضة والتوفيق او بالترجيح ثم اختلف فتواهم منسلا حوال فهي
 احوال لا آراء وذلك يجري في الباطن كثيرا فعند الارقطني والبيهقي عن يزيد بن شريك
 انه سأل عمر بن الخطاب عن القسراءة خلف الامام فقال اقرأ بها فتحة الكتاب فقلت
 وان كنت انت قال وان كنت انا قلت وان جهرت قال وان جهرت ام فيه جوابا لميتي
 فختلف فيه ضعفه ابن نمير ووثقه آخرون واكثر الفاظه في سائر الكتب خالية عن
 ذكر الجهر وقد روى عنه المنع كما في الموطأ لمحمد ومصنف عبد الرزاق وعنه
 في الكنز لابن ابي شيبة لكن لما جرد في النسخة الحاضرة من مصنفه قال في ازالة الخفاء
 والجمع ان القسرية في الاصل ان ينال في الامام في القرآن وقراءة المأموم قد يفضي الى
 ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعاضت مصلحة ومفسدة فمن
 استطاع ان يأتي بالصليحة تجتنب كالتحدث بشيء مفسد فليفعل ومن خاف المفسدة
 تركه وخوفه عن الجهرية لا يقول بانه يوجب ولا بالتحريم فالترك عنه قد مر اما
 الاباحة عنه فقوله اقرأ بها في نفسك يا فارسي وكا يريد الاكراهية قال في العدة
 ولئن سلمنا ان المراد هو القراءة حقيقة فلا نسلم انه يدل على الوجوب و قد
 استدل عليها بنحو جهاد وهو مثل قسم الصلوة بين الله وبين العبد وليس
 في حال الايمان بل لا ينحصر القسم على حال الصلوة ايضا فتدلى للناسي عن الدعاء
 عبد الرحمن بن ابي عمير عن ابي هريرة عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما انزل الله عز وجل في التوراة ولا في الانجيل مثل ما انزل في القرآن وهو السبع المثاني
 وهي مقسومة بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل انتهى ومثله عند الترمذي من
 تفسير الجرح وهذا الاصل هو انما هو قسم الصلوة الى اربع سبعية ايضا فلا يستدل
 به ضرب من الاجتهاد بخمس على جنس ولا حيل في الاكراهية وهو كما استدل كل عبد
 بميث لا صلوة لمن لم يقل بها على قراءة المقتدى موقفا عليه على ما سياتي وقد

والقارئ يحسن ان يقرأ في الجهرية كما في كتاب القراءات
 او يخفف الجهر وان جهر فافقه الكتاب وشي

صرح الطيبي ان حديث الخراج وحديث قسم الصلوة حديثان مستقلان قال
 لانه رضى الله عنه استشهد بالشيخ الثاني آه وقوله كما في جزء التزكية من باب
 المسكتات عزالي هيريقه قال ذا قرا الامام بالقرآن فاقرأ بها واسبقه فان الامام اذا
 قضى السورة قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قالت الملا حكمة آمين فاذا وافق
 قولك قضاه الامام ام القرآن كان قننا ان يستجاب اه لا يريد به السبق والشهر
 على الشرع وانما يريد به سبق المأموم بالشرع على فراغ الامام عنها لا يفوته
 الموافقة في آمين وهو كقول بلال لا تسبقني بآمين واسناده عن سلمان كما في الحديث
 من طريق ابن عثمان عبد الرحمن بن مل النهدى وكما في الزوائد هو اسناد ما عن
 سلمان وشبهه الملا حكمة الصليق وذكره شراح المنقح من ٣٣٥ وكلام البيهقي والعمري
 في نصيب الارسال وعدم ذكر سلمان ههنا كالتصويبه هناك وقفه ولا يؤثر ولعله حديث
 واحد في الامام وهو المراد بما في الفقيه من باب جهرا الامام بالآمين عن ابى رافع قال
 كانت ابوه يقرأ يؤذن لم ان فاستترط ان لا يسبقه بالضالين حتى يعلم انه دخل والصحة
 وكما يقول بوجوب الفاتحة على المقتدى اصله بل يهتم للآمين ان يرد منها وكذا
 بلال وقد اشار اليه ابن كثير في تفسيره فوضعوا فتواه في الاحتجاب بدون امعان و
 يقرب منه ما في الدر المنثور واخرج ابن الصوري عن ابى قلابه يرفعه الى النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من شهد فاتحة الكتاب حين تستفتح كان كمن شهد فتيما في سبيل الله
 ومن شهد حين تنخم كان كمن شهد الغنائم حتى تقسم اه مصححا من الاصل لا يريد اعتبارا
 ادراكه فضلا لمين لحديث ابى يعلى فيه ومن لم يقل آمين كمثل رجل غنم قوم فاقتروا
 سهامهم ولم يخرج سهمه فقال ما السهمي لم يخرج قال انك لم تقبل آمين اه وقال
 سندك جيد ولكن هو عند ابن كثير باسناد فيه ليث ابن ابى سليم **فصل** لا يعلم من
 الصحابة من يقول ان مدرك الركوع يد والقرعة كما يدرك الركعة نفى الفتح
 من ادخل لوتر ورى محمد بن نصر من طريق اخرى عن حميد عن انس ان اول من
 جعل الفتح قبل الركوع اى دائما عثمان لى يدرك الناس الركعة اه وفيه فروع

قال الحافظ في المطالب العلية قال مسند حدثنا يحيى عن سفيان حدثني عبد الغني
 بن ربيع عن شبيب بن ابي ابي رقال قال رجل دخل المسجد فسمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يخفق نعليه فلما سلم قال كيف ادر كنتم قال سجدوا فسمعنا قال كن لك فسا
 ولا تغسلوا بالسجدة ما لم تزلوا الركعة نادر ايتهم اكم امام قائما فقوموا وركعوا فاركعوا
 وساجد فاسجدوا وجالس فاجلسوا صحيحا وهو عند آخرين ايضا وانما نقلته عن المطالب
 لتصحح اياه وما قاله البيهقي في المعرفة انه من رسل فانه يريد ما لم يسم صوابه
 ونحو ما عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب في الصحيح من مناقب عثمان وشهادة عمر ورجاء ابي
 يوسف او الفجل او نحو ذلك في الركعة الاولى حتى يجمع الناس اكل بل في مرفوع عند
 ابي داود عن ابي قتادة قال وكان يطول في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية و
 هكذا في صلوة العصر وهكذا في صلوة الغداة قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك
 الناس الركعة الاولى وعند عن عبد الله بن ابي اوفى ان النبي كان يقوم في
 الركعة الاولى من صلوة الظهر حتى لا يسمع وقع قدمه والرجل المبهم فيه هو طرفه
 الحضري ذكره ابن حبان في الثقات كما في اللسان ونحو من ذلك عند احمد عن ابي
 مالك الاشجعي ذكره والمتفق من باب موقف الصبيان والنساء من الرجال في شح المطالب
 للزرقاني وافاد الحافظ برهان الدين ان القويل وقع في ركوع الثالثة فجعلت كلها
 ركعة للكعبة مع ان قيامها وقراءتها وابتداء ركوعها للقدس لانه لا اعتداد بالركعة
 الا بعد الرقع من الركوع ولذا يدركها المصنوق قبله ام وهو كاليد يهي من حكم الشريعة
 بادراك الركعة بادراك الركوع فاذا كان الصبي شاهدا وادراكها يلحق المصلين شيئا
 فشيئا الى ادراك الركوع ما كان لهم ان يتروكوا وفي وجوب القراءة على المقتدي
 ولا يتروك فيه الا من الغي لبلهاته واقتصر على اللفظ هذا وقد وقع في صفات صلوة
 الخوف اشتراك في الحقيقة وتعاقب فيها كما قد وقع تقسيم الركعات والسجدات وتقع
 تعاقب في الركوع وذلك لان به الركعة ركعة ومن ادرك الركعة فقد ادرك ركعة واحدة
 يعني على عدم وجوب القراءة خلفه كما مام ندعنا عن قتال ان يلوها لسانك وتحتها

واحد من هذا الحديث من احاديث فاضل
 هذا العمل للمسيق ما في اربعة اقسام والاول
 وذلك لان القرآن ليس عليه

قلبك فانما تنقص لهن او على مثل هذا ابني السياق فحديث من ادراك ركعة من
 الصلوة فقد ادرك بل وحديث من ادراك ركعة من الصلوة قبل ان تطلع الشمس آه
 فانه ايضا في المسبوق كما في فتحهيم الهلالية عن بعض العلماء وقد بسط في موضع آخر
 لا الوقت كما قد رُجم واعلم ان البخاري وافق الشافعي رح في فروع القدوة فاجازت قدما
 احرام المأموم على اكمام لعله كما في طه من بعض نسخ الصحيح وهو قول للشافعي رح
 كما في الجوهر ^١ واجاز تأخير اكمام الغير المراتب اذ اجماع المراتب ولو لم يترك المراتب اكمام
 واتهم خلفه ولو لم يترك على قطع القدوة وعلى اختلاف القيمة وعلى اتمام المأموم بالمأموم
 ومن ملحقات هذه المسئلة القراءة خلف اكمام فارجهما ولو ادرك الركوع والجهر
 بآمين المأموم فاختاره فكان اتيام عندك هو التعقيب في الاقوال والافعال لا
 يستلزم اتفاق الامام والمأموم في النية وليس فيه ضمان وانما هو رعاية وحفظ ولا
 يخفى ان بعض هذا العمل بالمنسوخ بسنة معاذ عند اوداد والى امامته عند الطاهر
 كما في الفتح ^٢ ومثله مغاير لما في فتحهيم الهلالية من الجنائز وضعفه واخرج من
 جدين بمعنى المسند فراجعوه وهو دليل على ان ترتيب المسبوق كترتيب اكمام وهو من
 ابني حنيفة رح وما حكاة فجزء القراءة عمن يوجب القراءة فلا يعلم نقله عنهم
 وانما هو طرد لما اختاره نعم ذهب بوهيرية الى انه لا بد ان يدرك المسبوق اكمام قبل
 شرعه في الاختناء وان لم يدرك القراءة وذلك ان الركوع في اللغة الاختناء نفسه
 واما البقاء منحيث الحالة بقائه كما يطبق القيام على الاختقال من القعود اليشم بعد حالة
 بقائه كذلك الركوع هو الاختقال من القيام الى الاختناء فاشترط بعضهم ان يدركه
 قبل الاختناء لهذا الالقراءة وقد اوضحه ابن رشد الحفيد في قواعد وكذا في
 عمدة القاري ^٣ والتبس على الناظرين فاعلم ذلك وكذا المراد بما في الكنز ^٤ من فروع
 اني قد بدلت فمن فاتته الركوع ادركني في بطنه قياحي عبيد بن مسعدة صاحب الجيوش صا
 اراد بالركوع الاختناء و اراد بالقيام استماله وكان المعاقبة في الاختقال لا تصرفه غير مقصود
 ووقع فيه بطر عارضين للتبيين فلا تعجلوا والحقوا و اراد بالركوع جزأ منه بعد الاختناء

وهو الموافق لسائر الفاظ هذا الحديث وايضا ليس التبدل قيل في المعاقبة فقد
جاء تلك بتلك فحديث موسى بن عبد ربه التبدل وانما هو وجه للاعتناء
بالمعاقبة ازيد وراجع العمدة ^{١٤٦} وعند مالك من باب زادك من الصلوة مالك
انه بلغه ان ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة ومن فاتته
قراءة ام القرآن فقد فاتته خير كثير اه فلهذا من هبه ويريد بقوله ومن فاتته
قراءة ام القرآن قرأتها من امام اي فاتته ادراك قراءته قال ابن عبد البر في
الاستدراك او اما قول ابي هريرة من فاتته قراءة ام القرآن فقد فاتته خير كثير فان ابن
وضاح وجماعة معه قالوا ذلك لموضع التامين يعنون به قوله صلى الله عليه وسلم من
وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه اه وفي خلق افعال العباد طلع
وقد بينه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قرأوا ان شئتم اه في حديث تميم الصولي
فراوان شئتم من ثقل البعير لفظ الحديث مرتين وكذا لك عندنا لاربطني هذا
والد المنثور ^{١٤٧} وفي طريق من جزء القراءة ثم يقول ابو هريرة رضى اقرأوا ومثله ما
في تحريم الهداية عنده من طريق سعيد المقبري ^{١٤٨} مرفوعا وموقوف **فصل**
لم تقط الشريعة في الجهرية موضع الفاتحة اصلها ولم توسع لها في المحقة ولم يبق
لها فجة واما السكتات فحديث سمرة قالوا للاستفتاح وثانيها بالفصل وثالثها
ان كان فليقرأ اليه النفس لا غير وقد جوز الطيبي في شرح المشكوة كما في السعابة
^{١٤٩} وحجة الله البالغة قالوا كطهرت السكينة الاولى للشاء والثانية للتأمين
لكنى لم اجد هذه العبارة في نسخة عتيقة من حواشي الطيبي والله اعلم ان تكون
الثانية للتأمين عند من يقول يا خفاكها وهو احتمال جيد فما في جزء القراءة
من باب السكتات عن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال قلت لسعيد بن جبير اقرأ خلف
امام قال نعم وان سمعت قراءة تم انهم قد احدثوا ما لم يكونوا يصنعونه ان السلف
كان اذا ام احدهم الناس كبر ثم انصت حتى يظن ان من خلفه قد قرأ فاتحة الكتاب
ثم قرأ وانصتوا له انما هو توفيق منهم ممن صنع ذلك بين امره انصتوا واجاب لفاتحة

من عندهم وليس له اثر في المرفوع وما خاله وكتاب القراءة ان ايا سئلة افتى به
بين يدي ابي هريزة فليس كذلك وكن اما ذكره في ٥٥٥ وفي ما ذكره من ٨٦ ايضا
تردد يريده المستمع مع اعلاق في العبادة واعلمه ما في شرح الكافية ٢٩٩ عن ابي الهيثم
في ابي طاهر ما في الكنت ١٣ اذ كنت مع الامام فاقرأ يا ام القرآن قبله واذا سكنت عبيد عن
ابن عمر حسن في سورة فيمن تلاه في كتاب القراءة ٥٥٥ بحذف الواو من قوله واذا سكنت
يريد به السنة وطوم من ذهب عبد الله بن عمر كما ياتي ويريد بالقراءة قبل الامام
الفرغ عن القراءة قبل فراغه فان الامام يقرأ السورة ايضا ومع هذا ففي اسناد
الشيخ بن الصباح ضعيف وعامة المناكير في شيخ عمر بن شعيب عنه وعن ابن الهيثم
كما في التهذيب واذا دخل بن طاهر في التذكرة من ٥٥٥ هذه الحديث في المنكر وفي نسخة التي ذكر
ايضا من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمر بن شعيب وقوله هو انما
ابن تيمية في فتاواه القراءة في السكيات بما يلقى ويمكن ان يريد بما في كتاب القراءة ٥٥٥
الاخيرة من المغرب الاخير يروي عن العشاء فان فزع القراءة عن علي رضي الله عنه
اذ اجمهر الامام في الصلوات فاقرأ يا ام الكتاب وسورة اخرى في الامامين من الظهر
والعصر وبما تحته الكتاب في الاخيرين من الظهر والعصر وفي الاخيرة من المغرب وفي
الاخيرين من العشاء ١٥ وفي رسالة الحفاظ ابن تيمية في تنوع العبادات وعامة السلف
الذين كرهوا القراءة خلف الامام هو فيما اذ اجمهر ولم يكن اكثر الايمية يسكت عقب الفليحة
سكوت طويل آه ثم جعلها بعضهم في الكافي وبعضهم في الثانية وهو شبهه من ياتي
الى الجلاس وله بيت فيه فرجة فيلتمت الى وجهه هذا امر في وجه ذلك مرق في رسالته
ثم تفنن هؤلاء في الباب الاول من نزاع القراءة وكان الرسول بن عبد الرحمن و
ميمون بن مهران وغيرهم وسعيد بن جبير يرون القراءة عند سكوت الامام الى نون
بعده وكل هذا تفصيل لا ملامحة اليه في الاحاديث وعندنا بن ابي شيبة عن ابن
عن سعيد بن جبير قال سألت عن القراءة خلف الامام قال ليس خلف الامام قراءة
اه واثر اخبر عنه في كتابنا الحمد وبالحق آخر فقال اقرأ قبله وبعده معه ولا تذكرها على

حال والشائع يقول فحدث انس ان قرأون فصلوا تكلم خلف الامام والامام يقرأ
 ام وفي حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه تقرأون والامام يقرأ ام
 وفي حديث ابن ابي عمير في جزاء القراءة هل قرأ احد منكم معي انفا آه فمثل هذه المبالغة
 في غاية العجوب قال ابن ابي شيبة بعد ثنا احمد عن ابي بصير عن ابي بصير قال اول ما
 احدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرأون ام فكانا على طرفي نقيض فاعلمه
 والله اعلم المسبوق بقراءة الامام ان اتى بالتامين عند تامين الامام ثم قرأ
 بقية الفاتحة لم يبق امين طابعا وهو طابع على ما عند ابي داود وان اتى به بعد
 فاتحته فانتهاه الموافقة فهو بين فواتين وهذا كله لان الاحاديث لم تكن على القراءة
 خلف الامام والعجب مما في اذكار النورى من مسئلة السكتات والثالثة بعد امين سكتة
 طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة ام نجعلها للمأموم بعد امين مطرد او كل هذا مما
 ذكرنا انه ليس الى قراءة المقتضى في الجهوية نظر في الشرع ولا بناء للكلام ولا احكام
 وعبارة الام ولا يقال امين الا بعد ام الفكرة فان لم يقل لم يقضها في موضع غير الام
فصل ينبغي ان يكون حديث عبادة وحديث انس لما رآنا وحديث رجل
 من الصحابة فواقعة فان فيها السؤال عن العادة لا عن الواقع انفا بخلاف حديث
 ابن ابي عمير فليس فيه السؤال عن العادة وانما فيه السؤال كما في جزاء القراءة وسنن
 ابي داود وغيرهما بقوله هل قرأ احد منكم معي انفا آه عن واقعة رجل واحد انفا
 وفيه رسل ابي قلابة في كتاب القراءة فيه التصريح بان الواقعة في صلوة الصبح
 وهو الواقع متعلق من انس فانه متى ما سمي في طريق ابي قلابة املا سمي
 انس فحدث انس ايضا فيه وحينئذ يكون انتهاء الصلوة عن القراءة فيما جهر فيه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واضمار هو اي كون حديث ابن ابي عمير عن ابي هريرة
 غير ذلك هو الذي بنى عليه المالكية والمناذلة خلافا للشافعية وكذا السؤال في عن
 اصل القراءة ووجودها عن صفتها او عن الفاعل والقارئ وتعيينه وحكي الحجاز
 ان المالكيين عن القراءة يقولون ان حديث ابن ابي عمير ناسخ فكان عندنا في واقعة اخرى

ولو كان عند أبي هريرة ما عند عباد الله لما عدل ففتوا كما اقرأ بها في نفسك يا فارس
عن نص الاباحة الى الاستنباط من حديث قسم الصلوة وغداة مع هذا القراءة
في الجهرية مرجوحة فانه قيل في فتواة الاخرى القلعة بغير الجهرية فلا جرم ان
هذا اجل من عباد الله لو كانت هذه الحاشية في الواقعة وكان طريق الالفاظ تضمن الرواية فوجهه
ان استنكاره صلى الله عليه وسلم القراءة خلف الكمام واضح في عدم وجوبها ومرجوحيتها
وقد راضهم على الترك فاستهوا ولذا اجاء بلفظه اي الانتهاء فانه يدل على ان
الامر يستقر بعد مرأى منه على الترك وبعد تدبير كما ذكرنا في فتواه تعالى
فهو انتم منتهون حتى قال عمر بعد اية المائدة انتهينا انتهينا واليك هناك فحي
صريح وتعين وبقي عباد الله يرجح جانا بالفعل والنس من روى الحديث معه
على الترك ففي جزء القراءة من الباب الاول وكان النس وعبد الله بن يزيد
الا نصارى يسبحان خلف الكمام ام واثر النس هذا واصله ابن الشيبه كما مر
فصل وما يظهره الفرق بين شرحنا وشرحهم في هذا الحديث وتلخيص
ان نقول ان الواقعة في الجهرية ومورد السؤال قراءتهم مع جهره صلى الله
عليه وسلم لانه كان نزل قبل ذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
واصبروا لعلكم ترحمون بركة فكان لا يعلم انهم يقرأون مع جهره فهو وجب
الاستنكار وهو ما في كتاب القراءة وسنان الدارقطني ومسندا احمد عن ابن اسحق
حدثني مكحول عن محمد بن عباد بن الصامت قال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم الصبر فقلت عليه القراءة اقبل علينا بوجهه فقال اني لا اراكم تقرأون خلف
امامكم اذا جهر قال قلنا اجل والله يا رسول الله قال فلا تفعلوا الا بام القرآن
فانه لا صلوة لمن لا يقرأ بها ام فقيده بغير جهره بقوله اذا جهر وهو مورد السؤال
والاستنكار ولا اثر في الطرق لتقييده بما فوق الفاتحة ولا لتقييده بجهرهم والسؤال
اصلا فهو اذن عن اصل القراءة ولا حرج فيه ثم قال فلا تفعلوا الا بام القرآن
فهو الاباحة المرجوحة كما بد ثم قال بعد ذلك فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها

فلا بد من جملة على ما شرخناه به أي أنها موصوفة بالوجوب في محل فتباح علينا بقى النظم
 كله على ترتيب ما في الرواية على شرحنا ولم نفتح على نقد يري في العبارة ولا بتر في النظم وإنما
 احتجنا إلى ربط قوله فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ما قبله وقد أبدينا به بقى كل لفظ على
 شرحنا في موضعه من سياق الرواية ولو كان السياق في الواقع أيضا كما في الرواية لما
 استقام الكلام شرحنا وأما هؤلاء فيجاءون إلى نقد يري في العبارة وهو تقييد السؤال بما
 فوق الفاتحة أو بالجمهر ولا اثر له في الرواية حين السؤال وقوله فإنه لا صلوة لمن لم
 يقرأ بها لم يقل بعد ما قاله بعد السؤال ويعد جوابهم ولم يتحقق حين السؤال أنهم
 يقرولون نعم كيف وقد قال بعضهم لا فكان الأمر بين الوجود والعدم والحال بعد في
 كتم الغيب فهم قد وافق السؤال لم يوجد بعد وهو كما ترى ولا يمكن لهم إبقاء النظم على
 حاله وترتيبه فيقولون سرعاية قوله فإن لا صلوة لمن لم يقرأ بها في السؤال ولم يوجد
 إذا ذلك وهو بتر النظم من ترتيبه ولا يستقيم على نقد يري بقاء النظم على حاله وكونه في
 الواقع كذلك أي كونه قاله في الواقع أيضا كما هو الآن في اللفظ كما شرحناه فهو الصواب
 والله أعلم بالصواب من لم يمثّل سيرك المذلل في مشى رويدا ونجى في أول يعلم
 أن الشارع لما كان ههنا بصدد الإباحة الآن لم يكن عنده وصف وجوبها إذن إلا في غير
 هذا الحال ولم يكن عنده إذا ذلك بالنظر إليه تقسيم حكم الفاتحة إلى الوجوب والإباحة
 فإن قسمه أحد اليه ما فعل ذلك فكانت عنده من الواجبات اجبت الآن للمقتضى فهو
 أو أن العقاد الإباحة وما استشهد به وصف معهود قبل ذلك فأباح واجبا في نفسه في
 هذا الحال ومن لم يستطع أن يفهم إباحة واجبة في نفسه في حال خروج في لفظ الإباحة
 والوجوب فاصرف عنه همته **هـ** إذا لم تستطع شيئا فدعه **و** وجاوزة إلى ما تستطيع
 وإذا راعيت هذا انظر إلى أنهم أعلمهم قرأوا غير الفاتحة فعين لهم الفاتحة على سبيل
 الإباحة الآن وعلى المتعين بقوله فإن آية تعليل التعمين لا حصل الإباحة لم ترتب
 في حسنة ثمران معنى قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن أنه لا بد من اشتغال المصلي عليها
 وذلك أنه خطأ لا يركن إليه في فرضية مطلق القراءة فدل لهم أنه لا صلوة إلا بالاشتغال

عليها أي عينا وليس بناء على عدم وجوب السورة واقتراض الفاتحة ابتداء فانك
لا ترى ان يكون قال كصلوة الأبرك أو سجود فالمراد الأمر بالاشتغال عليها وانها
أقل ما لا صلوة الا بها بالنسبة الى الآخرين وهذا الوصف لا يتعدى الفاتحة الى
السورة فهو علة التعيين على سبيل الإباحة ولو كان للإيجاب كما زعموا لقي منع عنها
بلا وجه اذن سيما اذا لم يكن المنع هو الأصل وهو كذلك عندهم بخلافه عندنا
والحال ان الحديث مسوق لمنع غيرها وايضا وجوب الفاتحة ليس مؤثرا في إيجابها
ولا في منع ما عداهما فوجوبها لا يمنع غيرها استحبابا مؤكدا فكان المدعى منع شيء والرد
إيجاب شيء آخر وهو كما ترى ثم انك لا ترى ان هناك سؤالا بقوله لعلمكم نركعون أو
تسجدون وانما ترى لعلمكم تقرأون خلفا ما هم فهد الا انها لم تكن عليه وكان الامام
والمأموم في غير القراءة من الأفعال سواء فلم يسأل الا عن القراءة أي التي عهد
في الصلوة في محلها لا عن الجهر ولا عن السورة فقط وهذا الذي ذكرته لك ان ذمته
فهو وجه بلا حقا وحمل السؤال على ما ابدىه قفا بلا وجه ثم اباح الفاتحة فقط وكان
انه لو اباح غيرها كانوا لا يتفقوا في الفعل وقرأ كل ما شاء ولم يقعوا على مشترك ولم
تبن الجماعة على ذلك بخلاف الفاتحة فانه كصلوة لمن لم يقرأ بها فهي مشتركة لا يبعد
قارئها كل برأسه فحين الامر من رأسه ولا يمكن عاجزا وكذا ذلك وجه وقيل
وانما قل نظرنا لهذا الحديث لانه ليس بغير الفاتحة حاله حال اباحة وحال وجوب
فحادث البحث الى هذا التنويع وارههم ناسا اول ناس والحاصل انه ليس إيجابا على المقتل
بل وجه الاستثناء من النهي لهم وهو يحتاج الى بيان وجه اكثر من الإيجاب ابتداء
فانه في الظاهر ترجيح بلا مرجح بخلاف الإيجاب ابتداء فقد كثر فيه عدم التعليل لذلك
لم يذكر حيث قال كصلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وجهاله بانها اعظم سورة مثلاً
اذ كان تشريعا مبتدأ او اعظم السور فقد وردت في اللفظين في الصحيح وبينهما فرق
في العربية وحيث اباحها للمقتدى ذكر وجهها وهذا الذي ذكرته اكد من آخر ما
يفصل البحث به عندي في حديث ابن اسحق عن مكحول عن ابن الربيع ابن من فلق

والتفسير عندنا ان هذا في الفاتحة من غير السورة وانما هو الخبر من رواية عبد الله بن بابويه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
الشكر لله الذي جعلها في القرآن حتى يقولها في كل صلاة مستحبا استحبابا عظيما كونه من باب الادب كما ذكرنا في كتابنا في التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
حيث الجموع وكانت تطلب فصاروا تطلب اذا نزلوا من مكان مطلوبوا بجمعها واعتدلت بها في الصلاة واعتدلت بها في الصلاة واعتدلت بها في الصلاة واعتدلت بها في الصلاة

الصحيح وأوضح من فرق الصديق وإذا تجاوزت الشمارير عن الأيكة وحدثت وتابها
العادل بموصول شجي وبينت وصلها القطا وعدلت فليس إلا الاسفار عن وجه المني
فيلدفع عن تغليس من دلغة إلى حثي وليتمثل ما قاله الشافعي **هـ** يار الكبا وقف بالمحصب
من مني به واهتف بقاطن خيفها والناهض - **فصل في الاستئذان على هذا الحد**
او ما كنت إليها ولم ايسطها كما في لم اشر الرحيم بالغيب ولا الرعي فسواد الليل فانه لا يجزئ
عند اصحابنا فاعلم ان فيه كل ما تكلموا به في حديث واذا قرأ فانصتوا من زيادة هذا
الجملة من بعض وترك الآخرين وما تكلموا به في حديث ابن ابي عمير من الاثر والما
تكلموا به في حديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة له من الاثر والما وفيه اشياء
اخر من الاضطراب في الاسناد والمتن وغير ذلك ومع هذا فافهم هناك ناطقون ومهمنا
صامتون ومثل هذا يتدرج عليه باب الشعيروكل ويذم ففيه الاختلاف ارسالا
ووصلا ووقفا ورفعا عند البيهقي في كتابه والنسق وقفه وبه اعلاه الحافظ ابن تيمية
في فتاواه فقيه ١٢٣ باسنادين جيدين عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع قال صلينا
صلوة الى جنبي عباد بن الصامت فسمعتة يقول بفاتحة الكتاب فلما فرغنا قلت ابا الوليد
الم اسمعك فرائت بفاتحة القرآن قال اجل انه لا صلوة الا بهما وعنه عن حماد
بن الربيع قال سمعت عباد بن الصامت يقول خلف الامام فقال عباد رضي الله عنه
لا صلوة الا بقراءة ام وكن في طم منه وكن اعند ابن ابي شيبه والطحاوي في احكام
القرآن كما في الجوهر ومثل هذا لو كان في جانبهم لجزموه بوقفه فراجع الفقه ١٢٤ ولكننا
نختار الظاهر من روايات غير عباد من الصحابة انه ما حدثنا جمعها عباد وروى
ابو هريرة كليهما مفردا فعندنا حدث ام ان يخرج فينادي انه لا صلوة الا بقراءة
فاتحة الكتاب فما زاد وليس جعفر متقدم به كما في تهذيب التهذيب عن الحقيلي بل تابعه
عبد الكريم بن رشيد من رجال النسائي في كتاب القراءة ١٢٥ وعندنا حديث الاختلاف
من طريق ابن ابي عمير في ترك في الجهية رجحا واستدل عباد بحدوث
لا صلوة لمن لم يقرأ بها على ترجيح جازي الفعل من الاجابة للمقتدى ولا يستقيم عند

ان يكون قائلًا بالوجوب فانه قد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن اصل القراءة
 والسؤال عن اصلها لا يعقل على تقدير الوجوب ومثل هذا لا يخفى على من شاهد الخطاب
 وان خفي على من بعده من لم يتأثر عن مقتضى الخطاب بعد ما حال الغياب وعند ^{قطن} لا ار
 عن نافع بن هجمو فجعل عبادة ليقول بام القرآن فلما انصرف قلت لعبادة قد صنعت شيئاً
 فلا ادري اسنة هي ام سهو كانت منك اذ فسماع سنة ثمان عبادة لم يعلمه انه قد
 ضاعت صلوات عمر طول دهره واما اضطرابه في الاسناد من عبادة الى عبد الله بن عمر
 فيه اعلمه ابو عمر في تهذيبه على خلاف ما نقله عزابي عن ابن زريق في قوله اعدا وغالب يستدل
 فيه عن الاستدراك روفية من من عبد الله بن عمر التزي في الجهرية كما في امام الكلام
 ولعل لصواب في نسخة القواعد ابو محمد يدل ابى عمر فان مختار ابن حزم هو الوجوب
 كما في فتاوى المحافظين تيمية والعمدة واعلمه المحافظ ابن تيمية في فتاواه بغلط الراوى
 فيه وحكى اعلمه عن احمد بن حنبل واعلمه المحافظ ابن سريج بالمعنى لثقل عبادة
 الآن وهو عندي واما الاضطراب في المتن فقد اجتمع عندي احد عشر لفظاً فيه
 وفيه الاضطراب ان السائل عن عبادة هل هو هجمو او نافع وكما يريد الاختلاف في
 الرواية عن هجمو او نافع وانما يريد صورة السؤال في بعضها يجعله لبعضهم يجعله
 لنافع بعين تلك اللفاظ ويرتب السؤال عن عبادة على سماع كل منهما عنه الفاتحة
 وهو مجنبه ويوجه السماع منه بقربه وهذا يدل على ان السؤال عن احد هما فقط
 والواقعة واحدة واوجب من ذلك ان البخاري في جزمه لا يجعل لنافع مدخل
 ما في هذا الحديث وذلك انه وقع عندنا في جنونه وفي خلق افعال العباد ^{بجدة} ابن سريج
 بجذوف الاسم واكتفى بهما على الكنية فحمله في كليهما على هجمو ولم يرد كرنا فغافى ^{بجدة}
 ايضاً كما في الميزان قال المحافظ ابن تيمية في فتاواه وهذا الحديث معطل عن ائمة الحديث
 كاحمد وغيره من الائمة وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع ويؤيد ان الحديث
 الصحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بام القرآن فهذا هو الذي اخرج
 في الصحيح رواه الذهري عن هجمو بن الربيع عن عبادة فغاط فيه بعض الشاميين وامسكه

ان عبادة كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على
عبادة والله سبحانه اعلم آه وقال في رسالته تنوع العبادات وكان الذي يقرأ حال
الجهر قليل وهذا انتهى عنه بالكتاب والسنة وعلى النهي عنه جمهور السلف
والخلف وفي بطلان الصلوة بذلك نزاع ومن العلماء من يقول يقرأ حال جهر
بالفاتحة وان لم يقرأ بها ففي بطلان صلوة ايضاً نزاع فالنزاع من الطرفين
لكن الذين ينهون عن القراءة مع الامام هم جمهور السلف والخلف ومعهم الكتاب
والسنة الصحيحة والذين وجبوا على المؤمنين في حال الجهر هكذا الحديث قد
ضعفه الأئمة ورواه البود أو د وقوله في حديث ابي موسى واذا قرأ فانصتوا ^{صحيحاً}
واسمعوا ومسلم بن الحجاج وغيرهم وعلمه البخاري بانه اختلف فيه وليس ذلك
بقادر في صحته بخلاف ذلك الحديث فانه لم يخرج في الصحيح وضعفه ثابت
من وجوه وانما هو قول عبادة بن الصامت اه وقال ايضاً واكرهوا سماع قراءة
الامام والا فصارت له مذكور في القرآن وفي السنة الصحيحة وهو اجماع الأئمة
فيما زاد على الفاتحة وهو قول جماهير السلف من الصحابة وغيرهم في الفاتحة وغير
وهو احد قول الشافعي واختاره طائفة من حذاق اصحابه كالرازي والبيهقي بن
عبد السلام فان القراءة مع جهر الامام منكر مخالف للكتاب والسنة وما كان عليه
عامة الصحابة **فصل** في بعض المستوحين في النقل كشرح المنتقى وكان فهمه
من التلخيص ان البخاري صحح هذا الحديث في جبرته وهو استعجال يعرض كثيراً
لناظرين وهو يعله وهذه عبارته من باب هل يقرأ بالكثير من فاتحة الكتاب خلف
الامام قال البخاري والذي زاد مكحول وحرام بن معاوية وسراج بن حيوة عن
محمود بن الربيع عن عبادة فهو تبع لما روى الزهري لان الزهري قال حدثنا محمد بن
عبادة رضى الله عنه اخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يقرأ ما ذكرناه انهم
سمعوا من محمداه فانه تمت عبارته هذه ثلاثة امور الاول ما ذكرناه انهم
يحمل رواية مكحول وحرام بن ابن ربيعة على محمود لا على غيره لانهم لا يسمعون

في هذا الباب ولا ينافيه نقل البيهقي هذه العبارة بخلاف مجموع واقتصاره على الكنية
فان رجاء بن حيوة لم يرد الا عن مجموع فلهذا ارأيه وكان المحفوظ تبعه في العبارة - في
التخصيص واما الى الاذكار وهو عند آخرين مسمى بنافع والثاني انه يعمل هذا الحديث -
وانما يدخله في الباب بتبعه واعتاده في المسئلة على حد الزهري عن مجموع عن عبادة
عنه عليه الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن بدون ذكر الاختلاف وهو
استدل كل بالعموم لا يخبر وقال في باب وجوب القراءة للامام والمأموم آة وذكر عن عبادة
بن الصامت وعبد الله بن عمرو بن عبد الله بن النضر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
خلفه فقال لا يقرأ من احدكم ولا امام يقرأ الا بام القرآن آة فذكرها بصيغة
التمريض وخبرها عليه السلام سواه بخلاف البيهقي فانه لعلة اعل حديث عبد الله
بن عمر وصححه حديث عبادة وبخلاف ما في مختصر التهذيب من عمر بن شعيب
الثالث انه يجعل حديث الزهري مختصرا من حديث محمد بن اسحق وهذا نظر آخر
غير ما اوضحناه سابقا ان حديث الزهري وان كان جاء على حد لكن المسئلة
الذكر كور في المسئلة المذكورة بجملة فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها في حديث محمد بن
اسحق فهاواحد وان صدر امران فافهمه وانما لم يذكر اعلاه هذا الحديث مع
مرسابقه لان اعلاه من جملة اخرى وهو عدم التصريح بالسمع وهو على قاعدته
لكن استبعدا اياه فهو من حديث انهم زادوا شيئا خلا عنه حديث الزهري راسا
وايضال يمكن لضعفه ان السؤال عن القراءة وجودها في وجوبها فلا بد له
من اعلاه نعم ذكره توثيق ابن اسحق في دليل شرابي هريفة لا يجوز ذلك الا ان تذكر
قائما فاشتباه الامر على بعضهم **فصل** هذا كله الى الامور من الادلة والاجوبة والاسئلة
كان متعلقا بالجمهور لا بالسرية اما هي فلا صحابا فيها حديث صحيح ايضا وهو حديث
من كان له امام فقلدة الامام قراءة له وهو دليل على كفاية قراءة الامام لا الجهر
عن قراءة المقتدى وهو مفهوم حديث مكحول بقيد الجمهور لكن مفهوم حديث نافع
بن عمر بن الخطاب فلا يحجب ولا يحريم ولعله المذهب ففي المقدمة الغزنوية

من كتب فقهنا وقد نقلت من نسخة مكتوبة قال واختار بعض اصحابنا القراءة
 للمقتدى خلف الامام فصلة المتخافتة وهو قول ابو حنيفة الاحول ام من متنها
 والظاهر ان رجوع ابو حنيفة انما هو الى اختيار الترتيب لا الكراهة فان في امام
 الكلام عن المجتبى عن شرح الكافي للبزدوى وعن ابو حنيفة انه لا بأس بان
 يقرأ الفاتحة في الظهر العصر وما شاء من القرآن انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي
 لا سيجابى وهذا عندنا سواء كانت صلوة يجهر فيها بالقراءة او يخافت فيها و
 كان الشافعي يقول والقديم ان كانت صلوة يجهر فيها بالقراءة فلا قراءة ويسمع
 وان كانت صلوة يخافت فيها بالقراءة فانه يقرأ وهو اختيار بعض مشائخنا وفي
 قول الشافعي الاخر يقرأ في الاحوال كلها ام وهو المراد عندى بما في نصب الراية
 ثم قال اى البيهقي في المعرفة قال اخبرنا ابو عبد الله الحافظ قال سمعت سلمة بن
 محمد بن الفقيه يقول سألت ابا موسى الرازي الحافظ عن حديث من كان له امام
 فقرأ له الامام له قراءة فقال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء انما
 اعتمد مشائخنا فيه على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة قال ابو
 عبد الله الحافظ اعجبني هذا الما سمعته فان ابا موسى اخف من رأينا من اصحابنا
 الراي على ادريم الا ترى انتهى يريد ابو موسى اختيار الترتيب لا الكلام في حديث
 من كان له امام آه على ما زعموا وصحها المقدسة الغزنوية احمد بن محمد بن محمود
 بن سعد الغزنوي ممن تفقه على هذا البدل نعم كما في الفوائد البهية والجواهر المضية
 اما صحة الحديث فقد اخرجها احمد بن منيع في مسنده بسند على شرط الشيخين
 كما نقله الشيخ ابن الهمام قال اخبرنا الشيخ الاخرق ثنا سفيان وشريك عن موسى
 بن ابي عائشة عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأ له الامام قراءة له ام ثم نقله عن مسند
 عبد بن حميد وصورة اسنادة اخبرنا ابو نعيم قال ثنا الحسن بن صابر عن ابي الزبير
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آه وكن اذ نسيت

المطبوعة من مسند أحمد طبع ١٢٣٩ وقد رجع فيه أي في الأسناد الثاني الحافظ ابن حجر
 فخرج في البدل والمزيد في الكشف عن مباحث فتح القدير للشيخ أبي الحسن السني اللبكي
 وهو تعليق ضخم له عليه قال تلميذ المحقق الشيخ قاسم سقط من نسخة الشيخ بعد الحسن
 بن صالح جابر الجعفي ولذلك جعلها على شرط مسلم أقول راجعت المصنف في ذلك
 فقال هكذا نقلت من خط البوصيري مما جمعه في مسانيد بعد سوالي عن ذلك مع
 أن الحافظ البوصيري ذكر فيه حافظ العصر ابن حجر قال فلما ساق له السند قبل
 قراءة المتن فقال هذا نسخة حديث من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة
 وتجب الحافظ البوصيري من ذلك الحافظ ابن حجر تغنيهما الله برحمته وهذه أسند
 البوصيري في مسند ابن حميد له انتهى والاعتماد على الطريقة الأولى وبها خرج
 الإمام محمد بن الحسن بن عن الإمام أحمد بن حنبل أبي حنيفة بن موطأ وكنا بالآثار والطحاوي
 من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن أبي يوسف عنه وقال البيهقي في كتابه ٥٥٥
 وكذلك نقول بما عسى أن يصح من قوله من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة آه فخرج
 صحته ثم أوله بما لا يجدي ومنه هب ابن وهب والليث عليه كما مر ويأتي وله أسناد
 آخر عند البيهقي في كتابه ٥٥٥ عن الليث بن سعد عن طلحة بن عبيد الله عن موسى بن أبي عائشة عن
 عبد الله بن شداد بن الهاد عن أبي الوليد عن جابر بن عبد الله بن طلحة عن أبي الوليد قال
 إنهما مجهولان وهذا كما يكفي ولا يشفي فإن طلحة يمكن أن يكون طلحة بن أبي سعيد
 الأسدي رآني فإن الليث قد مرى عنه كما في تهذيب التهذيب وهو من رجال البخاري
 وقوله عن أبي الوليد بدل من عبد الله بن شداد بإعادة الجار وهو كنيته بلا تردد
 وله طريقة أخرى عند الطحاوي وغيره عن الحسن بن صالح عن جابر هو المحقق وليث هو
 ابن أبي سليم عن أبي الزبير عن جابر بن خوخة أما جابر فضعيف وأما الليث فيستشهد به
 كما في الفتح ٢٢٦ ومن قال من الرواة عبد الله بن شداد عن أبي الوليد فقد غلط ولا
 يؤثر وإن دفع بما عند ابن منبج ما علوا به هذا الحديث وتخلوا إياه من سبل ولو كان
 مسلما فهو أيضا حجة فإن عبد الله بن شداد من صغار الصحابة له رؤية وليس له

سماع وقد ذكره في كتب الصحابة كالأصحاب وغيرهم وفي الفقه من ٣٥٠ قوله عبد الله
 بن شاذان أي ابن الهادي الليثي وهو من صفار الصحابة أم وفيه من مكلف لكن اسناد ذلك
 قوي أخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره والبوداؤد في أعلاهم
 النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شاذان بن الهادي وهو من صفار الصحابة رؤية
 ومن كبار التابعين علما وشيوخه الذين ذكروا في ترجمته هم الصحابة وهذا كان
 لمن وفق العمل وهذا الخبر لم يصل إلى أهل الحجاز والشام بهذا الاسناد وإنما رواه
 أهل الكوفة وبه أخذوا وكان سنة متوارثة عند جميع من آخرين فاقوا به وايضا
 فهو قد عضد فتاوى الصحابة بل قد ذكرت انهم لم يكونوا على الجباب القراء
 خلف الامام وفي فتاوى الحفاظ ابن تيمية وهذا المرسل قد عضده ظاهرا لقرآن
 والسنة وقال به جماهير اهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من اكابر التابعين
 مثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الائمة الاربعة وغيرهم ام وقد نقل في فتاواه
 ايضا ان المشهور في من ذهب احمد هو الاستصحاب في السيرة ايضا لا الوجوب هذا
 وقد استدل لنا بجموعه وبالأوصاف الملائمة المذكورة فيه وهو كونه له امام والله اعلم
 وعلمه احكم وله لفظ آخر مرسل في كتاب للقراءة ١٢٥٠ قري على ابن وهب حديث
 يحيى بن عبد الله بن سالم العمري ويزيد بن عياض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من كان منكم له امام فاستقم به فلا يقلن معه فان قرأته له قراءة آه يحيى
 بن عبد الله من رجال مسلم ويزيد بن عياض مرسل ثم قال ويحيى بن عبد الله
 فيه نظر ويحتمل ان يكون ابن وهب حمل لفظ حديثه على حديث يزيد ويزيد
 بن عياض قد جرحه كافة اهل العلم بالحديث آه وهذا الحكم على الغيب لا يشفي
 لنا انما يمكن لابن وهب حمل لفظ احدهما على لفظ الآخر لو كان لفظاهما متقاربا
 فينخلص مرسل يحيى بمعناه ولا بد ومن هب ابن وهب عدم الوجوب على المقتضى
 في السنة ايضا وقد قال في التدريس والتقريب فان اقتصر على ثقة فيهما لم يجرم
 لان الظاهر اتفاق الروايتين وما ذكره من الاحتمال نادر لجيدلاء فالبيهي لا يخطئ

فيه واما نحن فتحناط وتوقف ويتبين ان يراجع ترجمة عبد الله بن سماعة بن نهديب
 النهديب ومن ذهب الى استحباب القراءة للمقتضى في السجدة كالنزالكية والحادية
 كما وجوبها لا بد له ان يشرح الحديث بما تضمنه لا ان يحمله على ما اذا جهل الامام
 ويتبين ان يراجع ما في الفقه ^{٢٣٨} من قوله وكان ذلك لان اصل الحديث معترف و
 متنه مشهور مروي عن عدة طرق فيستفاد منه ان مراتب لعل متفاوتة وان ما ظاهرا
 القبح منها اذا انجبر زال عنه القبح والله اعلم ام وقتوى بعض الصمابة بهذا اللفظ
 ظاهر في انه متلقى عندهم من السنة لمثل ما ذكره فيه ايضاً ^{١٣١} من قوله وهذا مما
 يدل على ان قول ابن مسعود المذكور في يوم من فروع فانه بلفظه ام والحفاظ ان يحمية
 يحمل حديث من كان له امام على الجهرية كحديث واذا قرأ فانصتوا وليس به
 فان قوله واذا قرأ فانصتوا قطع من حديث صفة الامامة والائتمام سبق لحكما
 جزاً فحين امكن قوله واذا قرأ اي اذا انتهى الى القراءة كسياق حديث السكتين ^{١٣٢}
 اذ اكبر الامام حتى يقرأ ولا يعلم هذا الا بالجهر فكان هذه الجملة في الجهرية واليه
 بخلاف حد من كان له امام فانه بناء على وصف كونه اماما ولم يبنه على وقت
 انتهى الى القراءة فيه وكان عاماً **فصل** واما وجه اختيار الترك من غير تحريم
 فليس هو من جهة ان الصمت عبادة فانه ليس بعبادة في شر يعتنابل من جهة
 ان القرآن العزيز امام ومن قبله كتاب موسى اماما ورحمة وهذا الكتاب فلا يكون مؤمرا
 وهو نظير ما ذكره الشيخ ^{١٣٣} كبر في الفتوحات من النهي عنه في الركوع والسجود ان القرآن
 الله تعالى ومن اوصافه القيام فانه القيوم والقيام والقائم بالقسط فانسبت الصفة
 الصفة وحل القرآن في القيام بخلاف الركوع والسجود فليس من صفات الله تعالى
 فلا يحل فيهما ما هو صفة وعند ابن ابي شيبة عن عمار قال لا قراءة في الركوع
 ولا في السجود انما جعل ذلك لئلا يذكر الله تعالى ام وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية ^{١٣٤} وما كلاً
 فله حرمة عظيمة ولهذا ينبغي ان يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود وقد يتجامل ان
 في القيام نظراً الى رداء الكبرياء على وجهه وفي الركوع الى انار عظمته وفي السجود الى

قدميه وهو ما في الكنز ١٢٣ والساجد يسجد على قدمي الله فليسأل ولا يرغب آه
 وقد تعددت آله مشاركة اليه فالمناجاة التلقينية بحالة المواجهة وهي في القيام و
 شريع بالتأخير ليهن الله متى استقل من القيام إعادة قد آله ومتى استقل اليه فاستينافا
 ووضع الرأس على القدمين استغفاء واسترضاء فيلحق الله عام وهو وحده يث مسلم
 فاما الركوع فعظموا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم
 فسيما رب العظيم وسبحان رب العرش العظيم وهو ما عند الطحاوي وابن المنذر كما في الفتوح
 عن ابى العالية البراء قال سألت ابن عباس او سئل عن القراءة في الظهر والعصر
 فقال هو امامك فاقرأ منه ما قل وما كثر وليس من القرآن شي قليله ومنه قوله
 صلى الله عليه وسلم يؤم القوم اقرأهم الكتاب الله ومنه قد يقرأ في الصلاة
 ومنه ما عند مسلم ان نافع بن عبد الحارث لقي عمر بن الخطاب فقال من استلمت على
 اهل الوادي فقال ابن ابي امية قال فاستخلفت عليهم مولى قال انه قارئ الكتاب الله
 عز وجل ام قال عمل ما ان نبينكم صلى الله عليه وسلم قد قال ان الله يرفع بهذا الكتاب
 اقواما ويضع به اخرين اتفق وكان ابن ابي امية حسن القراءة كما في الكنز من فضله
 وفيه القراءة عرفاء اهل الجنة اتفق الفياض عن انس وفيه ١٢٥ وعند ابن نصر من ثواب
 القراءة ان هذه القراءة شافع مشفع آه وانه حجة لك آه وكلاهما بين يدي الحسن
 او الجماعة وعند مسلم اقرأوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفيعا لصاحبها وباسنا
 ضعيف في الزوائد ١٢٤ عن مرشد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سركم
 ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم آه وهو في الكنز
 ١٢٥ مع شاهد عن ابن عمر على قياس ما عند الترمذي وانا خطيبهم اذا وفدوا فلما
 كان القرآن كلاما عاذا في تلك الحضرة متكلموا وشفيعا وعند الترمذي ايضا قال اذا
 كان يوم القيامة كنت امام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم غير فخر آه
 فهذه المنصب مامة وفي شرح المواهب من الخصائص ومنها انه صلى الله عليه الناس
 افواجا افواجا اي فوجا بعد فوج روى الترمذي اي في شأله ان الناس قالوا له اني بكر

روى الترمذي وانا خطيبهم اذا انصرفوا

انصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وكيف نصلي قال بيدك
 قوم ويصلون ويد عون ثم يد خل قوم فيصلون فيكبرون ويد عون فرادى
 بغير امام قال على هو اما مكم حيا وميتا فلا يقوم عليه احد فكان الناس تدخل
 رسلا فرسلا فيصلون صفا صفا ليس لهم امام رواه ابن سعد اه وفيه من وقفا
 صلى الله عليه وسلم قال ابن كثير هذا امر مجمع عليه واختلف في انه تعبد كما يعقل سعة
 اوليا شر كل واحد لصلوة عليه منه اليه اه وقد ذكره السهيلي في الروض الكاف
 وابدى نكتة اخرى ولا من اهمة فيما بين النكات ولمن يقل في السيرة ان يقول لا يراى
 فيها الا قتلاء في حق القراءة بل كل مير نفسه كشاكه الا ذكرا في الصلوة وهو
 القراءة في النفس التي اجيزت في السيرة كما قدس ولمن ترك ان يقول حالها حال
 الاخيرة من المغرب والاخرين من العشاء ومن هذا الباب قول ابى بكر ما كان
 ابن ابى قحافة ان يؤم النبي صلى الله عليه وسلم اه واما اقتداءه صلى الله عليه
 وسلم بعبد الرحمن بن عوف فان الكلام او كما في النكات وثانيا فعضد الدارقطني
 والمحاكم من طريق المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما مات
 نبى حتى يؤمه رجل من امته كن اى شرح الموهب زيد اه اذا نزل في المسجد شئ ابوبكر
 حلف بالله انه صادق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان النبي كما يموت حتى يؤمه
 بعض امته آه يريد مبتلا كما مسوقا وما يدل على عدم وجوب القراءة في السيرة على
 المتقدم ولوب عليه لثاني بقوله ترك القراءة خلف الامام فيما لم يجهر به اه ولم يرد
 على ايجابها على المتقدم اصل ولوب على الاباحة وهو الفهم النصارى ولم يخرج
 حديث محمد بن اسحق ما عند مسلم عن عمار بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقل خلفه بسم اسم ربك الا على فلما انصرف قال ايكم قرأ
 او ايكم القارئ قال رجل انا فقال قد ظننت ان بعضكم خالجيها اه وعند الشافى
 ولم يرد بها الا الخبير يريد به الامتناد وهو باعتبار قراءة تلك السورة كما باعتبار
 الجهر بها فاعتذر في اصلها لا صفتها وفهم الرجل من سؤاله صلى الله عليه وسلم

انها لم تكن تنبئ وهو الذي بنى عليه ابن وهب من هبه كما في المنتقى للباجي ١٥٩ ولم
 اراد بالقراءة في السيرة الا في مرسل الا وراعى الذي قد مر ذا السررت بقل ١٦٢
 فقرأ ومعى واذا جهرت فلا يقرأ معى احداه مع احتمال الرواية بالمعنى وهو كثير
 في المراسيل اخذ ابا المحاصل ولا نهيا الا ما مر من مرسل موسى بن عتبة اذا خبرنا
 على عمومه وقد مر من رواية ابن داود انه قرأ بسبح اسم ربك اى اول ما جاء وكذا
 قرينة على انه قرأ الفاتحة والا لذكرها فابداً هذه الاحتمال مما ركبته الخيال
 وفي القاطن ابيكم قرأ بسبح اسم ربك الا على فساها باسمها لانه لم يكن قرأ غير هاتين الا ان
 الكلام لانه كان قد قرأنا ولا يشد فيه وراوض على التركى من وضاعة ثم لم يأمر
 بها وهذا المعنى يكفى في ترجيح احد جانبي الاباحة واختيار التركى هو المشهور وعند
 اصحابنا وان اختلف على القارئ في شرح الموطأ لمحمد والمرقاة استجابها ولكن الشين
 ابو الحسن السندى في حاشية النسائي وفي حاشية فتح القدير وبسطه فراجع و
 لنتم الكلام بذكر حاصل الخلاف في هذه المسئلة فاعلم ان حاصل الخلاف فيها
 ان بعضهم ذهب الى استثناء المقتدى من اوامر المقلدة وبعضهم الى استثناء
 الجهرية له منها وبعضهم الى استثناء الفاتحة من اوامر النهيات فلم يجمع من قال
 كشرح المنتقى ان الحاصل بعد حمل العام على الخاص هو مخالفة اخذ بالرائد
 فالرائد في افادة زيادة فان الباب من مقاسمة الحصول واعطاء كل ذى حق
 حقه ووضع كل شئ في محله وهو ايضا اخذ بالرائد فالرائد في اعطاء منية هذا
 وفي الاخذ بالرائد فالرائد ربح وفي اعطاء كل ذى حق حقه عدل والعدل خير
 من الاستباح ولو لا هناك واقعة المنازعة مقرر او مزين لمخالفة النقل وذخيرة
 المحدث عن حكم المقتدى في اباحة القراءة اباحة مرجوحة فعلى من اختلف القراء
 ان يشكروا نافع هناك واستخرج اباحة مرجوحة لان ينكر فضل من اخذ بالترك فأن
 على اول مرضاة الشارع حيث ظهرت من سؤاله لعلمكم تقرأون خلف امامكم وقوله فلا
 تفعلوا بالقاء الفصيحة اى ان كنتم لا بد فاعلين فلا تفعلوا الا آه واذا افضى

الکلام بنالی ہمنافا علم انی ما کتبت هذا السطور لقصص الرد علی الشافعية واما
کتبتہا ليعلم وجه الخشية واختيار الترتيب فکنت من المنصتين لا المنازعين فان
کنت من يستطيع القيام بالفرق بين هذين المقامين فراعده وصلنی خلفی واجزنی
ولو بفتح الذباب فانه لا صلوة لمن لا یقر بها وحیا الله المتعارف **مساحب**
من جز الرفاق علی الثرى + خطافات ریحان جنتی ویالین * وقفت بها صبحی
فجئت عهدهم * وانی علی امثال تلك الحاسن - والله الموفق للصواب واليه
الرجع والمآب واما العاجز الاحقر **محمد نور العثمیری** عفا الله عنه خاد
الطلبة بدار العلوم **اللیونیہ** کتبتہا عام ۱۳۳۸ من الهجرة النبویة
علی صاحبها الفضل صلوٰۃ وتحمیدة من اواخر رجب وحسینا الله ونعم الوکیل نعم
المولی ونعم النصیر - کان لئلا الله ونعم المصیر نعم ولینا ونعم النصیر ساتر عودا
ذویها ولو قد فرطت جابر کل کسیر

مؤلف کی گزارش

حامد اومصلیٰ وسلم - احقر محمد نور شاہ عفا اللہ عنہ خادم طلبہ دارالعلوم دیوبند حضرت تافیرین
کی عالی خدمت میں عرض گزار ہے کہ عاجز نے پار سال یہ تحریر طلبہ حدیث کے لئے بطور یادداشت لکھی
تھی اس میں متون احادیث کے پورے نقل نہیں کئے فقط بقدر حاجت سے لیا تھا اور اب اسی طرح اسکے
طبع کا ارادہ ہو گیا۔ آئندہ اگر اللہ تعالیٰ کو منظور ہو تو طبع ثانی میں اس کی کوپرا کیا جائیگا۔
خیال تھا کہ ایک دوسطریں حضرت ائساد شیعہ العالم مولانا مولوی محمد حسن رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ
کی اس تحریر پر مثبت کیجائیگی۔ اب بجائے اسکے بہت سے مآثر اور معالی اور علم و عمل و زہد و تقویٰ کا مشیہ
لکھنا پڑا۔ انا للہ وانا الیک راجعون *

تاریخ وفات حضرت الاستاذ شیخنا وشیخ العالم مولانا مولوی محمود حسن صاحب قدس سرہ العزیز

<p> قفا نبک من ذکرى من ارغند معا قد احتفله الاطفا عطفاً وعطفه وقد کان دهراته دهر طریقی یجا وبنی دار جبار علی البک وان کان صالیس یشفی ویشفی نهضت کحر فی عالمنا عالمنا وهذا یا وسمتاسنة وجماعة وعزها وحرما حکمة واصابة مقاماً وحاکمة و استقامة کبیرا ینادی فی السموات امة ومولی الوری محیوهم وحمیدهم وبلغ عنه شاهدان شمر غائباً ومهما تصدی للشیخ وفقهه مصایجه مشکوة صدره وفیضه </p>	<p> مصیفاً ومشقی ثم مرأى ومسمعا وبورك فیہم مرلیا ثم مبرعا طریقة غیر شمولی فاوقعا ولم امر لا بکلیا ثم موضعا بشیء ولكن خل عینیک تد معا جدیثا وفقها ثم هاشتت اجمعا وخلقا وخلقا ما اناف ووسععا وزهدا وتقوی کا زروع اورعا وخیرا وخیرا فارثها کلها معا امام الہدی شیخنا العجل وارفعها وہم سندہم فیما روی شمر اسمعنا امانة سرب عندنا شمر اودعا اعادسریاض الدین خصبا صعا من السنة البیضاء حتی تضلعا </p>
--	---

ووافي البخاري عند فتح باري
 ونزجة للوحى في الاَرْض اصلها
 واصحاب الف فازيد منهم
 وقام اماما في زمان مخادع
 وقام بامر الله في كل حال
 فسبحان من آتاه علما ونسرة
 اذا جئته وافيته متهملا
 وعزته سيما السجود والبشرة
 اخاطب حينما قدرة وضريحه
 نعم قد وسعت العلم والعلم
 وكان حشا اذنى ذررا وحكمة
 معارف معروف واداب حاتم
 ازور هجيات واصغى لقول
 فوافيت دهر ثم دهر بميتي
 الى ان قضى انجبا ووافي بندرة
 تصدى لظل العرش في عدنان
 والبقى قلوبا في الصل ودر كانما

واسر شاد سار كيف اصل
 ووافي السماء فرعها ثم افسرعا
 حديثا وفقها هل اردت فشمعا
 على قديم كالطود ارسى واوقعا
 فيمخشا ان لم يخش حصنا مئعا
 واعطاه حلما ما طاب واظوعا
 كبد ربين من جبين واوسعا
 تباشير صبح او كسك تضوعا
 بما قاله من قاله ثم ابدعا
 ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا
 فتخرج من عيني دمعاً مرصعا
 اذكرة حتى يقول فاسمعا
 اصادف نوراً اوسرور فارجعا
 والفيت عمراً ثم عمر اجمعا
 فلم ادر غير الله للمرء مفرعا
 ومقعد صدق قد دعا فاسعا
 تضرب جيتان ماء تفجعا

<p>أَقْدَرُ أَنْ لَوْ جَاءَ هَذَا صَاحِبُهُ حَسِينًا عَزِيزًا مَرْتَضَى ثُمَّ أَحَدًا وَأَصْغَرَهُمْ أَوْ قُلْتُ أَوْ رَمَادِي فَلِلَّهِ دِرْهَمُ الْحَبِّ حَتَّى أَقَامَنِي وَإِذَا كَرَايَا الْمَرَارِ وَالسُّنَنِ نَعَمْ كُنْتُ دَهْلًا قَدْ ظَفَرْتُ بِهَا بَقِي فَمَنْ لِلْهُدَى وَالْهَدَى وَالْعِلْمِ وَالنَّقْيِ يَضِيقُ نَظَاقَ فِي الْمَرَاتِي لِحَقِّهَا بَكَيْتُ إِمَامًا أَوْ وَلِيًّا لِلرَّبِّ هَاهُنَا بَكَيْتُهُ سَمَاءَ ثُمَّ أَرْضَ كُلَّهَا سَرَى نَعَشُهُ فَوْقَ الرِّقَابِ طَالَمَا وَشَيْعُهُ الْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَلَمَّا رَمِثَ الْيَوْمُ كَمْ كَانَ بِأَكْبَا وَلَمَّا دَرَمَا ذَاكَ أَمَّا أَحْرَامُ حُجَّةٍ وَلَمَّا حَسِبْتَ الْعَامَ عِنْدَ قَضَائِهِ</p>	<p>لَمْ يَنْ عَلَيَّ زُورَةً مَّا فَيَرْجِعَا عَنْ بَنِي أَحْيِيَا لَمْ تَشْبِيرُهُ مَعَا لَمَّا قَدْ دَهَاكَ حَيْلُهُ مَّا فَيَصْنَعَا أَقُولُ وَاحِكِي أَنْ فِي مِضِّ مَطْعَا عَلَى غُصْنٍ فِي الْقَلْبِ حَتَّى تَصْعَلْ فَالْفَانِ غَيْرُ الْمَرْجَبِ فَادْقَا وَمَا مَطْعُ الْإِرَى الْكَمَرِ اسْرِعَا وَتَرْتَجِلُ كَيْفَمَا شِئْتَ فَاصْنَعَا وَأَنْ شِئْتَ حَقًّا فَالْفَضْلُ أَجْمَعَا وَعَيْنِ وَقَلْبِ سِيَاةٍ فَاجْمَعَا سَرَى عَلَيْهِ فَوْقَ الرِّكَابِ وَرَفْعَا فَلَمْ أَرَ الْفَضْلَ كَانَ مُودَعَا وَمَا كَانَ مَعَ الْقَوْمِ مَعَا مَضِيْعَا أَكَانَ قَرَانَا أَمْ جَازَ تَمَتُّعَا وَجَدْنَا وَكَانَ اللَّهُ قَدْ رَسَمَهَا</p>
---	--

سَقَى اللَّهُ مَثْوَا كَرَامَةِ رَجِي

وَكَانَ غَدًا إِلَى شَافِعَا وَمَشْفَعَا

حَقِّ تَالِيفٍ مَحْفُوظٍ

الشیب

حضرت اہل علم

ہر محنتی نہ رہے کہ اگرچہ مسئلہ قرآن

فی حقہ طاعت الامام صدیق اول سے معرکہ الارباب اور شیعہ

برہنہ علماء تحقیق کے متعلق قیصر کی چھوٹی ٹہنی کتابیں اور رسالے تصنیف

و تالیف فرمائے لیکن پھر بھی ان کے علماء احناف کے مخالف اہل بن مبارز ہی پکارتے اور

احادیث نبوی علی صاحبہا الصلوٰۃ والسلام کی مخالفت کا الزام تنقید پر لگاتے تھے ان وجوہ پر

نظر کر کے حضرت علامہ نصر فرید دہر حال میں قائل معقول کشف اسرار فروع و اصول مولانا العلامة

المودودی محمد انور شاہ صاحب المدینہ دارالعلوم دیوبند نے جنگی تمام علوم بالخصوص میں حدیث

و تفسیر کے طریقہ کار کے ایک نادر قائل ہو مسئلہ مذکور سے متعلق نہایت انصاف و تحقیق و تدقیق سے

ان کے اختلاف کے مسلک کے علمی و ادبی روشنی میں اور اس مسئلہ کو ایسا ثابت کر دیا

کہ اس کی تصنیف کو حنیفہ پر زبان طعن کھولنے کا موقعہ ہی نہیں رہا

اس مسئلہ کو تفسیر کے ضمن میں بہت

مسائل کی تحقیق آگئی

سب سے جس مسئلہ کا نام

تفسیر بہت متعلقہ ہے

حضرت مولانا محمد

اسی انداز پر جو الکاؤتبی

مسئلہ ہے

مصرعہ مذکور

مصرعہ مذکور

مصرعہ مذکور

مصرعہ مذکور

مصرعہ مذکور

مولانا محمد انور شاہ صاحب المدینہ دارالعلوم دیوبند

مصرعہ مذکور

19

DUE DATE

1965-41

--	--	--	--

